

إسلام المحكيين

متأليف

الأستاذ الدكتور محمد بن محمد أبو شهبه
الأستاذ بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر



الناشر

مركز كتب الشرق الأوسط

٤٥ شارع قصر النيل

ت ٧٦٩٨٣

مطابع دار الكتاب العربي بمصر (محمد حلمي المنيلاوي)

عن ابن عباس قال

سمعت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول :

« خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم ارحم

خلفائي ، قلنا : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون

أحاديثي ويعلمونها الناس »

رواه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمده سبحانه أبلغ حمد وأزكاه ، وأصلى وأسلم على نبينا محمد الذى اصطفاه ربه واجتباه ، وجعل أمره من أمره ، ونهيه من نهيه ، فقال عز شأنه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا (١) » وقال : « من يطع الرسول فقد أطاع الله (٢) » .

« أما بعد » فقد قال الله سبحانه : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم (٣) » وقال المعصوم صلى الله عليه وسلم : « نصر الله أمره آسمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية « فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » (٤) .

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة فى جمع الأحاديث والسنن وحفظها وتبليغها للناس ، وقد انقطع إلى هذا العمل الجليل أمة لا يشق لهم غبار فى فقه الأحاديث ونقدها ومعرفة صحيحها من معلولها ، وثابتها من زائفها — معرفة أوفت على الغاية ، وما زالوا يرحلون ويرتحلون ، ويحفظون ويكتبون ، ويتخيرون ويتحرون الصدق والحق ، ويصدفون عن الكذب والباطل حتى تركوا لنا فى باب الرواية موسوعات ضخمة وثرورة طائلة فى هذا العلم النبوى ، يجد فيها المسلم والباحث عن الحقيقة ما يشاء من دين ودنيا ، وفقه وتشريع ، وأخلاق وآداب ، ومواعظ وتواريخ ، وحكمة واجتماع ، وبلاغة وفصاحة .

وستناول في هذا الكتاب أشهر المحدثين الذين أسهموا في هذا التراث الخالد بتأليفهم القيمة ودواوينهم المشهورة ، ونقدتها نقداً علمياً صحيحاً لا تحيف فيه عليها ولا هضمًا لمنزلتها وقيمتها

والله سبحانه — نسأل أن يسدد الخطى ، ويعصم القلم من الزلل ،
والنفس من الهوى ؟

في مساء الخميس { ١٩ من شعبان سنة ١٣٨١ هـ
٢٥ من يناير سنة ١٩٦٢ م

وكتبه

أبو رضا

محمد محمد أبو شهب

مقدمة

يحسن بنا أن نقدم بين يدي بحثنا مقدمة لا غنى عنها نبين فيها ما هو الحديث؟ وما هي السنة؟ وفذلكة تاريخية نعرض فيها للأطوار التي مر بها علم الحديث، رواية حتى صار علماً مكتملاً له علماء وله كتب المتكاثرة وله خصائصه وميزاته فأقول وبالله التوفيق:

الحديث:

هو في اللغة: ضد القديم ويطلق أيضاً على ما يتحدث به من قليل الكلام وكثيره، قال تعالى: « فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين » وإطلاق الحديث على الكلام؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً.

وفي الاصطلاح: هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية.

ومعنى التقرير أن يفعل أحد فعلاً أو يقول قولاً أمام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه أو لا يكون أمامه، ولكن يبلغه فيسكت عليه، فسكوته هذا تقرير له، يكتسب به صفة الشرعية إذ حاشاه أن يقرّ أمراً غير مشروع.

أما صفاته الخلقية فنل ما ورد في الأحاديث من كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة، ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير المتردد، وإذا مشى فكأ ما ينحط من صلب^(١).

(١) مكان منحدر.

وأما صفاته الخُلُقِيَّة فمثل كونه صلى الله عليه وسلم أشجع الناس وأجود الناس وأشدهم تواضعاً ، وعطفاً على الفقراء والمساكين والأرامل واليتامى وبِحَالِهم وبِحَادِثِهم ، وكونه أحلم الناس وأعفاهم عند المقدره إلى غير ذلك من محاسن الأخلاق ، والحديث بهذا المعنى لا يطلق إلا على المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى هذا ذهب بعض المحدثين وجروا عليه في كتبهم .

ومن العلماء من يدخل في تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ، وهو اصطلاح لهم ، ولعله أولى بالقبول ، ويشهد له صنيع جمهور المحدثين ، فقد جمعوا في كتبهم بين أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم .

السنة :

وأما السنة فهي في اللغة الطريقة ، قال في المصباح المنير : « السنة الطريقة والسنة السيرة حميدة كانت أو ذميمة » لكنها عند الإطلاق تنصرف إلى الحميدة فإذا استعملت في غيرها قيدت .

وفي اصطلاح المحدثين أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وزاد بعضهم « وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم » ويشهد لهؤلاء ما ورد في الحديث الصحيح : « عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » رواه أبو داود والترمذي وعلى هذا هي مرادفة للحديث في اصطلاحه السابقين .

ويرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله وفعله والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات والسكنات والحركات في اليقظة أو في المنام ، وعلى هذا فهي أعم من الحديث ، ولعل القول بالترادف أولى .

وأما عند الأصوليين فتطلق على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته فهو مثل تعريف المحدثين الأول .

وأما عند الفقهاء فتطلق ويراد بها ما يقابل الواجب وعرفوها بأنها ما يثاب فاعلمها ولا يعاقب تاركها وتطلق في لسان الشرعيين على ما يقابل البدعة .

منزلة الأحاديث والسنن من الدين

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصليين كريمين

الأول : القرآن الكريم وقد أنزله الله سبحانه على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم في اثنتين وعشرين سنة ونصف تقريبا ، نزل به أمين الوحي جبريل عليه السلام بلفظه وأوحاه إلى النبي وحياً ظاهراً في اليقظة لا في المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الأمة كما أنزل .

والقرآن كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبي فيه إلا البلاغ من غير تزيد ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل ، وقد حمله عن النبي صلى الله عليه وسلم الجهم الغفير من الصحابة ، وعن الصحابة حمله أوف التابعين ، وعن التابعين حمله الألوفا ممن بعدهم وهكذا في كل طبقة حتى وصل إلينا كله ، كما أنزل الله على نبيه بالتواتر اللفظي المفيد للقطع واليقين .

الثاني : السنة النبوية ، فالقرآن هو الأصل الأول والسنة هي الأصل الثاني ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة له وشارحة : تفصل بحمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز ، قال تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم

يتفكرون^(١)، وقال « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله^(٢) » الآية، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم في قوله سبحانه « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون^(٣) » بالشرك وفسر الحساب اليسير بالعرض في قوله سبحانه : « فأما من أوتى كتابه يمينه فسوف يخاصب حسابا يسيرا ، وينقلب إلى أهله مسرورا^(٤) » وأنه قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري وأنه قال في حجة الوداع : « خذوا عني مناسككم فلعل لا ألقاكم بعد عامي هذا » . رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن :

قال تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ولكنه لم يبين عند الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقاتها فجاءت السنة فينت كل ذلك ، وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ومقدار ما يخرج فيها وفيم تجب ؟ فجاءت السنة فينت ذلك كله ، وكذلك قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم^(٥) » ولم يبين ماهي السرقة ؟ وما النصاب الذي يحذف فيه السارق وما المراد بالأيدي ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فينت السنة كل ذلك ، وقال تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجنّبوه لعنكم تغلحون^(٦) » ، ولم يبين مقدار الحد فجاءت السنة فينته .

وقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله^(٧) » الآية ولم يبين لمن هذا الحكم . فجاءت السنة فينت أن هذا للزاني غير المحصن ، أما المحصن فحدّه الرجم .

(١) النحل ٤٤ (٢) الشورى ٥٢ ، ٥٣ (٣) الأنعام ٨٢

(٤) الانشقاق ٧-٩ (٥) المائدة ٣٨ (٦) المائدة ٩٠ (٧) النور آية ٣

وقال تعالى « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم » (١) الآية ولم يبين قصتهم وحالهم فجاءت السنة فيثبت قصتهم غاية البيان إلى غير ذلك من المثل الكثيرة التي تفوق الحصر والتي لولا بيان السنة لها لاستعجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره .

وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحق أنجد الظهر في كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ثم قال أتجده في كتاب الله تعالى مفسراً ؟ إن كتاب الله أجهم هذا وإن السنة تفسر هذا .

وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك . وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى السنة وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

استقلال السنة بالتشريع :

وقد تستقل السنة بالتشريع في بعض الأحيان وذلك كتحرим الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ، وتحریم سائر القربان من الرضاعة — عدا مانص عليه في القرآن — وإلحاقاً لمن بالحرمان من النسب ، وتحریم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير وتحليل ميتة البحر ، والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك من الأحكام التي زادت السنة عن الكتاب (٢) .

حجية السنة :

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل

(٢) مقدمة تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٧ — ٣٩

(١) التوبة ١١٨

البيان أو على سبيل الاستقلال . قال الإمام الشوكاني : « إن ثبوت حجية السنة المظهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام » (١) .

وصدق الشوكاني فإنه لم يخالف في هذا إلا الخوارج والروافض فقد تنسكوا بظاهر القرآن وأهملوا السنن فضلوا وأضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢) .

قال ميمون بن مهران : الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد مماته .

وقال تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » (٣) وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٤) فقد جعل طاعة رسوله من طاعته سبحانه ، وحذر من مخالفته فقال : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (٥) ، فلولا أن أمره حجة ولازم لما توعد على مخالفته بالنار ، وقال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » (٦) . وقال : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلبوا تسليماً » (٧) . وقال سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٨) فقد جعل سبحانه أمر رسوله من أمره ونهيه من نهيه .

(١) لرشاد الفحول ص ٢٩ (٢) النساء ٥٩ (٣) آل عمران ٣١

(٤) النساء ٨٠ (٥) النور ٦٣ (٦) الأحزاب ٢١

(٧) النساء ٦٥ (٨) الحشر ٧

أما الأحاديث الثابتة الدالة على هذا فكثيرة منها ما رواه أبو داود في سننه عن المقدم بن معديكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إنني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شعبان متكئ على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعلمهم أن يُقرؤه ، فإن لم يقرؤه فعليه أن يعقبهم ^(١) بمثل قراه . »

قال الإمام الخطابي : قوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه يحتمل وجهين : أحدهما - أن معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو - والثاني - أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى ، وأوتي من البيان مثله ، أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب فيعم ويخص وي زيد عليه ويشرع ما فى الكتاب ، فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن . وقوله : « يوشك رجل شعبان ... » يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التى سنها مما ليس له من القرآن ذكر على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض فإنهم تمثلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى قد ضمنى بيان الكتاب فتحيروا وضلوا ، وأراد بقوله متكئ على أريكته أنه من أصحاب الترفه والدعة الذين لزمو البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه ^(٢) .

وقد دل الحديث على معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم فقد ظهرت قوة فى القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث وغرضهم هدم نصف الدين أو إن شئت فقل : تقويض الدين كله ، لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدى ذلك - ولا ريب إلى

(١) روى مشدداً ومخففاً من المعاينة أى يأخذ من أمواهم بقدر قراه وهو يدل على

(٢) تفسير القرطبي ص ٣٨ .

مخلة الشكافل الاجتماعى فى الإسلام

استعجم معظم القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العفاء . وفي حديث العرياض بن سارية مرفوعاً : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضواً عليها بالنواجذ » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

وروى الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما . أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع فقال : « إن الشيطان قد نيس أن يعبد بأرضكم ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم ، فاحذروا ، إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً ، كتاب الله وسنة نبيه » وروى مثله الإمام مالك في الموطأ .

وهو صريح في أن السنة كالكتاب يجب الرجوع إليها في استنباط الأحكام .

وقد أجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على الاحتجاج بالسنة والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص في القرآن ولم نعلم أحداً خالف ذلك قط فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه في كتاب الله ، فإن لم يجده طلبه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يجده اجتهد في حدود القرآن والسنة وأصولهما وقد وضع لهم النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأساس القويم بإقراره لمعاذ حين بعثه إلى اليمن فقد قال له : « بم تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب الله قال فإن لم تجد . قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد قال : اجتهد رأيي ولا آلو ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره . وقال : الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله » .

وقد فهم الصحابة وجوب الرجوع إلى السنة والاحتجاج بها من الآيات المتكاثرة التى ذكرت طرفاً منها آنفاً ولا سيما قوله تعالى « وما آتاكم

الرسول نخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله ابن مسعود قال « لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات (١) للحسن المغيرات خلق الله ، فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ قال عبد الله : وما لى لا ألعن من لعن رسول الله وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأته لقد وجدته (٢) قال الله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، وهذه الآية الكريمة تعتبر أصلاً أصيلاً لكل ما جاءت به السنة بما لم يرد له فى القرآن ذكر .

وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة من أئمة العلم والدين روى عن الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال : لا تسألونى عن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله . فقال رجل : ما تقول فى المحرم إذا قتل الزنبور ؟ فقال لا شيء عليه فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم ذكر إسناداً إلى سيدنا عمر أنه قال « للمحرم قتل الزنبور » .

وذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرماً عليه ثيابه فى المحرم ، فقال ائتنى بأية من كتاب الله تنزع ثيابى قال : فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

حديث عرض السنة على القرآن موضوع :

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو « إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه

(١) الواشمة التى تصنع الوشم ، والمستوشمة : طالبة ذلك ، المتنصات المزيلات حواجهن أو الآخذات منها بما يغير من خلقها والمنفلجات : محبات الفلج وهى الفرجة بين الثنتين الأماميتين (٢) زيادة الياء لفة .

وما خالف فتركوه ، فقد بين أئمة الحديث وصيافقته أنه موضوع وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى غرضهم الدنيء ، وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فخالفه لأننا وجدنا في كتاب الله « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ووجدنا فيه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » ووجدنا فيه « من يطع الرسول فقد أطاع الله ^(١) » .

وهكذا نرى أن القرآن نفسه يكذب هذا الحديث ويرده .

وقد حاول بعض المستشرقين وأتباعهم من أشباه العلماء وأبولق الاستعمار الذين صنعهم على يده ورباهم لهذا الغرض أن يحجوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة ولكن الله سبحانه قيض لهؤلاء في الحديث - كما قيض لأسلافهم في القديم - من وضع الحق في نصابه ورد كيدهم في نحرهم « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » .

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن

ولمكانة السنة من الدين ، ومنزلتها من القرآن الكريم عُنِي الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة وحرصوا عليها حرصهم على القرآن ففظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها وعرفوا مغازيها ومقاصدها بسليقتهم وفطرتهم العربية وبما كانوا يسمعون من أقوال النبي ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله ، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملايسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث : وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسنن من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع روى البخارى في صحيحه عن عمر قال : « كنت أنا وجار لى من الأنصار في بنى أمية بن زيد (١) . وهى من عوالى المدينة وكنا تتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بنجر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك ... » (٢) وبذلك جمعوا بين خيرى الدنيا والآخرة ، فما شغلهم دينهم عن دنياهم ولا شغلهم دنياهم عن دينهم . وإذا علمنا أن القرآن والسنة استفاضاً ببيان فضل العلم والعلماء ، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى للدين ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون فى الاستماع إليه لذة وروحاً ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعون منه غذاء الإيمان (٣) وزاد التقوى وأنه سبيل إلى الجنة (٤) . إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع السنن والأحاديث ، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات المسلمات .

وكذا عنوا بتبليغ السنن والأحاديث لأنهم يعلمون أنها دين واجب البلاغ للناس عامة . وكثيراً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحضهم على الأداء لغيرهم بمثل قوله « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية بلفظ « فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » رواه الشافعى والبيهقى .

(١) أى فى ناحية بنى أمية سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخارى — كتاب العلم — باب التناوب فى العلم .

(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس الرسول : تعان تؤمن ساعة .

(٤) فى الحديث الصحيح « من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به إلى الجنة »

في المدخل وفي خطبته المشهورة في حجة الوداع قال : « ليلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » . رواه البخارى في صحيحه .

وكان إذا قدم عليه وفد وعلمهم من القرآن والسنة أو صاهم بأن يحفظوه ويبلغوه . ففي صحيح البخارى أنه قال لو فد بن عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراكم » ، وفي حديث آخر قال : « أرجعوا إلى أهلكم فعملوهم » (١) .

وكثيراً ما كان يقرع أسماعهم بقوله : « من كتم علماً أُلجم بلجام من نار يوم القيامة » فمن ثم كانوا جد حريصين على حفظ السنن والحفاظ عليها وتبليغها بلفظها أو بمعناها .

النهي عن كتابة الأحاديث :

ولم تكن الأحاديث مدونة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم - كما كان الشأن في القرآن الكريم - لأمرين :

١ - الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ - لما ورد من النهي عن كتابة الأحاديث والإذن في كتابة القرآن ، روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن ومن كتب شيئاً فليمححه » . ولهذا الحديث كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم والظاهر أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم ، أو أن يكون شاغلاً لهم عن القرآن ، ولا سيما والقوم كانوا أميين ، أو أن النهي كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه . أما من

أمن عليه الالتباس بأن كان قارئاً كاتباً أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج عليه في الكتابة ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة .

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله إنى أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال : نعم ، قلت في الغضب والرضا ؟ قال نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقاً . » وروى البخارى عن أبي هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب ، ومثل عبد الله بن عمرو من يؤمن عليه الالتباس ، وروى الترمذى عن أبي هريرة قال : « كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استعن بيمينك وأوماً بيده إلى الخط ، وروى البخارى ومسلم أن أبا شاه النخعي التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح ، فقال : « اكتبوا لأبي شاه » .

وروى البخارى فى صحيحه أن علياً رضى الله تعالى عنه سئل : هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن ؟ فقال : لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداً فهماً فى كتابه وما فى هذه الصحيفة قلت وما فى الصحيفة ؟ قال العقل وفكك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر ، وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمر بن حزم وغيره .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهى وأن النهى كان فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالأحاديث ، أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهى (٢ - أعلام المحدثين)

بالإذن ، ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ فأبو هريرة أسلم عام سبع وقصة أبي شاه كانت في السنة الثامنة عام الفتح ومهما يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوي والذين كتبوا الحديث من الصحابة عدد غير كثير .

كتابة الحديث بعد وفاة النبي :

وما إن توفي الرسول وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة وكذلك التابعون . روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه في واسطة الرجل فإذا نزل نسخه ، وعن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : « كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع ، فلما احتج إليه علمت أنه أعلم الناس » وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة في خلافة يزيد وكان يقول : لو أن عندي كتي بأهلي ومالي . وقد هم الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه بكتابتها ، فطلق يستخير الله في ذلك مدة ولكن الله لم يرد له . روى البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه فطلق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح وقد عزم الله له فقال : إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت يوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً .

تدوين الحديث

واستمر الأمر على ذلك البعض يكتب والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فرأى جمع السنن

وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلبس الحق بالباطل ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء في الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله في الأمصار يأمرهم بذلك . روي مالك في الموطأ - رواية محمد بن الحسن - أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه ، فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبي بكر .

وعلق البخارى في صحيحه فقال : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر ابن حزم (١) : « أن انظر ما كان عندك أى فى بلدك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : أنظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه . ومن كتب إليه الخليفة العادل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المدينى أحد الأئمة الأعلام وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤ هـ وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، ولم يعد من السلف من كان يتخرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذى كان بينهم أولاً فى كتابة الحديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز كتابته ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم (٢) . وبذلك أخذت الحركة العلمية

(١) نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ، ولأبيه رؤية وهو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة ولاه قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك ، توفى سنة ١٢٠ هـ

(٢) فتح البارى ج ١ ص ١٦٥

التدوينية في الحديث في الازدهار، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا
بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت، وجافوا المضاجع، ولازموا الدفاتر
والمخابر، وحرصوا على لقاء الأشياخ، والأخذ من الأنفواه، وسهروا في
سبيل ذلك الليالي الطوال، وقطعوا الفيافي والقفار، وطوفوا في البلدان
والأقاليم وضربوا في باب الارتحال في سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة
المؤنة وعسر وسائل السفر والارتحال مثلاً علياً تجعلهم في عداد العلماء
الخالدین .

الرحلة في سبيل العلم :

لعل مما يميز به أئمة العلم في الإسلام ولاسيما أئمة الحديث كثرة
الارتحال وملازمة الأسفار، وقد جروا في ذلك على سنن الصحابة
والتابعين لهم بإحسان، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات
فلا يكتفي بهذا بل يرحل الأيام والتبالي حتى يأخذ الحديث عن رواه
بلا واسطة، وقد ثبت في صحيح البخارى أن جابر بن عبد الله الأنصارى
رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس^(١) في حديث واحد والقصة
كما أخرجها البخارى في « الأدب المفرد » وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما
من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول :
بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت
بغير أتم شددت رحلى فسرت إليه شهرأ حتى قدمت الشام فإذا عبد الله
ابن أنيس فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب، فقال : ابن عبد الله ؟
قلت نعم ، فخرج فاعتقنى ، فقلت حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه ، فقال : « سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله الناس يوم القيامة
عراة ، الحديث .

(١) بضم الهمزة مصغراً هو الجهني حليف الأنصار .

وروى عن جابر أيضاً أنه قال : كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصاص وكان صاحب الحديث بمصر فاشترت بغيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحو القصة الأولى وأخرج الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر على المسلم فذكره ، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبه بن عامر الجهني بسبب حديث أيضاً رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث .

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث ، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال : بلغني حديث عند عليّ نخفت إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق^(١) . وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبي في مسألة أفتى فيها : أعطينا كلها بغير شيء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة . وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أمت بالمدينة ثلاثة أيام مالي حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

وعن ارتحل في سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد وغيرهم ، ومن المحدثين جمع غفير ويأتي في الرعييل الأول منهم الأئمة
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم ،
وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والإقامة والاستقرار طيلة حياته ،
وسندكر طرفا من ارتحالهم حينما نعرض لتراجهم إن شاء الله .

الأطوار التي مرَّ بها التدوين

قدمنا أن التدوين العام كان على رأس المائة الأولى من الهجرة ، وأنه
قام بهذا العمل العظيم الذي حفظ السنة عن أن يتطرق إليها الضياع ،
أو التزويد والاختلاق - الرعييل الأول من أمثال أبي بكر بن محمد
ابن حزم وابن شهاب الزهري .

شيوخ التدوين في الحديث :

ثم شاع التدوين في الطبقة^(١) التي تلى طبقة الزهري وأبي بكر ابن
حزم فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح المتوفى سنة ١٥٠ هـ
بمكة ، ومعمّر بن راشد باليمن المتوفى سنة ١٥٣ هـ وأبو عمرو عبد الرحمن
ابن عمرو الأوزاعي (م ١٥٦) بالشام ، وسعيد بن أبي عروبة « م ١٥٦ » ،
والربيع بن صبيح « م ١٦٠ » ، وحماد بن سلمة « م ١٧٦ » بالبصرة ، ومحمد
ابن اسحق « م ١٥١ » ومالك بن أنس « م ١٧٩ » بالمدينة ، وأبو عبد الله
سفيان الثوري « م ١٦١ » بالكوفة ، وعبد الله بن المبارك « م ١٨١ »
بخراسان ، وهشيم بن بشير « م ١٨٨ » بواسط ، وجريون بن عبد الحميد
« م ١٨٨ » بالري والليث بن سعد « م ١٧٥ » بمصر ، وغير هؤلاء ، وكلهم
من أهل القرن الثاني الهجري ، وكان منهج المؤلفين في هذا القرن جمع

(١) الطبقة في اصطلاح المهديين عبارة عن جماعة اشتركوا في السنن ولقاء المشايخ .

الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ويظهر ذلك بجماله في موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه الله .

ولم يصل إلينا من مؤلفات علماء هذا القرن إلا موطأ الإمام مالك ووصف لبعض المؤلفات الأخرى، وعلى هذا فسنكتفي بالكلام على الموطأ فيما يأتي إن شاء الله .

طور آخر من أطوار التدوين :

ثم حدثت خطوة أخرى في تدوين الحديث وهي لإفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وكان ذلك على رأس المائتين وهؤلاء منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع أحاديث كل صحابي على حدة من غير تقييد بوحدة الموضوع كمسند أحمد ، وعثمان بن أبي شيبة واسحق بن راهويه وغيرهم^(١)، ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية وذلك كأصحاب الكتب وهؤلاء منهم من تقيده في جمعه الأحاديث بالصحيح كالإمامين الجليلين البخاري ومسلم ، ومنهم من لم يتقيد به كباقي أصحاب الكتب الستة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : «... إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي السكوفي مسندا ، وصنف مسدد بن سرهد البصري مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموي ، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسندا ، ثم اقتنى الأئمة من بعد ذلك أثرهم فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه

(١) كتب المسانيد ليست في منزلة الكتب الخمسة : الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها ، لأن عادة أصحاب الأسانيد أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقدين بأن يكون حاد بنا محتجا به (نظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤١)

على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كإبي بكر بن أبي شيبة، فلما رأى البخاري رضي الله تعالى عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رباها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعه بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقهاء إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه»

وقد كان القرن الثالث الهجري « ٢٠٠ - ٣٠٠ » العصر الذهبي في تاريخ السنة وجمعها ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهابذته، وحذاق الناقدين وصيارفته، وفيه أشرقت شمس الكتب الستة وأمثالها التي كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا يغيب عنها إلا النزر اليسير، والتي يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون، والعلماء والمؤننون، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون، والمتأدبون والأخلاقيون، وعلماء النفس والاجتماع. وبانسلاخ هذا القرن كاد يتم جمع الأحاديث وتدوينها، وابتدئ عصر ترتيبها وتهذيبها واختصارها وتقريبها إلى طالبيها، وتسهيلها على روادها، ولكي تكون على يقين من ذلك أذكر أشهر المؤلفات الحديثية في هذا القرن.

« أشهر المؤلفات في القرن الثالث »

أشهر الكتب الحديثية في القرن الثالث هي : صحيح البخاري (٢٥٦م) وصحيح مسلم (٢٦١ م) وسنن أبي داود (٢٧٥ م) ، وسنن الترمذي (٢٧٩ م) ، وسنن النسائي (٣٠٣ م) ، وسنن ابن ماجه (٢٧٣ م) ، ومسند الإمام أحمد (٢٤١ م) ، ومسند عبيد الله بن موسى (٢١٣ م) ،

ومسند اسحاق بن راهويه « م ٢٣٨ » ، ومسند عبد بن حميد (م ٢٤٩) ،
ومسند الدارمي ^(١) « م ٢٥٥ » ، ومسند ابن أبي أسامة الحارث بن محمد
التميمي « م ٢٨٢ » ، ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني « م ٢٨٧ »
وفيه نحو خمسين ألف حديث ، ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العذني
« م ٢٤٣ » ومسند الإمام علي لأحمد بن شعيب النسائي « م ٣٠٣ » ،
والمسند الكبير للبخاري ، ومسند مسدد بن مسرهد « م ٢٢٨ » ،
ومسند أبي هريرة لإبراهيم بن العسكري « م ٢٨٢ » ، ومصنف ابن أبي
شيبه « م ٢٣٥ » ، وكتاب محمد بن نصر المروزي « م ٢٩٤ » ، ومصنف
سعيد بن منصور « م ٢٢٧ » ، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبري
« م ٣١٠ » وهي من عجائب كتبه ابتداء فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم
على كل حديث وعلته وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحجج
كل واللغة فتم مسند العشرة وأهل البيت والموالي وقطعة من مسند ابن
عباس ، والمسند الكبير لبقي بن مخلد القرطبي « م ٢٧٦ » هـ رتبته
على أسماء الصحابة ، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ، ثم رتب حديث
كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا فريدا في بابيه مع ثقة مؤلفه
وضبطه وإتقانه وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة المسانيد
والأبواب ، ومسند محمد بن مهدي « م ٢٧٢ » ، ومسند الحميدي « م ٢١٩ »
ومسند إبراهيم بن معقل النسفي « م ٢٩٥ » ، ومسند إبراهيم بن يوسف
الهنجاني « م ٣٠١ » ، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائي « م ٣٠٣ »
والمسند الكبير للحسن بن سفيان « م ٣٠٤ » ، والمسند المفضل لأبي بكر
البنار « م ٢٩٢ » ، ومسند ابن سنجر « م ٢٥٨ » ، ومسند علي بن المديني
« م ٢٣٤ » ، والمسند الكبير ليعقوب بن أبي شيبة « م ٢٦٢ » ولم يؤلف

(١) ليس مستندا بالمعنى الاصطلاحي بل على معنى ذكر السند أو رفع الحديث كما نبه على ذلك العراقي في تعليقه على مقدمة ابن الصلاح .

أحسن منه ولكنه لم يتم ، ومسند عثمان بن أبي شيبة « م ٢٣٩ » ، ومسند ابن أبي عذرة أحمد بن حازم (م ٢٧٦) ، وبجسبنا هذا في الدلالة على أن هذا القرن كان أزهى عصور الحديث . ومن أراد زيادة فليرجع إلى كتاب « كشف الظنون في أسامي العلوم والفنون » ، (١)

كتب الحديث في القرن الرابع (٣٠٠ - ٤٠٠) هـ

ذكرنا آنفا أشهر الكتب المؤلفة في القرن الثالث وأنه كان أسعد القرون بخدمة السنة وتمحيصها ونقد رواياتها وبالآئمة الكبار الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث ، وإليهم المرجع في النقد، وكل من أتى بعد علماء هذا القرن فهم عيال عليهم - إلا قليلا - يجمع ما جمعوا ويعتمد في نقده على ما نقدوا ، وأغلب ما رواه أهل هذا القرن وما بعده قد سبقوا إليه غالبا وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفلت منها من الأحاديث إلا القليل ، كما أنها تمتاز غالبا بأولية الجمع دون الأخذ عن غيرها .

أشهر الكتب المؤلفة فيه

وأشهر الكتب في هذا القرن المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير للإمام سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ رتب في الكبير الصحابة على الحروف وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضا وقد رتب المعجم الكبير الإمام علاء الدين علي بن بلسبان الفارسي المتوفى سنة ٧٢١ ترتيبا حسنا ، وسنن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي (م ٣٥٤) وصحيح أبي عوانة يعقوب بن اسحق (م ٣١٦) ، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق الإمام الكبير (م ٣١١) وصحيح المتقي

لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي (م ٢٥٣) والمنتقى لقاسم بن أصبغ محدث الأندلس (م ٣٤٠) ومصنف الطحاوي (م ٣٢١) ومسنند ابن جميع محمد بن أحمد (م ٤٠٢) ومسنند الخوارزمي (م ٤٢٥) ومسنند أبي اسحاق ابن نصر المروزي (م ٣٨٥) ، وعن ألف في هذا القرن أيضا الحاكم أبو عبد الله (م ٤٠٥) وهو صاحب كتاب « المستدرک » .

التأليف بعد القرن الرابع

لقد كانت السمة المميزة لأهل القرن الثاني والثالث السابق إلى الجمع والابتكار في التأليف والمنهج والاعتماد على أنفسهم في النقد والتعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف ، ثم جاء أهل القرن الرابع فقل فيهم الابتكار والاستقلال في النقد واعتمد جلهم على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين .

أما بعد القرن الرابع فقد كانت طريقة مؤلفيها أنهم يهذبون كتب المتقدمين أو يرتبونها أو يجمعون ما تشدت منها في كتب متفرقة في كتاب واحد ، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام أو بالترغيب والترهيب ، أو يختصرونها ، أو يبينون غريبها ، أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه والتفسير والوعظ ونحوها .

وجل من تكلم منهم في الأسانيد كانوا عيالا على مادونه أئمة الحديث في القرون السابقة وهكذا كاد ينعدم الاستقلال والاجتهاد في التصحيح والتضعيف كما كاد ينعدم الاجتهاد في الفقه ، وركن الناس إلى التقليد .

وما لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أننا حينما نحكم على قرن بحكم فإنما نزيد الغالب والكثير لا النادر والقليل فلا يشكرك عليك أن فيمن كان قبل ذلك من هذب ورتب ، وأن فيمن وجد بعد هذا من اجتهد واستقل في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال .

أشهر الكتب المؤلفة في هذا الدور « دور التهذيب »^(١)

(أ) الجمع بين الصحيحين :

جمع كثير من الفضلاء — أهل العلم والدين — بين صحيحى البخارى ومسلم . ومن هؤلاء محمد بن عبد الله الجوزى المتوفى عام ٣٨٨ ، واسماعيل ابن أحمد المعروف بابن الفرات (م ٤١٤) ، ومحمد بن أبي نصر الحميدى الأندلسى (م ٤٨٨) . وحسين بن مسعود البغوى (م ٥١٦) ، وأبو محمد عبد الحق الأشبلى (م ٥٨١) ، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبي حجة (م ٦٤٢) .

(ب) الجمع بين الكتب الستة : (الصحيحان — والسنن الأربعة)

والبعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزين ، وتابعه ابن الأثير قد جمع بينها الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبلى المعروف بابن الخراط (م ٥٨١) . وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى السرقسطى (م ٥٣٥) . ولكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه وترك بعضاً من أحاديثها — إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى الشافعى (م ٦٠٦) فهذب كتابه ورتب أبوابه وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول وشرح غريبه وبين مشكل إعرابه وخفى معناه ، واكتفى بذكر راوى الحديث من صحابى أو تابعى وسماه « جامع الأصول إلى أحاديث الرسول » فجاء كتاباً فذاً فى بابيه لم ينسج على منواله^(٢) .

وقد اختصره كثيرون منهم محمد المروزى (م ٦٨٢) وهبة الله بن عبد الرحيم الحموى (م ٧١٨) وعبد الرحمن بن على المشهور بابن الديبع

(١) اعتمدت فى هذا غالباً على كتاب مفتاح السنة للعلامة الشيخ عبد العزيز الحولى

— رحمه الله وأتابه —

(٢) طبع هذا الكتاب بمصر عام ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م وهى أول طبعة له .

الشيباني الزيندى (م ٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات ولأبي طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزبادى (م ٨١٧) كتاب « تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول » .

وعن جمع يذنبها أيضاً قطب الدين محمد بن علاء الدين المصطفى (م ٩٩٠) وكتابه مرتب مذهب .

(ح) « الجوامع العامة » ، وهى كثيرة منها :

١ - « جامع المسانيد والألقاب » ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى (م ٥٩٧) جمع فيه بين الصحيحين ومسند أحمد وجامع الترمذى وقد رتبته أحمد بن عبد الله المسمى (م ٩٦٤) .

٢ - « مصابيح السنة للإمام البغوى (م ٥١٦) جمع فيه - ٤٤٨٤ - حديثاً من الصحاح والحسان ، ويعنى بالصحاح ما أخرجه الصحيحان ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود^(١) والترمذى وأشباههما فى كتبهم ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب بينه وتحاشى ما كان منكراً أو موضوعاً وقد شرحها العلماء شروحاً كثيرة ، وقد كلها محمد بن عبد الله الخطيب ، وذكر الصحابى الذى روى الحديث والكتاب الذى أخرجه وزاد على كل باب من الصحاح والحسان فصلاً ثالثاً ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه « مشكاة المصابيح » .

٣ - « جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم سنن » ، للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقى المعروف بابن كثير (م ٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبخارى وأبي يعلى والمعجم الكبير للطبرانى .

٤ - « وجمع الزوائد ومنبع الفوائد » ، للحافظ أبى الحسن على بن

(١) أنكر عليه ابن الصلاح والنورى وغيرها هذا الصنيع لأن كتب السنن فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمكسر وهو وإن لم يذكر المكسر إلا أنه مزج صحيح هذه السنن ببعضها من غير تمييز بينهما .

أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الشافعي الهشمي (٨٠٧م) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى ، والبزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة .

٥ - « جمع الجوامع ^(١) » ، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١م) جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها قال المناوي : أنه مات قبل أن يتمه ، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة .

وقد هذب ترتيبه علاء الدين علي بن حسام الهندي المتوفى عام ٩٧٥ بمكة في كتابه « كنز العمال في سنن الأقال والأفعال ^(٢) » ، وقد اختصر السيوطي كتابه في « الجامع الصغير وزوائده ^(٣) » .

٦ - « تحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة » لأحمد بن أبي بكر البوصيري (م ٨٤٠) أفرد فيه زوائد — مسانيد أبي داود ^(٤) الطيالسي ، والحميدي ، ومسدد بن مسرهد ، وابن أبي عمرو ، وإسحاق بن راهويه ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن حميد ، والحرث بن محمد بن أبي أسامة ، وأبي يعلى الموصلي — أي ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب .

٧ - « بحر الأسانيد » للإمام الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندي (م ٤٩١) جمع فيه مائة ألف حديث رتبته وهذبه ويقال : إنه لم يقع في الإسلام مثله .
(٥) كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها :

١ - « والسنن الكبرى » للإمام أحمد بن حسين البيهقي (م ٤٥٨) قال ابن الصلاح : ماتم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثاً إلا وقد وضعه في كتابه ^(٥) وله أيضاً « السنن الصغرى » قيل لم يؤلف في الإسلام مثلها .

(١) طبع جمع الجوامع مع مستند الإمام أحمد بمصر (٢) طبع في الهند
(٣) مطبوع بمصر (٤) هو غير أبي داود صاحب السنن (٥) طبع في الهند

٢ - «عمدة الأحكام» للإمام الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى
الدمشقى «م ٦٠٠» جمع فيه أحاديث الأحكام التى اتفق عليها البخارى
ومسلم وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد .

٣ - «منتقى الأخبار فى الأحكام» للحافظ مجد الدين أبى البركات
عبد السلام بن عبد الله الحرانى المعروف بابن تيمية الخنبلى^(١) (م ٦٥٢)
انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ، ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذى
وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجه وهو كتاب حسن لولا إطلاقه
فى كثير من الأحاديث العزوى إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف وأشد
من هذا كون الحديث فى سنن الترمذى مبينا ضعفه فيعزوه إليه من دون
بيان ضعفه ، وقد استكمل هذا النقص وزاد عليه العالم المجتهد محمد بن على
الشوكانى (م ١٢٥٠) فى كتابه «نيل الأوطار» الذى شرح به المنتقى
شرحا وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئا كثيرا .

٤ - «الإمام فى أحاديث الأحكام» للعلامة ابن دقيق العيد
المتوفى عام (٧٠٢) وشرحه فى كتابه «الإمام» ولكنه لم يكمل الشرح
ويقال : إنه لم يؤلف فى هذا النوع أعظم منه .

٥ - «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ المحقق أحمد بن على
ابن حجر العسقلانى المتوفى «٨٥٢» وقد شرحه كثيرون منهم محمد بن
اسماعيل الصنعانى «م ١١٨٢» فى كتابه «سبل السلام» وهو شرح قيم
وإن كان موجزاً .

ومنهم صديق حسن خان «١٣٠٧» الهندى فى كتابه «فتح العلام»
ولم يزد عن سبل السلام إلا يسيرا وقد حذف منه بعض المذاهب
المذكورة بالأصل كمذهب الهادوية .

(١) هو جد الإمام المشهور تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية

كتب ألفت في موضوعات أخرى وهي كثيرة منها :

(١) الترغيب والترهيب، للإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى (م ٦٥٦) ، وهو كتاب قيم يسعف الخطباء ورجال الوعظ والإرشاد ، جمعه من دواوين الحديث المشهورة مع التنصيص على درجة الأحاديث .

(٢) رياض الصالحين ، للإمام أبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦) ، وهو كتاب قيم في باب الأخلاق والمواعظ يذكر في كل باب ما ورد فيه من الآيات القرآنية ثم يعقب ذلك بما ثبت من الأحاديث مع بيان درجتها وشرح غريبها وتوضيح مشكلها وهذان الكتابان كافيان لمن يريد أن يكون على علم بمتون الأحاديث من طلاب العلم ومن على شاكلتهم ممن لا يستطيعون الكشف عن الأحاديث في كتبه الكبار .

مناهج المحدثين في التأليف

رأيت - ولا سيما وأنى سأعرض بالذكر لأشهر الكتب المؤلفة في الحديث عند ذكر تراجم مشاهير المحدثين - أن أذكر نبذة عن مناهج المحدثين في التأليف وبعضها قد أشرنا إليه فيما سبق وبعضها لم نشر إليه حتى يكون دارس الحديث على بينة من أمر هذه الكتب وما اصطاح عليه العلماء فيها ، ولهم في ذلك طرائق عدة .

(١) التصنيف على الأبواب على غرار ما صنع الفقهاء في كتب الفقه مع اختلاف يسير في الترتيب وذكر الأبواب وهذه الطريقة أسبق الطرق ولعل أقدم كتاب يمثلها هو موطأ الإمام مالك والداعي لهذه الطريقة أن تكون عوناً للفقهاء وتسيلاً لهم في الوقوف على الأحاديث التي هي موارد الاجتهاد والاستنباط وهذه الطريقة تعين الباحث ولا شك على

الوصول إلى الحديث بسهولة وأصحاب هذه الطريقة منهم من اقتصر على
تخريج الصحيح كالشيخين البخاري ومسلم ومن سار على طريقتهما . ومنهم
من لم يفتقد بالصحيح كما صاحب السنن الأربعة أبي داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه .

(٢) التصنيف على المسانيد وهو أن يجمع في ترجمة كل صحابي
ما روى عنه من حديثه من غير تقيد بوحدة الموضوع لحديث في الصلاة
بجانب حديث في النكاح بجانب حديث في البيوع وهكذا ، ولم يلتزم
مصنفوها فيها الصحة بل يخرجون الصحيح والحسن والضعيف وأهل هذه
الطريقة اختلفوا في الترتيب .

(١) فمنهم من يرتب الصحابة على حسب السبق في الإسلام فتقدم
العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر
بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصغر الصحابة سنًا
ثم النساء كما فعل الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — في مسنده .

(ب) ومنهم من يرتبهم على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب
فالأقرب إلى رسول الله في النسب .

(ج) ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في المعجم الكبير
وهذا أسهل تناولاً .

(٣) وهناك طريقة ثالثة سلكها ابن حبان في صحيحه فقد رتبته على
الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم
ونوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع . وهي طريقة مشككة معقدة
لا يسهل الكشف بها على الحديث .

(٤) من أعلى المراتب في تصنيف الحديث تصنيفه معللاً بأن يجمع
في كل حديث طريقة واختلاف الرواة فيه فإن معرفة العلل أجل أنواع
(٣ — أعلام المحدثين)

الحديث وبها يظهر إرسال بعض ما عد متصلاً أو وقف ما ظن مرفوعاً وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ الكبير يعقوب بن شيبه المتوفى (٢٦٢) فإنه ألف مسنداً معللاً غير أنه لم يتم.

(٥) جمعه على حروف المعجم الألف ثم الباء وهكذا . وقد جرى على هذا أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس والسيوطي في كتابه الجامع الصغير .

(٦) جمعه على الأطراف وذلك بأن يذكر طرفاً من الحديث يدل عليه ثم يجمع أسانيده إما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة أو مع التقيد بها وذلك مثل ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت العراقي في أطراف الكتب الخمسة ، والحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد دمشق (م ٤٠٠) في أطراف الصحيحين ، والحافظ ابن حجر في كتابه «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» .

(٧) ومن الطرق أن يفردوا بالجمع والتأليف بعض الأبواب والشيوخ والتراجم والطرق . أما الأبواب فمثل : باب «رفع اليدين في الصلاة» أفرده البخاري بالتصنيف ، وباب «القضاء بالشاهد واليمين» للدارقطني .

وأما الشيوخ : فإن يجمع بعض المؤلفين حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراد مثل جمع الأسماعيلي حديث الأعمش ، وجمع النسائي حديث الفضيل بن عياض .

وأما التراجم فقد جمعوا ما جاء بسند واحد من الحديث كالك عن نافع عن ابن عمر وكسهيل عن أبيه عن أبي هريرة .

وأما الطرق فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث «من كذب على متعمداً...» جمع طرقه الطبراني ، وحديث «قبض العلم» جمع طرقه الطوسي ، وغير ذلك .

عناية المحدثين بالنقد والدراية

إن أئمة الحديث كما عُنوا به من ناحية جمعه وتأليف الكتب الجامعة لثبوته عُنوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده ومنتنه مما يتوقف عليه قبوله أو ورده ، ولعمر الحق إن البحث عنه من هذه النواحي بحث جليل القدر ، جم الفائدة ، إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث ، والصحيح من العليل ، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزويد والاختلاق ، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد وتلك النواحي التي بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل ، والشاذ ، والمقلوب ، والمنسك ، والموضوع ، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل وألفاظ كل الرواية وشروطها ، والتحمل وكيفياته ، والأداء وألفاظه . وبيان علل الحديث ، وغريبه ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وطبقات الرواة ، وأوطانهم ، إلى غير ذلك مما تجده مبسوطاً في كتب علوم الحديث .

وقد علمت آنفاً أن الأحاديث لم تدون تدويناً عاماً إلا في آخر القرن الأول الهجري ، ولا يشكّن عليك أن مباحث الرواية وشروطها ، والرواة وصفاتهم ، والتعديل والتجريح لم تكن مدونة آتئذ ؛ لأنها كانت منقوشة في الحواظ والأذهان ، وعلى صفحات القلوب شأنها في ذلك شأن متون الأحاديث ، وما كان أئمة الحديث الجامعون له بغاية عنهم هذه القواعد ، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها في الأذهان وإن لم توجد في الأعيان ، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقل إلينا من التثبت البالغ

والتحوط الشديد في قبول المرويات وتدوينها ، وصيانتها عن أن يتطرق إليها الكذب أو الغلط أو الخطأ .

ولما بدأ عصر التدوين وقام المتصدرون بجمع الأحاديث في الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمعجم كانوا يعرفون قواعد هذا العلم ومسائله معرفة وافية ، بل هم الذين وضعوا هذه القواعد التي فهموها واستنبطوها من الكتاب والسنة وقواعد الدين . وإنك لتلس ذذا واضحاً في الكتب التي ألفت في القرون الأولى ، فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية ، ومن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتاب « الرسالة » للإمام الشافعي (م ٢٠٤) ، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد (م ٢٤١) في أسئلتهم له ومحاورتهم معه ، وما كتبه الإمام مسلم (م ٢٦١) في مقدمة صحيحه ، وما ذكره الإمام أبو داود (م ٢٧٥) في رسالته إلى أهل مكة في بيان طريقته في كتابه السنن المشهود ، وما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي (م ٢٧٩) في كتابه « العلال » الذي هو في آخر جامعته وما بثه في ثنانيا جامعته من تصحيح وتحسين وتضعيف للأحاديث ، وما ذكر الإمام البخاري (م ٢٥٦) في تواريخه الثلاثة إلى غير ذلك .

وهكذا يتبين لنا أن نقد المرويات وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازماً لجمعها في الكتب والجوامع والمسانيد ، وإذا كان بعض هذه الكتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيف والمنكر والموضوع — على ندره — من غير تنبيه إليها فرجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث في الجرح والتعديل وشروطهم في التصحيح والتضعيف ، فمنهم المشدده ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط في الجرح ، وقد يخفى على بعضهم من العلال ما لا يخفى على الآخر . وهذا شيء إن دل فإنما يدل على حرية البحث في الإسلام حرية منبثورها الرغبة في إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، لا الهوى والشهوة .

شروط الرواية المقبولة في الإسلام :

وقد وضع المحدثون شروطاً للرواية المقبولة بحيث تشكل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواية وسلامتهم من الكذب والخطأ والعفلة في النقل . وإليك هذه الشروط :

١ — الإسلام :

وهو الانقياد باطنياً وظاهراً فيشمل التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر ، وقبول شرائعه وأحكامه ، والتزام ذلك علماً وعملاً ، وإنما اشترطوا الإسلام وإن كان الكذب محرماً في سائر الأديان ؛ لأن الأمر أمر دين والكافر يسعى دائماً في هدمه ، وهو منهم فيما يتصل به ، ومادام عنصر الاتهام موجوداً كان من الحق والعدل عدم قبول روايته فيما هو دين .

٢ — التكليف .

وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل فلا تقبل رواية الصبي ولا المجنون . أما الأول فلأنه لا وازع له عن الكذب . وأما الثاني فلعدم إدراكه وتمييزه ، نعم إن تحمل الصبي المميز قبل البلوغ وأدى بعده تقبل روايته ، يدل على هذا إجماع الصحابة — رضى الله عنهم — على قبول رواية جماعة من أحداث الصحابة كابن عباس وابن الزبير وأبي الصفيلى ومحمود بن الربيع وغيرهم ، وعلى هذا درج السلف الصالح ، وقد حددوا سن التمييز بخمس سنين ، وقد استأنسوا في هذا بحديث محمود بن الربيع : « عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين » رواه البخارى .

٣ — العدالة :

وهى مملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والتقوى امتثال للمأمورات واجتناب المنهات الشرعية ، وذلك بأن لا يفعل كبيرة ، ولا يصغر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعاً .

والمروءة: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند

محاسن الأخلاق، وجميل العادات، وما يخجل بالمروءة قسماً

(١) الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير مثلاً .

(٢) المباحات التي تورث الاحتقار، وتذهب الكرامة، وتسم صاحبها

بعدم المبالاة كالبول في الطريق، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب، ونحو

ذلك، ومرجع ذلك إلى العادة، والعرف، وذلك يختلف باختلاف العصور

والأزمان، وقد جعل العلماء المشى عارى الرأس، والأكل في الطريق مخلين

بالمروءة، مع أنهما في عصرنا هذا يكادان يكونان أمرين عاديين عند كثير

من الناس ولو اعتبرناهما مخلين بالمروءة لتعذر وجود عدل يقوم بالشهادة،

والمراد من العدل عند المحدثين عدل^(١) الرواية فيدخل فيه الذكر والأثني

والحر والعبد والمبصر والكفيف والمحدود في قذف إذا تاب، أما عدل

الشهادة فبعض الأئمة يشترطون فيه شروطاً أكثر من ذلك كالحرية،

والإبصار، والذكورة في بعض الأمور كالحدود، وقد كان المحدثون على

حق في عدم اشتراطهم هذه الشروط الزائدة لأن كثيراً من الأحاديث

روتها أمهات المؤمنين وغيرهن من النساء، ورويت عن الموالى كزيد بن

حارثة وعن الأقباء كابن أم مكتوم .

٤ — الضبط :

وهو قسمان (١) ضبط الصدر (٢) ضبط الكتاب .

فالأول هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه — بحيث يتمكن من استحضاره

والتحديث به متى شاء — من وقت سماعه إلى حين أدائه . والثاني هو محافظته

على كتابه الذي كتب فيه الأحاديث وصيانته عن أن يتطرق إليه

(١) العدالة مصدر عدل بضم الدال، يقال عدل عدالة وعدولة فهو عدل، أي مرضى

في الرواية والشهادة، والعدل يطلق على الواحد وغيره ويجوز فيه للمطابقة وغيرها. وأما العدل

— ضد الجور — فهو مصدر عدل في الأمر يدل من باب ضرب فهو عادل (المصباح

للنير) .

تغيير ما . من منذ سماعه فيه وتصحيحه إلى حين الأداء منه ولا يُعيره
إلا لمن يثق فيه ويتأكد من أن لا يغير فيه ، وضبط الصدر بجمع عليه .
وأما ضبط الكتاب يخالف في قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار
كأبي حنيفة ومالك^(١) - رحمهما الله - ، وقد روى الحاكم من طريق
ابن عبد الحكم عن أشهب قال : سئل مالك : يؤخذ العلم من لا يحفظ حديثه
وهو ثقة ؟ فقال : لا . قيل : فإن أتى بكتب قال سمعتها وهو ثقة ؟ فقال :
لا يؤخذ عنه أخاف أن يزداد حديثه بالليل يعني وهو لا يدري ، والجمهور
على قبول رواية من روى من كتابه بشرط التحفظ عليه .

فإذا اجتمع في الراوى هذه الشروط كان أهلاً لقبول روايته ،
وليس من شك في أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجحاً قوياً
جانب صدقة على جانب كذبه ، بل من اطلع على منهج المحدثين في النقد
وपर يقتهم في التعديل والتجريح ، ومبالغتهم في التحرى عن معرفة حقيقة
الراوى وطوية نفسه ، والأخذ بالظنة والتهمة في رد مروياته يكاد يحزم
بأن تجوز الكذب على الراوى المستجمع لهذه الشروط أمر فرضى
واحتمال عقلى ، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال
والنقد عند المحدثين فيها شيء من المغالاة ، ولكن الحق ما ذكرت ومن
أبعد النجعة في كتبهم عرف ، ومن عرف اعترف .

وكذلك بعد اشتراطهم للضبط على المعنى الذى قدمناه يكون احتمال
وقوع الغلط أو الخطأ في روايته احتمالاً بعيداً . وقد ردوا رواية من كثر
غلطه وغفلته وساء حفظه ، وكذا من تساوى صوابه وغلطه واعتبروا
حديثهم منسكراً وهكذا نرى أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط في الرواية
ولم يأخذوا إلا عن عدل فطن يقظ . ونبذوا أحاديث المغفلين والغالطين

وأصحاب الأوهام ولم يتسامحوا إلا في الغلط أو الغفلة النادرين (١). وكمن
رجل من أهل الديانة والأمانة ولكنه في نظرهم ليس أهلاً للرواية، وإليك
بعضاً مما روى عنهم في هذا:

صح عن ابن سيرين أنه قال: « إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون
دينكم، وهذا هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس — رحمه الله — يقول:
« لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين من يقول: قال فلان: قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وإن أحدهم لو أوثق على بيت مال لكان أميناً عليه
فأخذت عنهم شيئاً ولم يكونوا من أهل هذا الشأن ». وقال يحيى بن
سعيد القطان: « كم من من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيراً له،
يريد من عنده غفلة، وقال الإمام أحمد: « يكتب الحديث عن الناس
كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، أو رجل
يغلط في الحديث ويرد عليه فلا يقبل ». وقال سليمان بن موسى: كانوا
يقولون — يعني أئمة الحديث — لا تأخذوا العلم عن الصحفين (٢).
يعني الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية لكثرة ما يقع لهم
من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز، والأئمة الذين جمعوا السنن والأحاديث
في كتبهم المشهورة كان العمدة عندهم فيها على الرواية والتلقي شفاهاً من
الرواة العدول الضابطين. وإنما كانت الكتابة زيادة في الضبط والتوثيق،
وحتى يرجع إليها من لم يكن في درجتهم من طالبي الحديث ممن سيأتى بعدهم،

عنايتهم بنقد الأسانيد والمتون:

وقد عني المحدثون بنقد الأسانيد عناية فائقة بحيث لم يدعوا زيادة
لمستزيد، وقد خلفوا لنا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة. منها ما ألف
في الثقات، ومنها ما ألف في الضعفاء، ومنها ما ألف فيما يشملهما.

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٧٢ - شرح نية الفكر مبحث رد المرويات.

(٢) الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها.

ولم يكفروا في تقديم الرجال بالتجريح الظاهري من فسق أو كذب أو بدعة، بل عنوا كذلك بالنقد النفسي، وليس أدل على هذا من تفريقهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثاني، لأن احتمال الكذب في الأول قريب، ولا كذلك في الثاني وكذلك ردوا رواية المبتدع وإن كان غير داعية . إذا روى ما يؤيد بدعته ؛ لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته . وكذلك اعتبروا من المجرح الذهاب إلى يموت الحكام وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه البواعث النفسية التي قد تحمل صاحبها على الانحراف . وكما عنى المحدثون بنقد الأسانيد — النقد الخارجي — عنوا بنقد المتنون — النقد الداخلي — وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمانة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً ، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السنة المشهودة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق أو بعده وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف مضطرب المتن ومعلل المتن ، والشاذ ، والمنكر إلى غير ذلك .

نعم لم يبالغ المحدثون في نقد المتن مبالغتهم في نقد السند لأمر جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والاتداد في البحث الصحيح، وقد استوفيت الكلام في هذا في كتابي « دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ^(١) » .

عناية المحدثين بفقهاء الأحاديث ومعانيها :

وكذلك عنوا بفقهاء الأحاديث وفهمها ولم يكونوا زوامل للأخبار ولا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخربين على أئمة الحديث ، والرعييل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقياً من الشوائب والغرائب . كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة

(١) مخطوط وسيطع قريباً لمن شاء الله تعالى .

مالك وأحمد والسيانين الثوري وابن عيينة والبخاري ومسلم وباقي أصحاب الكتب الستة وأضرابهم . قال أحمد بن الحسن الترمذي : سمعت أبا عبد الله — يعني أحمد بن حنبل — يقول : « إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إلى من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه » .

وروى الحاكم في تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال : قال لنا سفيان ابن عيينة : يا أصحاب الحديث تعلموا معاني الحديث ؛ فإني تعلمت معاني الحديث ثلاثين سنة^(١) ، وإنك لتلمس أثر الفقه والفهم للأحاديث في صحيح الإمام البخاري في تبويبه الأبواب وإشاراته في التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد في مواضع بحسب مناسباته الفقهية ، وكثيراً ما يبدل برأيه في مسائل تكون موضع خلاف . وقد يترك المسألة من غير قطع إذا لم يترجم عنده شيء حتى لقد قيل : فقه البخاري في تراجمه ، وكذلك في صحيح مسلم ، وكتب السنن . ولا سيما سنن الترمذي . وقد عرض فيها هذا الإمام الجليل لكثير من الآراء الفقهية المختلف فيها .

نعم وجد في العصور المتأخرة أناس قليلون جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للسنن ، وهؤلاء إنما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث ودونت في دواوينها المعتمدة ، ولعل هؤلاء هم الذين عناهم أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه « صيد الخاطر » ووصفهم بأنهم زوامل للأسفار يحملون ما لا يعلمون^(٢) .

الرواية باللفظ والمعنى

لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكل ناقل ، والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، بل

قد أوجه قوم ومنعوا من نقل الحديث بالمعنى ، والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة ، قالوا : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ، أما العالم بالألفاظ ، الخبير بمعاني العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، والعام والأعم فقد جوزوا له ذلك ، وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين .

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى ضرورة تقدر بقدرها ، وكان منهم من يتقيد باللفظ . قال وكيع : « كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة - رحمهم الله يعيدون الحديث على حروفه » أى يروونه على لفظه .

ومن كان يشدد في الألفاظ من الفقهاء الإمام مالك - رحمه الله - ، فقد منع الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواه رواه عنه البيهقي في المدخل ، ومن السلف من كان يرى الرواية بالمعنى ، قال ابن سيرين : « كان ابراهيم النخعي والحسن والشعبي - رحمهم الله - يأتون بالحديث على المعاني » (١)

ومما ينبغي أن يعلم أن جواز الرواية بالمعنى في غير ما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يثبت لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظاً آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح (٢)

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٥٤ الباعث الحثيث ص ١٦٦ .

(٢) مقامه ابن الصلاح ص ١٨٩ .

وعما ينبغي أن يعلم أيضاً أنهم استثنوا من الأحاديث التي جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التي يعتمد بلفظها كأحاديث الأذكار والأدعية والشهد ونحوها كجامع وكلمه صلى الله عليه وسلم الرائعة .

فإذا علمنا أن التدوين العلم كان في أوائل القرن الثاني ، وأن التدوين الخاص وجد في القرن الأول ، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز في الكتب المدونة والصحف المكتوبة كما ذكرنا آنفاً ، وأن الذين نقلوا بعض الأحاديث بمعناها من الصحابة والتابعين كانوا عرباً خالصاً غالباً ، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة ، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله ، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ، ومحامل الكلام ، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون فيما هو دين ، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله ، وأنه كذب على الله فيما حكم وشرع . إذا علمنا كل ذلك أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تكن على الدين وأنها لم تدخل عليه التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين وأبواقهم من صنائعهم ، وصنائع الاستعمار .

وإن الله الذي تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سنة نبيه ، وقبض لها في كل عصر من ينفون تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب الباطل الدخيل ، وبقي الحق مورداً صافياً للشاربين ، وإذ قد اتهمنا إلى هذا - والحمد لله رب العالمين - فلنشرع فيما إليه قصدنا من ذكر أشهر المحدثين وأعلامهم وما خلفوه لنا من كتب قيمة وعلم عزيز وسنسير في بحثنا - إن شاء الله - على ترتيب القرون ، ولما كنا سنخص بالبحث أصحاب المؤلفات المعروفة فسنبدأ بالقرن الثاني الذي ابتدأ فيه التدوين والتأليف ، ولقد كان في القرن الأول أعلام وأعلام من الصحابة والتابعين ، إلا أننا لم يصلنا من مؤلفاتهم شيء ، وإنما هي روايات عنهم ونقول .

أشهر المؤلفين في الحديث

في القرن الثاني

قلنا فيما سبق إن كثيراً من الأئمة تصدوا لجمع الأحاديث ، وسرنا لك من أسماهم غير قليل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من مؤلفات هذا القرن في الحديث إلا موطأ الإمام مالك ، وسيكون حديثنا عنه وعن صاحبه من ناحيته الحديثية .

الإمام مالك رحمه الله (٩٥ - ١٧٩) هـ

نسبه : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح الخيمري ، وهو عربي صريح ينتهي نسبه إلى حمير بن سبأ الأكبر ، ولا تلتفت إلى غير ذلك .

وهو إمام دار الهجرة غير منازع ، وشيخ الإسلام ، وأحد الأئمة الأربعة الأعلام الذين سارت بذكرهم الركبان ، وطبقت شهرتهم الآفاق والأمصار ، وإليه انتهت الإمامة في الحجاز في الفقه والحديث ، وكفاه نغراً أنه تنلذذ عليه الإمام الشافعي ، وحضر مجلسه إمام الأئمة أبو حنيفة النعمان ابن ثابت وتناقشا وتجادلا في بعض المسائل ، وأثنى كل منهما على الآخر ، ولد عام ٩٣ هـ ، وقيل ٩٥ هـ ، وقيل ٩٧ هـ بالمدينة ، وبها كانت نشأته .

مدرسة الحجاز : والإمام مالك يمثل المدرسة الحجازية في العلم أصدق تمثيل ، وجل خصائص أهل هذه المدرسة أخذهم من الحديث بقسط كبير ، وتقديمهم للحديث إذا ثبت على الرأي والقياس ، وذلك أمر طبيعي ، فالحجاز ، ولاسيما المدينة - قلب الإسلام النابض ، ومركز الخلافة الإسلامية الرشيدة - كان غنياً بالصحابة الذين أخذوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذين تفرغوا للعلم والتحديث ،

فكانت الثروة الحديثية فيه أكثر من غيره ، وكثرة الأحاديث المحفوظة تسعف الفقيه إذا عرضت له أفضية يتطلب فيها حكم الشرع ، والإمام مالك ممن جمعوا بين الفقه والحديث ، فهو من محدثي الفقهاء أو إن شئت فقل : من فقهاء المحدثين .

روايته :

أخذ الحديث عن الإمام محمد بن شهاب الزهري ونافع مولى عبد الله ابن عمر ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، ومحمد بن المنكدر وسعيد بن أبي سعيد المقبري ، وربيع بن عبد الرحمن المعروف بربيع الرأي وغيرهم كثير .

وروى عنه خلائق كثيرون لا يحصون ، من أعيانهم الإمام أبو حنيفة ففي جامع المسانيد له الذي ألفه الخوارزمي حديثان عن مالك^(١) والإمام الشافعي ، ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وله رواية للموطأ مشهورة ، وابن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعني ، ويحيى بن يحيى النيسابوري شيخ البخاري ومسلم ، ويحيى بن يحيى الأندلسي ، وله رواية للموطأ مشهورة .

وروى عنه من شيوخه يحيى بن سعيد الأنصاري ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وهذا يدل على جلالة قدره ، وعلو منزلته .

منحاه في الفقه والاجتهاد :

لما كان بحثنا عن المؤلفين في الحديث فلن نتناول الجانب الفقهي عند مالك باللبس ، فلذلك مقام آخر ، ولكننا سنكتفي بإشارة موجزة إلى منحاه في الفقه والاستنباط .

(١) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك وشرحه ص ١٠٩ لشيخنا العلامة الشيخ

والإمام مالك يأخذ بالكتاب والسنة الثابتة والإجماع والقياس كمعظم أئمة الفقه والاجتهاد وزاد شيئاً آخر وهو عمل أهل المدينة من الصحابة والتابعين ، لا من دونهم . وما ينبغي أن يتنبه إليه أن عمل أهل المدينة الذي هو حجة عنده إنما هو إجماعهم فيما طريقتة التوقيف بأن كان لا مجال للرأى فيه ، فما كان من هذا القبيل فهو حجة عنده وعند أتباعه ، مقدم على خبر الآحاد عندهم اتفاقاً ، لأنه قطعى فهو من باب تقديم المتواتر على الآحاد ، لا من باب رد خبر الآحاد ، وسواء فى ذلك أن صرحوا بالمستند عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يصرحوا ؛ أما إن كان إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال فقد اختلف فيه أصحاب مالك : فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة وهو قول أكثر البغداديين ؛ لأنهم بعض الأمة فيقدم عليه خبر الواحد الثابت ، وذهب آخرون من أصحاب مالك إلى أنه حجة فيقدم على خبر الواحد ، ومحل الخلاف فى خبر لا ندرى أبلغ أهل المدينة أم لا ؟ والمختار عدم التمسك بالآحاد حيثئذ لأن الغالب عدم خفاء الخبر عليهم لقرب دارهم وزمانهم وكثرة بحثهم عن أدلة الشريعة . أما ما بلغهم ولم يعملوا به فهو ساقط ، وما علم أنه لم يبلغهم فهو مقدم على عملهم قطعاً^(١) .

منحاه فى الحديث والرواية :

لقد كان الإمام مالك من المتشددىن فى الرواية ، ولعلك على ذكر مما ذكرناه آنفاً من أنه كان لا يقبل رواية الراوى إلا إذا حدث من حفظه ، وبدل على تحوطه فى قبول المرويات أنه قال : « لقد أدركت فى هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو أوتى على بيت مال لكان

(١) إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك لى موطأ الإمام مالك ص ٦٧ ، ٦٨ .

أخيراً عليه ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن ، وقدم علينا ابن شهاب
فكنا نزيدهم على باب ، ، وقال : « لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من
سواهم : لا يؤخذ من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو
إلى بدعته ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كان لا يتهم
على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له فضل وعبادة
إذا كان لا يعرف ما يحصل ، وما يحدث به . » وروى عن الشافعي أنه قال :
« كان مالك بن أنس إذا شك في الحديث طرحه كله (١) » .

وقد رزقه الله سبحانه أذناً واعية ، وحافظة قوية . روى الدولابي
عن مالك بن أنس قال : « قدم علينا الزهري فأنتناه ومعنا ربيعة فحدثنا
نيفاً وأربعين حديثاً ثم أنتناه الغد فقال : انظروا كتاباً حتى أحدثكم
منه أرايتم ما حدثكم به أمس أي شيء في أيديكم ؟ قال : فقال له
ربيعة : ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس . قال : ومن هو ؟ قال
ابن أبي عامر . قال : هات . قال : فحدثته بأربعين حديثاً منها . فقال
الزهري : « ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري » .

ثناء الأئمة عليه :

وقد أثنى عليه أئمة كثيرون منهم الإمام الشافعي . قال : « إذا ذكر
العلماء فمالك النجم » وقال : « من أراد الحديث فهو عيال على مالك » .
وقال يحيى القطان : « كان مالك بن أنس إماماً في الحديث » . وقال :
« ما في القوم أصح حديثاً من مالك » . وقال أبو بكر الأثرم : سمعت
أحمد بن حنبل يقول : « مالك بن أنس أحسن حديثاً عن الزهري من
ابن عيينة . قلت : فمعمر ؟ قال : مالك أتقن ومعمر أكثر حديثاً عن
الزهري » . وقال عبد الرزاق في الحديث الذي رواه الترمذي مرفوعاً :
« يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم

المدينة : إن المراد به مالك بن أنس ، وكذا روى عن سفیان بن عيينة في قول له : إنه مالك (١) .

اعتزاز مالك بعلمه :

روى أن هارون الرشيد وهو خليفة المسلمين زار مالكا في بيته ومعه بنوه ورغب إليه أن يقرأ عليهم الموطأ . فقال مالك : ما قرأت علي أحد منذ زمان ، وإنما يقرأ علي . فقال هارون : أخرج الناس عنى حتى أقرأ أنا عليك . فقال مالك : إذا منع العام لبعض الخاص لم ينتفع الخاص ، وأمر معن بن عيسى أن يقرأ فقراً (٢) ، فلم يجد الرشيد بدأ من النزول على رأى مالك . وروى عبد الله بن وهب قال : سمعت مالكا يقول : « دخلت على أبي جعفر المنصور فرأيت غير واحد من بنى هاشم يقبل يده المرتين والثلاث ، ورزقني الله العافية فلم أقبل له بدأ » وهكذا فليكن العلماء .

إنصافه للعلماء وزهده في الشهرة والمال ووجه المدينة

لما قدم المهدي المدينة بعث إلى مالك بالني دينار ، وقيل بثلاثة آلاف ثم أتاه الربيع فقال : إن أمير المؤمنين يجب أن تصاحبه إلى مدينة السلام — بغداد — فقال له : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » (٣) .

روى أن الرشيد أعطاه ثلاثة آلاف دينار وقال له : اشتر بها داراً فأخذها ولم ينفقها ، فلما أن أراد الرشيد الشخوص قال لمالك : ينبغي أن تخرج معي ، فإني عزمت أن أحمل الناس على الموطأ كما حمل عثمان الناس على القرآن (٤) . فقال : أما حمل الناس على الموطأ فليس إلى ذلك سبيل ،

(١) أنظر الانتقاء لابن عبد البر من ص ١٩ — ٣٢ (٢) تذكرة الحفاظ ج ١

ص ١٩٧ .

(٣) الانتقاء ص ٤٢ .

(٤) هي على المصاحف التي كتبها في عهده ووجه بمطبوها إلى الأمصار .
(٤) — اعلام الحديثين)

لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند كل أهل مصر حديث عليه، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اختلاف أمتي رحمة»، وأما الخروج معك فلا سبيل إليه. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»، وقال: «المدينة تنفي خبيثها» وهذه دنائيركم كما هي، إن شتمت فخذوها، وإن شتمت فدعوها^(١)، وروى أبو نعيم في الحلية عن مالك ابن أنس قال: شاورني هارون الرشيد في أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه. فقلت: لا تفعل، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب. فقال: وفقك الله يا أبا عبد الله.

وقصة إباته عن حمل الناس في الأمصار الإسلامية على ما في كتابه الموطأ، وتعليله ذلك باختلافهم في الفروع وتفرقهم في الأمصار، وقد يكون عند أحدهم من الحديث ما ليس عند الآخر - تدل على غاية الانصاف من الإمام وأنه لا يريد شهرة ولا يخضع لشهوة نفس، وهكذا كان شأن السلف الصالح من علماء هذه الأمة.

أخلاقه وسمته :

كان مالك جواداً كريماً على ضيق ذات يده في مبدأ أمره، سمح الحياء، وكان يجلس في منزله على ضجاع له ونمارق مطروحة يمنة ويسرة لمن يأتيه، وكان مجلسه مجلس وقار وعلم وحلم، وكان مهيباً نبيلاً ليس في مجلسه شيء من المرأ واللفظ ورفع الصوت، وكان يقول: الدنو من الباطل هلكة، والقول بالباطل بعدد عن الحق، ولا خير في شيء وإن كثرت الدنيا بفساد دين المرء ومرءته. وكان من تعظيمه لحديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا أراد أن يتحدث تواضاً وجلس على صدر فراشه ، وسرح لحيته ، واستعمل الطيب ، وتمسك من الجلوس على علي وقار وهيبة ثم حدث ، فقبل له في ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان من أدبه الفائق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يركب دابة بالمدينة ويقول : إني لأستحي من الله أن أظأ تربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحافر دابة .

محنة الإمام :

وقد أصيب الإمام بمحنة في عهد المنصور أيام أن خرج عليه محمد ابن عبد الله بن الحسن وأخوه ابراهيم ، فقد ضرب وأهين بسبب ثباته على رأيه ، وقد رويت في هذا روايتان : إحداهما أن مالكا كان يروى حديث « ليس علي مستكره طلاق » ويفتي الناس بعدم وقوع طلاق المكره ولم تكن هذه الفتوى تعجب العباسيين لأنها تبيح لمن بايعهم مكرها أن يتحلل من بيعته ويبيع من خرج عليهم ، وقد روى أن المنصور نهى الإمام عن التحديث به ثم دس إليه من يسأله فحدث به على رؤوس الناس فضربه بالسياط ، والرواية الأخرى : أن مالكا لما علا شأنه بالمدينة . مع حساده إلى واليها جعفر بن سليمان وقالوا له : إن مالكا لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحنف في طلاق المكره أنه لا يجوز ، فغضب جعفر بن سليمان ودعا بمالك ثم جرده وضربه بالسياط ومدت يده حتى انخلعت كتفه . قال راوى القصة : فوالله ما زال مالك بعد ذلك الضرب في رفعة من الناس وعلو من شأنه وإعظام الناس له ، وكأنا ما كانت تلك السياط التي ضرب بها حليا حلي به (١) .

وقد ورد في عنه أيضاً أنه سئل عن البغاة - يعني العصاة الخارجين على الخليفة - أيجوز قتالهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل عمر بن عبدالعزيز ، فقال السائل : فإن لم يكن مثله ؟ فقال : دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم من كليهما ، فلعل هذه الفتوى كانت من أسباب محنته أيضاً .

وهذا يدل على جلالة قدر الإمام وأنه ما كان يجاني الخلفاء والأمراء ولا يداهنهم ، وإنما كان يجهر بالحق ، ويشت على ما يعتقد أنه الحق ، مهما ناله في سبيله من عنت وإيذاء ، وهكذا فليكن العلماء .

ويقال إن المنصور لقي مالكا بعد هذا في موسم الحج فاعتذر إليه ، واستسمح ، وفتح في كثير من مسائل الدين وطلب إليه أن يجمع ما ثبت لديه ويدونه في كتاب ، ويوطئه للناس ، فاعتذر فلم يقبل منه عذراً ، فألف كتابه الموطأ في الحديث والفقه : فجاء المهدي بعد ذلك حاجاً فسمعه منه وأمر له ولتلاميذه بمنحة كبيرة (١) .

وفاته :

وفي أخريات حياته اعتزل الناس وأقام في بيته وقد احتمل الناس ذلك على تألم ، وكان ربما يكلم في ذلك فيقول : ليس كل الناس يقدر أن يتسكلم بعذر . وبعد هذه الحياة الحافلة بنشر العلم والفقه والحديث اختاره الله سبحانه إلى جواره . وكانت وفاته في ربيع الأول . وقيل في صفر عام تسع وسبعين ومائة . فرضى الله عنه وأرضاه .

موطأ الإمام مالك

هو كتاب ألفه في الحديث على طريقة الأبواب الإمام مالك رحمه الله تعالى ولم يتفقد فيه الإمام بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم، بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاوى التابعين . وطريقة الإمام في الموطأ أن يذكر في مقدمة الموضوع ماورد فيه من حديث رسول الله . ثم ماورد من أقوال الصحابة . ثم ماورد من فتاوى التابعين، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة، وأحياناً يذكر ما عليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له، وذلك مثل ما صنعه بعد ذكر أحاديث السرقة فقد قال : « ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع ؛ لأن حالهما ليست بحال السارق وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع » . « والأمر عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع ، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمرأً ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد » ، ومثل قوله : « سئل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد ماء هل تتييم ؟ قال نعم ، لتتييم فإن مثلها الجنب إذا لم يجد ماء تيمم » ولكن مع هذا فصبغته الأصلية أنه كتاب حديث لا حديث وفقه كما قيل (١) إذ هذه الآراء مهما بلغت فإنها لا تبلغ من الكتاب إلا جزءاً يسيراً ، ولم يتقيد فيه الإمام بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات وهي ما يقول فيها مالك بلغني أو نحوه من غير أن يعين من روى عنه، وذلك مثل قوله : بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « للمملوك طعامه وكسوته » أو يقول بلغني عن الثقة عندي عن عمرو بن شعيب . عن أبيه عن لجدته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي عن بيع العربان » .

وقد روى أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلبة الماجشون سبق مالكاً فعمل كتاباً ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة وأنه عمل ذلك كلاماً وآراءً بغير حديث، فلما رآه مالك نظر فيه وقال : ما أحسن ما عمل،

ولو كنت أنا الذى عملت لا بدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام .
ويظهر أن هذا هو الذى قوى عزمه على إخراج كتابه كما أراد .
وقد اختلف فى سبب تسميته «الموطأ» فقيل إن مالكا قال : «عرضت
كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى عليه ، فسميته
الموطأ» . وقيل لأنه يصنعه هذا قد وطأ العلم والحديث ويشرهما للناس .
مبالغة الإمام وتحريه فى «الموطأ» :

أخرج الإمام أبو عمر بن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب
الأوزاعي قال : « عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوماً فقال : كتاب
ألفته فى أربعين سنة أخذتوه فى أربعين يوماً ، ما أقل ما تفقهون فيه » .
وهذا يدل على مبلغ الجهد الذى بذله الإمام فى جمع هذا الكتاب
وتحريه فى الرواية ، وليس أدل على هذا مما ذكره ابن الهباب أن مالكا
روى مائة ألف حديث جمع منها فى الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها
على الكتاب والسنة حتى رجعت إلى خمسمائة » .

وهذا يدل على غاية البحث والتحرى ، ولذلك لا يعجب إذا أثنى عليه
الإمام الشافعى فقال : « ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح
من كتاب مالك » . وفى رواية : « ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ » .
وفى لفظ : « ما وضع على الأرض كتاب أقرب إلى القرآن من كتاب مالك » .
رجال الموطأ :

قال الحافظ صلاح الدين العلاءي : « عدة رجال مالك الذين روى
عنهم فى هذا السند وسماه خمسة وتسعون رجلاً ، وعدة من روى له فيه
من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلاً وعشرون امرأة ، ومن التابعين
ثمانية وأربعون رجلاً كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال وهم : أبو الزبير
من أهل مكة ، وحيد الطويل من أهل البصرة ، وأيوب السختياني من
أهل البصرة ، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان ، وعبد الكريم بن
مالك من أهل الجزيرة ، وإبراهيم بن أبي عبلة من أهل الشام » .

والأحاديث التي يرويها عن هؤلاء الستة قليلة جداً ، فمنهم من يروي له الحديث ، ومنهم من يروي له الحديثين ، وقد لقيهم مالك إما في المدينة أو في مكة .

وأما المدنيون فتختلف الرواية عنهم قلة وكثرة ، فمنهم من يروي له كثيراً كابن شهاب الزهري فله في الموطأ — رواية يحيى بن يحيى — من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مائة واثنان وثلاثون حديثاً منها اثنان وتسعون مسنده وسائرهما منقطعة ومرسلة . وكنافع فله في الموطأ ثمانون حديثاً ، ويحيى بن سعيد فله ستة وسبعون حديثاً منها ثلاثون مسنده في بعضها انقطاع ، ومنها تسعة موقوفة ، وسائرهما مرسلة ومنقطعة وبلاغات وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً أو معنى (١) ، وبعضهم يروي له الحديث الواحد ، مثل يزيد بن رومان مولى الزبير بن العوام ، وبعضهم يروي له الحديثين ، مثل يزيد بن زياد القرظي وبعضهم يروي له الثلاثة ، مثل يزيد بن الهادي ، وحتى الصحابة الذين يروي لهم أكثرهم ممن أقام بالمدينة طويلاً .

رواة الموطأ :

قد روى الموطأ عن الإمام مالك بغير واسطة كثيرون جداً حتى قيل لهنهم أكثر من ألف ، وقد ضرب الناس فيه أكياد الإبل إلى الإمام مالك من أقاصي البلاد شرقاً وغرباً ، وما ذلك إلا لجلالة قدره والثوق بما فيه ، ومن هؤلاء الذين روى الموطأ عن مالك فقهاء كبار من أعيانهم الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وقد كان له فضل في تطعيم فقه العراق بفقه المدينة وأحاديثها الممثلين في فقه مالك وموطأ ، وابن وهب وابن القاسم ، ومنهم شيوخ الحديثين كيجي بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن ابن مهدي ، وعبد الرزاق بن همام ، وعبد الله بن مسleme القعنبى ، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون ، وقد طبقت شهرته

(١) القصص لحديث الموطأ وشيوخ الامام مالك ص ١١٦ .

الآفاق في عصر الإمام ، ولم يأت زمان إلا وهو أكثر به شهرة وأقوى به عناية ، وعنى به العلماء عناية فائقة ، فمنهم من وصل مرسله ومنقطعه وبلاغاته ^(١) ، ومنهم من ذكر متابعاته وشواهد ^(٢) ، ومنهم من ألف في رجاله ، ومنهم من شرحه أو شرح غريبه إلى غير ذلك مما يدل على جلالته في نفوس علماء الأمة .

روايات الموطأ :

وقد روى الموطأ بروايات مختلفة تختلف في ترتيب الأبواب وفي عدد الأحاديث ، وقد ذكر القاضي عياض أن الذي اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة ، وذكر بعضهم أنها ثلاثون ، وقال أبو القاسم بن محمد ابن حسين الشافعي : الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متقارب ، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحيى بن يحيى ، وموطأ ابن بكير ، وموطأ أبي مصعب ، وموطأ ابن وهب ، ثم ضعف الاستعمال في الأخيرين ،

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوى المتوفى سنة ١١٣٩ في كتابه « بستان العارفين » المؤلف بالفارسية : إن نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعددة عد منها ست عشر نسخة ، كل نسخة عن

(١) المرسل من الحديث ما سقط من سنده الصحابي بأن يرويه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولينقطع ما سقط من إسناده راو واحد في موضع أو في مواضع والبلاغات بينها في صلب الكتاب .

(٢) الحديث الذي انفرد بروايته واحد يسمى غريبا فإن انفرد به في موضع واحد من الإسناد قيل للحديث انه فرد نسي ، وإن كان في كل موضع قيل لأنه فرد حقيقى ، فإذا وافق ذلك التفرغ غيره في رواية ذلك الحديث عن نفس الصحابي الذي رواه قيل : لأنه متابع الأول وإذا وجد من يشبهه منه ولكنه مروى عن صحابي آخر قيل للثاني شاهد وهو رأى الحافظ يحيى حبر في شرح للحجة .

وأما ابن الصلاح فيرى أن للتأمة تكون بموافقة راو لآخر في رواية حديث بلفظه عن هذا الصحابي أو غيره . وأما الشاهد فيكون في الموافقة في المعنى عن الصحابي الأول أو عن غيره .

زاو خاص ، (١) ومن الموطآت المشهورة المشروحة : موطأ الإمام محمد ابن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ وهي المطبوعة بالهند ، وموطأ الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي المتوفى في رجب سنة ٢٣٤ هـ وهي المطبوعة بمصر ، والتي شرحها الإمام ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، في كتابه الجليل « التمهيد » والشيخ الزرقاني ، وبين الروايات - أو بلفظ آخر الموطآت - اختلاف كبير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب ، فقد قال ابن حزم : بأنها تزيد عن سائر الموطآت نحو مائة حديث .

والذي يظهر أن سبب الاختلاف يرجع إلى أن الإمام مالك - كما علمت آنفاً - كان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه ، وحذف بعض الأحاديث التي تبدو في نظره غير جديرة بالمستوى الذي التزمه في كتابه من التحري والتدقيق ، وطبعي أن الذين سمعوا الموطأ منه سمعوه في أزمان مختلفة ، فكان من ذلك الاختلاف في النسخ ، وقد تعرض لبيان الزيادات عن موطأ يحيى بن يحيى الإمام ابن عبد البر في آخر كتابه « التقصي » وربها على حسب حروف المعجم بالنسبة لشيوخ مالك .

عدد أحاديث الموطأ :

قال الإمام أبو بكر الأبهري : جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمئة وعشرون حديثاً : المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان وإثنان وعشرون حديثاً ، والموقوف (٢) ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

(١) مفتاح السنة ص ٢٦ (٢) الموقوف ما روى عن الصحابة ولم يرفع إلى رسول الله .
وأما الموقوف عن التابعين في الاصطلاح المقطوع مثال الأول ... قال ابن عباس كذا ... ومثال الثاني ... قال عطاء كذا ...

وقال الإمام السيوطي نقلاً عن ابن حزم : أحصيت ما في موطأ مالك ، وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما خمسمائة ونيفاً مسندة (١) وثلاثمائة مرسل ، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء .

والذي ذكره الإمام ابن عبد البر في آخر التتقصي أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثاً (٢) وقد راجعت العد فوجدته دقيقاً جداً ولا منافاة بين هذه الأقوال ، لأن روايات الموطأ كما ذكرنا كثيرة وتختلف بالزيادة والنقصان ، وقد قالوا : إن ما في موطأ الإمام محمد بن الحسن من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندة كانت أو غير مسندة ألف حديث ومائة وثمانين حديثاً ، منها عن مالك ألف حديث وخمسة أحاديث ومن غير طريقه مائة وخمسة وسبعون حديثاً ، منها عن أبي حنيفة ثلاثة عشر حديثاً ومن طريق أبي يوسف أربعة والباقي عن غيرهما ، وهذا يدل على أنه زاد في الموطأ ما ليس من رواية مالك قطعاً .

وقد صنف الإمام ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات . قال ابن عبد البر في مصنفه هذا : جميع ما فيه من قوله يلغى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف :

« أحدها » : إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن . « والثاني » : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ

(١) يعني متصلة مرفوعة .

(٢) التتقصي ص ٢٥٨

غيرهم فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر . « والثالث » قول معاذ :
آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلي في
الغرز^(١) أن قال : حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل . « والرابع » :
إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة^(٢) .

وهذه الأحاديث - كما قال ابن عبد البر - ليس منها حديث منكر
ولا ما يدفعه أصل ، وقد وصل هذه الأحاديث الأربعة ابن الصلاح
وغيره كما ذكر لها شواهد بعض العلماء^(٣) .

درجة أحاديث الموطأ :

وقد اختلف العلماء في منزلة الموطأ من كتب السنة ، فمنهم من جعله
مقدما على الصحيحين كالإمام أبي بكر بن العربي حيث قال : الموطأ هو
الأصل الأول واللباب وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب ،
والإمام ابن عبد البر كما يدل على ذلك كلامه في مقدمة كتابه « التقصى »
« واعتماده - أي مالك - عليها في موطأه الذي لا مثيل له ولا كتاب
فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل »^(٤) . وكذلك السيوطي حيث قال في
مقدمة شرح الموطأ : « ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد ،
فالصحيح أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء . ومن المتأخرين أستاذنا
الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي - رحمه الله - ومنهم من جعله في مرتبتهما
وإليه يشير كلام الدهلوي في كتابه « حجة الله البالغة » حيث حصر كتب
الطبقة الأولى في ثلاثة الصحيحين وموطأ مالك ، وأيد كلامه بأنه ليس

(١) الغرز موضع الركاب من رحل البعير

(٢) هذه الأربعة في الموطأ رواية يحيى بن يحيى البحرية : السجاية تشاءمت : انجبت
نحو الشام . غديقة : كتيرة الماء

(٣) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٥ .

(٤) التقصى ص ٩ .

فيه حديث مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى ، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه . ومنهم من جعل الموطأ في مرتبة دون الصحيحين وإليه يميل كلام ابن الصلاح في مقدمته ، وقال به ابن حزم في مقالة له رتب فيها كتب الحديث نقلها السيوطي في التدريب والحافظ ابن حجر ، وإليه يشير قوله : « كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما . »

وقد نقل شيخنا الشنقيطي - رحمه الله - رجوع الحافظ ابن حجر عن رأيه هذا وذهابه إلى المساواة بين الإمام البخاري والإمام مالك في الاحتجاج بغير المتصل وأن ما في الموطأ من الرسائل وشبهها مثل ما في صحيح البخاري من المعلقات والموقوفات ونحوهما ، وقد ذكر ذلك الحافظ في نكته على ابن الصلاح (١) .

وقال بعض العلماء المتأخرين (٢) : « إن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها وهي في الصحة كأحاديث الصحيحين ، وأما ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها بما تحويه الكتب الأخرى وإنما لم يعده بعض العلماء في الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره ، وهو ميل إلى القول بالمساواة بينه وبين الصحيحين . »

مختصراته :

وللموطأ مختصرات كثيرة ، فمنها مختصر الإمام الخطابي أحمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ومختصر أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ وابن رشيق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

شروحه :

شرح الموطأ كثيرون من أجلة العلماء ، وأجل هذه الشروح وأوسعها كتاب « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » ألفه الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري المتوفى سنة ٤٦٣ هـ وهو كتاب في عشرين^(١) جزءاً لم يصنف أحد مثله قال فيه ابن حزم - وهو هو في صرامة النقد - « التمهيد لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه » .

ولما رأى الإمام تقاصر المهم عن تحصيل التمهيد اختصره في كتاب سماه « النقص في معرفة شيوخ الإلم في الموطأ وذكر أحاديثه » أو « تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » . وقد اقتصر في هذا المختصر على الأسانيد. وذكر الأحاديث لا المعاني ، وقد نقل ناشره في آخره شرحاً لبضعة أحاديث^(٢) نقلها من التمهيد ، وإن الناظر فيها لا يسعه إلا أن يؤيد مقالة ابن حزم إن لم يزد عليها .

وكذلك شرح الموطأ أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، والقاضي أبو بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ وسماه « القبس » ، وما جاء فيه في وصف الموطأ « هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام وهو آخره ، لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليه في مسائله وفروعه » .

ومن شرحه الجلال السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ وسمى شرحه « كشف المغطاء في شرح الموطأ » ، واختصره في شرحه « تنوير الحوائك على موطأ الإمام مالك » ، والشیخ العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري

(١) الموجود منه ثلاثة أجزاء بدار الكتب المصرية .

(٢) النقص ص ٢٨٢ - ٣٤٥ .

المالكي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ ، شرحه شرحاً وجيزاً في ثلاثة أجزاء .
وكذا شرحه الشيخ ولي الله المحدث الحنفي الدهلوي قطب الدين أحمد
ابن عبد الرحيم المتوفى سنة ١١٧٦ هـ شرحه شرحين ، أحدهما باللسان الفارسي
سماه « المصنف » ، جرد فيه الأحاديث والآثار وحذف أقوال مالك وبعض
بلاغاته وتكلم فيه كلام المجتهدين ، ثانيهما بالعربية وسماه « المسوى » اكتفى
فيه بشرح الغريب وذكر اختلافات المذاهب وغير ذلك مما لا بد منه .

وشرحه أيضاً الشيخ علي القاري الهروي ثم المكي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ
وشرحه يقع في مجلدين وفيه نفائس لطيفة وغرائب شريفة ، ولا يخلو
كلامه في نقد الرجال من مسامحات كثيرة .

وشرحه الشيخ عبد الحى محمد الهندى فى كتابه « التعليق الممجد على
موطأ الإمام محمد » .

المؤلفات على الموطأ فى أغراض مختلفة :

من ألف فى شرح غريبه البرقى وأحمد بن عمران الأخفش وأبو القاسم
العثمانى المصرى .

وألف فى رجاله القاضى أبو عبد الله الحذاء وأبو عبد الله بن مفرح
والبرقى وأبو عمر الطلمنكى ، وجلال الدين السيوطى أسمى كتابه « إسعاف
المبطلأ برجال الموطأ » ، وقد طبع مع شرحه « تنوير الحوالك » بمصر .

وألف القاضى إسماعيل شواهد الموطأ ، وألف أبو الحسن الدارقطنى
« كتاب اختلاف الموطآت » ، وكذا القاضى أبو الوليد الباجى .

ولأبى بكر بن حبيب أطراف الموطأ ، ومن ألف من المتأخرين فى
فى كل ما يتعلق بالموطأ من بيان أصحيته وتقديمه على غيره ورواياته ، وعدد
أحاديثه إلى غير ذلك أستاذنا المحدث الشيخ محمد حبيب الله الشنقى المتوفى
سنة (١٣٦٣) هـ فقد ألف فى ذلك نظماً سماه « دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك »

وعلق عليه في حاشية سماها « إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك » .
ولعلك بعد هذا ازددت معي يقيناً من عناية الأمة الإسلامية بكتب
أحاديث نبيها صلى الله عليه وسلم المسطورة في هذا الكتاب الجليل الذي
لم يحفظ لنا الزمن من كتب القرن الثاني غيره فله الحمد على ما ألهم ووفق .
نماذج من موطأ الإمام مالك :

(١) « باب وقوت الصلاة » : قال : حدثني يحيى بن يحيى (١) الليثي
عن مالك بن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة (٢)
يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة
يوماً وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا
يا مغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ثم قال : بهذا أمرت فقال عمر بن عبد العزيز : اعلم ما تحدث به يا عروة
أو إن جبريل هو الذي أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة
قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه ،
قال عروة : ولقد حدثتني عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل
أن تظهر (٣) .

(١) القائل : قال هو الراوي عن يحيى بن يحيى وهو يحيى بن يحيى بن كثير بن سلاس
أبو محمد الليثي الأندلسي مات في رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو من أشهر رواة
الموطأ عن الإمام مالك وهو غير يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التيمي الحنظلي
اليسابوري شيخ البخاري ومسلم مات في صفر سنة ست وعشرين ومائتين .

(٢) يعني عن وقت الاستحباب لا تأخيرها حتى غربت الشمس .

(٣) أي نزول عنها ونخرج .

(٢) « من أدرك ركعة من الصلاة ، قال حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة (١) » .

(٣) « العمل في التيمم ، حدثني يحيى عن مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد ، نزل عبد الله فتييم صعيداً طيباً فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .

(٤) وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين ، وسئل مالك كيف التيمم ؟ وأين يبلغ به ؟ فقال : يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين .

(٥) « ما جاء في السواك » حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السَّبَّاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا ، ومن كان عناءه طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم بالسواك » .

(٦) « العمل في غسل يوم الجمعة » حدثني يحيى عن مالك عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السَّمَّان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، (٢) ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » .

(١) أنه أدرك فضلها .

(٢) البينة الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى والهاء قبل للوحدة لا للتأنيث .

(٧) « وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة » : وحدثني عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك^(١) .

(٨) « ما جاء في الدعاء » : وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل فلنستته يدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول : « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

(٩) وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول : « ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث ، إما أن يستجاب له ، وإما أن يدخر له ، وإما أن يكفر عنه » .

(١٠) « جامع الصيام » : وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسى بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما يندر شهوته وطعامه من أجلي فالصيام لي وأنا أجزى به كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزى به » .

(١١) « حج المرأة بغير ذى محرم » : قال مالك : في الضرورة^(٢) من النساء التي لم تحج قط إنها إن لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها

(١) ينمى ذلك أى يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع صراحة .

(٢) الضرورة بفتح الصاد التي لم تحج يستوى فيها الذكر والمؤنث .

فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها في الحج لتخرج في جماعة النساء .

(١٢) «النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو» : وحدثني عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان .

(١٣) وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يمشى مع يزيد بن أبي سفيان وكان أمير ربيع من تلك الأرباع فرعموا أن يزيد قال لأبي بكر : إما أن تركب وإما أن أنزل ، فقال أبو بكر : ما أنت بنازل وما أنا براكب إني أحسب خطاي هذه في سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له^(١) ، وستجد قوما فخصوا عن أوساط رؤوسهم من الشعر^(٢) فاضرب ما فخصوا عنه بالسيف وإني موصلك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هزماً ، ولا تقطعن شجراً مشمراً ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لما كلة ، ولا تحرقن نخلاً ، ولا تفرقنه ، ولا تغللن^(٣) ، ولا تجبن .

(١٤) وحدثني عن مالك أنه بلغه^(٤) أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية^(٥) يقول لهم : اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، تقاتلون من كفر بالله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وقل ذلك لجيوشك ، وسراياك — إن شاء الله — والسلام عليك .

(١) هم الرهبان .

(٢) هم الشمامسة .

(٣) لا تسرق من الغنيمة .

(٤) هذا مما يعرف ببلاغات مالك — رحمه الله تعالى .

(٥) السرية : القطعة من الجيش ، قيل تبلغ أربعةائة ونحوها .

(١٥) « اللغو في اليمين » : حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول : لغو اليمين قول الإنسان : لا والله لا والله (١)

قال مالك : أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو ، قال مالك : وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ، أو يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه ، ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه ، وليس في اللغو كفارة . قال مالك : فأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به أحدا ، أو ليعتذره به إلى معذرت إليه ، أو ليقطع به مالا ، فهذا أعظم من أن تكون فيه كفارة .

(١٦) « استئذان البكر والأيم في أنفسهما » حدثني مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها » (٢) .

(١٧) أجل الذي لا يمَس امرأته « حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : « من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسا فإنه يضرب له أجل ستة ، فإن مسها وإلا فرّق بينهما » .

(١٨) وحدثني عن مالك أنه سأله ابن شهاب متى يضرب له الأجل أمن يوم يبنى بها ، أم من يوم ترافعه إلى السلطان ؟ فقال : بل من يوم ترافعه إلى السلطان ، قال مالك : فأما الذي قد مسَّ امرأته ثم اعترض عنها فإني لم أسمع أنه يضرب له أجل ولا يفرق بينهما .

(١) في رواية ابن بكير وغيره « ويلي والله » .
(٢) الأيم : الثيب . صماتها بكسر الصاد : سكونها .

(١٩) « ماجاء في ثمن الكلب » : حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أنى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى مسعود الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغى ، وحلوان الكاهن^(١) » . يعنى بمهر البغى ما تعطاه المرأة على الزنا ، وحلوان الكاهن رشوته وما يعطى على أن يتكاهن . قال مالك : أكره ثمن الكلب الضارى وغير الضارى لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب .

(٢٠) « ماجاء فى الرجم » : حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : « جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون فى التوراة فى شأن الرجم ؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون ، فقال عبد الله بن سلام : كذبتم إن فيها آية الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما » فقال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة ، قال مالك : يعنى يحنى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه .

(٢١) « ماجاء فى تحريم المدينة » : حدثني يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وأنا أحرم ما بين لابتيها^(٢) .

(١) البغى بفتح الواو وكسر المعجمة وتشديد التيممانية : الزانية . حلوان : ضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته . الكاهن : من يزعم علم الغيب ، يعنى ما يعطى له .
(٢) لا بتيها : حرتيها ، والحرة : الأرض ذات الحجازة السود .

(٢٢) « ما جاء في الطاعون » : وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ^(١) بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ ،^(٢) .

(٢٣) « إصلاح الشعر » : حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا قتادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لي جممة^(٣) أفأرجلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم وأكرمها » ، فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأكرمها .

(٢٤) وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فدخل رجل نائر الرأس واللحية ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده : أن أخرج كأنه يعني إصلاح شعر رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم نائر الرأس كأنه شيطان » .

(٢٥) « أسماء النبي صلى الله عليه وسلم » : حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا

(١) بفتح السين وسكون الراء ، قرية بالشام مما يلي الحجاز .

(٢) وهذا الحديث هو الأصل في الحجر الصحي .

(٣) بضم الجيم شعر الرأس إذا بلغ المتكبرين .

الخالص الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب^(١) ، وهذا آخر حديث في الموطأ .

أشهر المؤلفين في القرن الثالث

قدمنا أن هذا القرن هو أزهى عصور جمع السنة وتدوينها ، وأن موسوعاتها ودواوينها المشهورة إنما ألفت في هذا القرن ، وسنبدأ بالمسانيد ، ثم نثنى بالصحاح ، ثم نذكر بكتب السنن وما على شاكلتها وأشهر هؤلاء المؤلفين :

- (١) الإمام الجليل أحمد بن حنبل (م ٢٤١) .
- (٢) الإمام بقي بن مخلد القرطبي (م ٢٧٦) .
- (٣) الإمام البخاري (م ٢٥٦) .
- (٤) الإمام مسلم بن الحجاج (م ٢٦١) .
- (٥) الإمام أبو داود (م ٢٧٥) .
- (٦) الإمام الترمذي (م ٢٧٩) .
- (٧) الإمام النسائي (م ٣٠٣) .
- (٨) الإمام ابن ماجه (م ٢٧٣) .
- (٩) الإمام محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠) هـ .

الإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١ هـ

وسنوسع الكلام عن الإمام من جانبه الحديثي لالفقيه ، فلذلك مقام آخر ويحتاج إلى بحث مستقل ، ولكننا سنشير إلى أصوله في الاجتهاد .

(٤) العاقب : هو الذي ليس بعده ني .

نسبه :

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي ثم البغدادي ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان ، فهو عربي صريح النسب وزاده شرفاً اجتماعه مع النبي صلى الله عليه وسلم في جده الأعلى « نزار » وأمه السيدة ميمونة بنت عبد الملك الشيباني ، فهي شيبانية أيضاً ، وكان أبوها عبد الملك من وجوه بني عامر تنزل عليه قبائل العرب فيكرم وفادتهم ، أما أبو الإمام فكان جندياً من جنود الإسلام ، المناخين عنه ، المجاهدين في سبيله ، وأصله من البصرة ، فاتفق له أن نزل ببني عامر قزوج بأمه .

وقد اختلف في موضع ولادته ، فقيل : خرجت أمه وهي حامل به من مرو إلى بغداد فولدته بها ، وقيل : إنها ولدته بمرو ثم خرجت به إلى بغداد وكانت ولادته في العشرين من ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ ولم يلبث أن ذاق مرارة اليتيم ، فقد توفي أبوه وهو طفل .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ ببغداد وهي بلد الخلافة والعلم والحضارة حينئذ ، فلقى بها من لا يحصون من أجلة العلماء ، ولكنه لم يكتف بعلمه بلده ، وتاقت نفسه إلى لقاء علماء الأمصار ، فرحل في سبيل تحمل الحديث المراحل البعيدة ، فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، وحج خمس حجج ، منها ثلاث راجلا ، وقد مكنت له هذه الرحلات أكبر قدر ممكن من رواية الأحاديث ولقاء الشيوخ .

شيوخه :

وكان للإمام شيوخ لا يحصون كثرة ، منهم هشيم وسفيان بن عيينة

ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية وزبياد البكائي وبشر بن الفضل
والقاضي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ووكيع وعبد الرزاق
والشافعي وآخرون لو استقصيناهم لمثلت صحف .

من روى عنه :

وقد روى عنه الكثيرون، منهم البخاري ومسلم وأبو داود وبلا واسطة
والترمذي والنسائي وابن ماجه بواسطه وإبناه صالح وعبد الله . وما يدل
على جلالته في الحديث رواية شيوخه عنه كعبد الرزاق والشافعي
لكنه قال عنه الثقة ولم يسمه ، وروى عنه من أقرانه على بن المديني ويحيى
ابن معين لإمام أهل الجرح والتعديل . ومن تلاميذه محمد بن يحيى الذهلي
وأبو زرعة الرازي والدمشقي وحرب الكرماني وآخرون آخرهم
أبو القاسم البغوي .

صفاته الخلقية والخلقية :

كان الإمام أحمد حسن الوجه أسمر طويلا ، وقيل كان ربعة يخضب
بالحناء وفي لحيته شعرات سود ويلبس ثيابا بيضاء ويعتم ويأتمر ، تعلوه
سكينة ووقار وحشمة ، وقد وصفه أحد معاصريه فقال : ما أعلم أني رأيت
أحدًا أنظف ثوبًا ولا أشد تعاهدًا لنفسه في شاربته وشعر رأسه وبدنه
ولا أنقى ثوبًا وشدة بياض من أحمد بن حنبل . ولا عجب فالإسلام
نظيف يحب النظافة .

وأما أخلاقه ، فهو غرر من الفضائل الإنسانية العالية ، ومن ذلك زهده
في الدنيا مع الترفع وعزة النفس ، وقد جاءته الدنيا صاغرة فأباها ، إذ عرض
عليه القضاء فأبى ، وكاد يغضب من شيخه الشافعي لما رشحه لولاية القضاء
بالمين ، وكان لا يقبل جوائز السلطان ، بل بلغ من ورعه أنه امتنع من

أكل خُبْزِ خُبَيْرٍ في تنور لابنه صالح لأنه كان يقبل جوائز السلطان ، بل أمر بسد بابه إلى دار ابنه هذا ، ومن أخلاقه حبه للعفو والتسامح ، فقد جعل كل من آذاه في الفتنة في حل إلا المبتدعة ، وتواضعه الجَم ، وبغضه للشهرة ، ووجهه أن يكون في غمار الناس ، ومن كلامه في هذا : « طوبى لمن أخمل الله عز وجل ذكره » حتى صار مثلاً في الأولين والآخرين .

عليه وثناء الأئمة عليه :

كان الإمام أحمد من حجج الله البالغة في الحفظ والرواية وصدق الحديث والتثبت ، وقد جمع إلى الحفظ الفهم والفقہ في الحديث ، شهد له بذلك الأئمة المبرزون الجامعون بين الفقہ والرواية ، وعلى رأس هؤلاء الإمام الشافعي الذي لازمه مدة ببغداد ، فقد قال فيه : « خرجت من بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم من أحمد بن حنبل » ، وقال المزني : رأيت ببغداد رجلاً إذا قال : حدثنا قال الناس كلهم : صدق ، قلت من هو ؟ قال : « أحمد بن حنبل » وقد وصفه إبراهيم الحربي فقال : « رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين » ، والإمام أحمد فقيه ومحدث ، فهو من فقهاء المحدثين كسلفه الإمام مالك ولا معول على ما قيل : إنه محدث لافقيه ، وبحسبنا دلالة على فقهه هذه الثروة الفقهية الطائلة التي حملها عنه تلامذته وأصوله التي ساروا عليها في اجتهادهم .

منحاه في الرواية :

كان الإمام أحمد يشدد في قبول أحاديث الأحكام ويتساهل في أحاديث الفضائل . روى عنه أنه قال : « نحن إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا » ، وكان يأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يجد في الباب شيئاً يدفعه ، والمراد بالضعيف الضعيف

المحتمل وهو الذى يزول بتعدد الطرق وهو ما يعرف عند المحمدين بالحسن
لغيره ، وقد هياً للإمام ارتحاله إلى الأقطار ولا سيما الحجاز ثروة ضخمة
من الأحاديث ، وبحسبك أن تعلم أن كتابه المسند يضم أربعين ألف
حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة ، وهو من أكثر الفقهاء الأربعة
المشهورين رواية حديثاً .

منحاه فى الاجتهاد

كان الإمام أحمد أحد الأئمة المشهورين الذين ضربوا بسهم راجح
فى باب الفقه والاجتهاد . وقد هيات له معرفته الواسعة بالأحاديث
النبوية وما روى عن الصحابة والتابعين سبيل استنباط الأحكام من
الأدلة كما كانت هذه المعرفة سبباً فى قرب مذهبه من السنة واعتماده فى
الأعم الأغلب على الحديث فإذا وجد حديثاً صحيحاً أخذ به ولم يلتفت
إلى غيره ولا إلى من يخالفه كائناً من كان ، وإذا وجد فتوى من الصحابة
عمل بها ، وإذا وجد فتاوى لهم تخير أقربها إلى الكتاب والسنة ، وأحياناً
يختلف الصحابة فى المسألة على قولين فيروى عن الإمام فى المسألة روايتان ،
وإذا وجد حديثاً مرسلأ أو ضعيفاً رجحه على القياس ، ولا يستعمل
القياس إلا عند الضرورة القصوى ، ويكره الفتوى فى مسألة ليس
فيها أثر (١) .

وليس المراد بالحديث الضعيف الذى يقدمه على القياس الباطل
أو المنكر أو الذى فى روايته متهم بالكذب مما لا يجوز العمل به ، وإنما
المراد به قسم من أقسام الحسن وهو الحسن لغيره ، فكان من أصوله إذا لم
يجد أثراً يدفعه ولا قول صحابى ولا إجماعاً على خلافه أن يقدمه على

القياس ، وليس هذا ببدع من الإمام ، فقد عمل به جمهور الفقهاء . ولم يدون الإمام مذهبه في كتاب لأنه كان يكره ذلك وإنما أصحابه هم الذين جمعوا مسائله ودونوها وساروا على أصوله في البحث والاجتهاد حتى غدا من ذلك ثروة فقهية ضخمة مبسوثة في عشرات الكتب القيمة من كتب الحنابلة . وقد خالف بعض العلماء في عده من الفقهاء واعتبروه من كبار المحدثين . فابن جرير الطبري كان يقول : « إنه رجل حديث لا رجل فقه » ، وقد ثارت عليه الحنابلة من أجل هذا ، ولم يذكره ابن قتيبة في كتابه « المعارف » بين الفقهاء ، واقتصر ابن عبد البر في كتابه « الانتقاء » على الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك والشافعي .

وقد خالفهم في هذا غيرهم وبخاصة المتأخرين ، والحق أنه فقيه ، بل ومن كبار الفقهاء .

محنة الإمام :

وقد تعرض الإمام لمحنة قاسية بسبب ثباته على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . وكانت نبت نابتة تقول بخلق القرآن وهم المعتزلة ، وفي عهد المأمون قويت شوكتهم فاستحذوا عليه وزينوا له القول بخلق القرآن حتى أرسل إلى والي بغداد من قبله أن يحمل الناس ولا سيما العلماء على هذا القول . وقد وافق معظمهم مكرهين ، وحمل لواء المعارضة والشتات على ما يعتقد الإمام أحمد ومحمد بن نوح الجنديسابوري ، ولم يلبث ابن نوح أن توفي وانفرد الإمام أحمد بالمحنة .

وقد استمرت الفتنة من عهد المأمون إلى عهد المتوكل ، فلما ولي الخلافة استبشر الناس به ، فقد كان محباً للسنّة وأهلها ، وقد كان عند حسن ظن الناس

به فقد رفع المحنة وكتب إلى الآفاق أن لا يتكلم أحد في القول بخلق القرآن وبذلك أزال الله الكربة، وفرج عن الأمة، وأصبح الأمام محبوباً للتوكل، أثيراً عنده، معظماً في نفسه، وقد تحمل الإمام في الفتنة صنوف البلاء من ضرب وبجن وتعذيب وتسكيل وتشريد، ولم يزد كل ذلك إلا إيماناً وثباتاً على ما يعتقد، وقد كان الإمام أحمد على حق في هذا الموقف، فهو إمام يقتدى به، فلو انزلق إلى هذه المقالة ولو تقيه لتبعه في مقالته الألوفا الذين لا يحصون، ولضل بسببه خلق كثير، وقد عرف الأمة للإمام هذا الموقف المشرف، فهذا على بن المديني يقول: «إن الله أعز الدين بأبي بكر يوم الردة وبأحمد بن حنبل يوم المحنة». ولما سئل بشر بن الحارث عن أحمد بن حنبل قال: أنا أسأل عن أحمد؟ إن أحمد أدخل الكير فخرج ذهاباً أحمر. ولعل الإمام ورث هذه الصلابة في الحق والشجاعة في الرأي من والده الذي كان جندياً من دعاة الإسلام، ثم نمى فيه هذه الوراثة ما امتلأ به القرآن والسنة وسير السلف الصالح من بطولات وجهاد واستشهاد في سبيل الحق.

وفاته:

وبعد هذه الحياة الحافلة بالجلال والمفاخر توفي الإمام ضحوة يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول سنة مائتين وواحد وأربعين، ومشي في جنازته خلق لا يحصون، وهكذا شاء الله سبحانه للرجل الذي كان يفر من الشهرة أن يرفع له ذكره ويحضر جنازته ما يقرب من ألف ألف ودفن بمقبرة باب حرب، فرضى الله عنه وأرضاه.

وقد ترك الإمام نجلين عالمين هما صالح قاضي أصبهان (٢٠٣ - ٢٦٦) وعبدالله الذي كان يكنى به والذي حمل علم والده (٢١٣ - ٢٩٠)

مؤلفات الإمام أحمد رحمه الله

كان الإمام أحمد شديد العناية بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد أفنى عمره فيها حفظاً وفهماً وفقهاً وتفسيراً . ومن مؤلفاته التفسير ، والناسخ والمنسوخ ، والمقدم والمؤخر ، وجوابات القرآن والتاريخ ، والمناسك الكبير والصغير ، ورسالة في الصلاة كتبها إلى إمام صلى وراه فأساء في صلاته وهي مطبوعة ، وأجل مؤلفاته وأبقاها على الزمان هو كتابه « المسند » في الحديث ، وستكلم عليه باستفاضة فيما بعد .

مسند الإمام أحمد

المسند في اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذي جمعت فيه أحاديث كل صحابي على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع ، فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث بيوع وهكذا ، فإذا فرغ من حديث هذا الصحابي أخذ في حديث غيره حتى يتم الكتاب ، وقد اختلف أصحاب هذه الطريقة في ترتيب الصحابة ، فمنهم من يرتبهم على حسب الفضل بأن يبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم بمن بعدهم ، كما فعل الإمام أحمد ، ومنهم من يرتبهم على حروف المعجم ، كما فعل الطبراني في معجمه الكبير ، ومنهم من يرتبهم حسب القبائل ...

وصفه ودرجة أحاديثه :

وقد انتقى الإمام مسنده من ألوف الأحاديث التي كان يحفظها ويروها . قال الحافظ أبو موسى المدني^(١) صاحب « خصائص المسند »

(١) الحافظ أبو موسى المدني ولد بأسيهان سنة ٥٠١ هـ وحصل بها من المشهورات علم يحصله أحد في زمانه مع اللفظ والاعتقان ، وله مؤلفات كثيرة نافعة ، ومن تلاميذه الحافظان أبو سعد السمعاني وعبد الغنى المقدسي ، توفي سنة ٥٨١ هـ .

في وصفه : « هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وأفرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا » ثم روى بسنده عن حنبل بن اسحق قال : جمعنا عمى أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند وما سمعنا منه — يعني تاما — غيرنا ، وقال لنا : إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً^(١) ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة » وكان الإمام يرى أن كل ما أورده في المسند حجة وإن لم يكن ذلك صريحا في كلامه ، كما أن عبارته صريحة في أن ما ليس فيه ليس بحجة ولعل الإمام قال هذه المقالة على حسب ظنه واجتهاده وعلى ما هو الغالب في كتابه وإلا فالحق خلاف ذلك ، ففي المسند أحاديث لا تصلح للاحتجاج بها ، كما أن في غير المسند أحاديث في غاية الصحة كالأحاديث التي خرجها أصحاب الصحيحين وليست فيه .

وقال الحافظ أبو موسى أيضاً : « ولم يخرج - أي الإمام في مسنده - إلا عمن ثبتت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته ، ثم يروى بسنده عن عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان ؟ فقال : لم أخرج عنه في المسند شيئا قد أخرجت عنه على غير وجه الحديث فلما حدث بحديث المواقيت تركته ثم استدل على أن ما أودعه الإمام أحمد

(١) ليس المراد بهذه الألف والكثيرة أنها كلها أحاديث متباينة كما هو الظاهر من العبارة وكما يظن بعض من لا يعرف وإنما هي طرق متعاقبة للأحاديث ، وقد يروى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد فتعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث وما هي في الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد فيستخير أي إمام منها أصحابها وأونقها في نظره وينبع ما عدا ذلك وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحا عنده وغيره وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح في الواقع ، وأيضا فيدخل في هذه الألف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم فكن على ذكر من ذلك حتى لا يشكلك عليك الأمر :

مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومثنأ ولم يورد فيه إلا ما صلح عنده بما رواه بسنده عن الإمام بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يهلك أمتي هذا الحى من قریش ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم » قال عبد الله بن الإمام ، قال لى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعنى قوله : « اسمعوا وأطيعوا » ، وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شد لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال عليه ما قلناه وفيه نظائر له ^(١) وهذا المثل ونظائره يدل دلالة واضحة على تعويل أئمة الحديث فى النقد على المتون كما عولوا على الأسانيد . وأما احتياطه فى الإسناد فقد ترك الإمام حديث أناس كثيرين لضعفهم مثل عمرو بن خالد وناصح ومحمد بن سالم وغيرهم .

غزارة مادته :

وقد اشتمل هذا الديوان الكبير على جل الأحاديث المعروفة ، وليس أدل على هذا من أنه سئل الإمام الحافظ ابو الحسين على بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونينى — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ؟ فقال : أحفظهما وما أحفظهما ، فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد ، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل ، فأنا أحفظهما بهذا الوجه ، وقد كان الإمام شديد العناية بمسنده هذا ، وقد توقع ما سيكون لمسنده من منزلة سامية فى نفوس المخلصين للسنة المحبين لها ، فقال لابنه عبد الله موصياً : « احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماماً » .

عدد أحاديث المسند :

قال الحافظ أبو موسى المديني : « فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً ، إلى أن قرأت على أبي منصور ابن زريق ببغداد قال : أخبرنا أبو بكر الخطيب قال : قال ابن المنادي : لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه ، يعني عبد الله بن أحمد بن حنبل ؛ لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً ، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً سمع منه ثمانين ألفاً ، والباقي وجاده قال : فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه ، وأراد غيره مع المكرر ؟ فيصح القولان جميعاً . قال : ولو وجدنا فراغاً لعددتناه إن شاء الله تعالى .

وقد علق على العبارة الأستاذ الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله — مرتب المسند ومفهرسه بقوله : هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً ، وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله (١) .

ثلاثيات الإمام :

ومن هذه الألوف ما يزيد عن ثلثمائة حديث ثلاثية الإسناد أي بين الإمام فيها والرسول ثلاثة رواة .

رجاله :

قال الحافظ أبو موسى المديني : فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف ، وقال الحافظ شمس الدين بن الجزري (٢) في « المصعد الأحمد في حتم مسند أحمد (٣) » : قد عددتهم في كتابي المسند

(١) المسند ج ١ ص ٢٣ ط دار المعارف .

(٢) ولد بدمشق في رمضان عام ٧٥١ هـ وكان إمام القراءات في عصره غير مدافع وله مؤلفات كثيرة في القراءات والحديث ، توفي بجزيرة في ربيع الأول سنة ٨٤٣ هـ .

(٣) المسند ج ١ ص ٣٤

فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء الصحابيات ، وعددت النساء الصحابيات فبلغن ستاً وتسعين ، والقولان متقاربان .

واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة سوى ما فيه من لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم ، فأما الأبناء فيه قثمانية ، منهم اثنان عرف اسمهما وهما ابن أبزى وهو عبد الرحمن ، وابن الأمين واسمه عبد الله ، وقيل زياد ، ويقال له أبو لؤى ، وأما شيوخه الذين روى عنهم في المسند فإنى عددتهم فبلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلاً .

رواته :

وقد روى المسند عن الإمام كثيرين من أئمة العلماء وأهل الحديث من أعيانهم صالح ، وعبد الله بن الإمام ، وروى عن عبد الله كثيرين ، من أشهرهم الإمام المحدث الثقة أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي الحنبلي مذهباً المشهور بالقطيعي (١) ، وهو الذى اشتهر برواية المسند عن عبد الله بن الإمام أحمد . ولد سنة ٢٧٤ وتوفى سنة ٣٦٨ ببغداد .

الزيادات عن المسند :

وقد زاد على المسند أحاديث عبد الله بن الإمام ، كما زاد فيه زيادات أيضاً تليد عبد الله أبو بكر القطيعي السالف الذكر ولكنها لم يلتزمها فيما زاده ما ألزمه الإمام من شدة التحرى والتثبت ؛ فمن ثم وجد في المسند أحاديث ضعيفة هي في الحقيقة مما زاده ، وهذه الزيادات تعرف من طريقة روايتها كما سند كر فيما بعد .

درجة أحاديث المسند :

من العلماء من يرى أن جميع ما في المسند صحيح ، أو على الأقل مقبول محتج به ، وإلى هذا يشير كلام الحافظ أبي موسى المدينى ، وكلام الإمام

(١) سكن قطعة الدقيق (محة ببغداد) فنسب إليها .

السيوطي قال في خطبة « الجامع الكبير » مانصه : « وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول ؛ فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن » .
والحق أن مسند الإمام فيه أحاديث صحيحة وهي في الصحيحين وفي السنن ، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة توازي أحاديث مسلم بل والبخاري ، وليست في كتابيهما ولا في كتاب واحد منهما ، بل ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهي السنن .

وفيه عدا الصحيح الحسن ، والضعيف ، والمنكر ، بل والموضوع على نذرة جداً ، ومن ثم يتبين لنا أن القول بأن مسند أحمد كله صحيح قول عار عن التحقيق . قال العلامة الحافظ عماد الدين بن كثير في كتابه « الباعث الحثيث » (١) : « وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المدني عن مسند الإمام أحمد : إنه صحيح : فقول ضعيف ، فإن فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة ، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك ، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ » .

وقال الحافظ العراقي في شرحه على مقدمة ابن الصلاح (٢) : « وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة ، وقد ذكرتها في جزء ، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه : فمن ذلك حديث عائشة مرفوعاً : « رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة جواً » : قال الإمام أحمد : هذا الحديث كذب منكر ، ثم ذكر الحافظ العراقي أحاديث منها حديث أنس : « عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم » ، وحديث بريدة : « كونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين » إلى أن قال : ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيه الضعيف والموضوع في فن الموضوع حديث سعد بن مالك ، وحديث ابن عمر أيضاً في سد

الأبواب إلا باب علي ذكرهما ابن الجوزي أيضاً في الموضوعات . وقال :
إنهما من وضع الرافضة . . . ومما ذكرناه عن العراقي تبين الأحاديث التي
أشار إليها ابن كثير .

ومن يرى أن المسند يشتمل على الصحيح والحسن والضعيف
بل والموضوع : أبو الفرج ابن الجوزي^(١) وندد في كتابه « صيد الخاطر »
بمن يزعم أن المسند كله صحيح وتحسر على علماء هذا الزمان^(٢) ، وقد ذكر
ابن الجوزي في كتابه « الموضوعات »^(٣) خمسة عشر حديثاً وهي
في المسند ، وذكر العراقي أيضاً تسعة أحاديث قال : إنها موضوعة وهي
في المسند ، وقد انتصر للمسند الحافظ ابن حجر « حمية السنة وعصية لا تخل
بدين ولا مروءة » — كما قال — فألف رسالة في الرد على الحافظين ابن
الجوزي والعراقي سماها : « القول المسدد في الذب عن مسند أحمد » ،
وفي الحق أن بعض هذه الأحاديث كان الحق فيها مع الحافظ وأنها لا تصل
إلى حد أن يحكم عليها بالوضع ، والبعض تكلف في الرد عنه الحافظ غاية
التكلف ، وأن الصواب كان في جانب الناقدين الجليلين ، وليس أدل على
هذا ما قاله الحافظ ابن حجر في كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة »^(٤) :
« ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها
حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة جواً ، والاعتذار عنه أنه
مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً » . ومع هذا فقد حاول الحافظ
نفي الوضع عنه .

السبب في وجود الموضوعات في المسند :

الإمام أحمد — رحمه الله — من كبار أئمة الحديث الذين جمعوا بين

(١) هو الحافظ الواغظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ولد سنة ٥١٠ هـ وتوفي
سنة ٥٩٧ هـ له مؤلفات كثيرة من أهمها كتاب الموضوعات (٢) المسندج ١ ص ٥٦٦ هـ .
(٣) طبع مع تقاب السيوطي عليه في كتاب « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية » .
(٤) موطأ مالك ومسند أبي حنيفة ومسند الشافعي ومسند أحمد — رحمه الله —

الرواية والدراية والفقہ ، وقد شهد له بالإمامة في التعديل والتجريح
ومعرفة تاريخ الرجال ، وتمييز الصحيح من السقيم ، كبار أئمة هذا الشأن ،
وهذا أمر لا يكاد يختلف فيه اثنان ، وقد عنيت بالبحث عن السر
في وقوع الموضوعات في المسند ، وإن كان على ندرة حتى تكشف لي
بعد البحث والتنقيب أن السبب يرجع إلى ما يأتي :

(١) أن الإمام أحمد كان يرى تخریج أكبر عدد ممكن من الأحاديث
المشهورة أعم من أن تكون صحيحة أو ضعيفة ، وأنه كتبه في أوراق
متفرقة وفرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودات وذلك على
نية أن يهدب الكتاب وينقحه ويحذف منه ما لا يطمئن إليه ويزيد ما عسى
أن يعثر عليه من الأحاديث الصحيحة ، ثم جاء حلول المنية قبل حصول
الأمنية ، وهكذا كان شأن أئمة الحديث لا ينفكون عن التنقيح والتهديب
والحذف والإثبات حتى يوافقهم الأجل . وقد سمعت آنفاً ما رواه عبد الله
ابن الإمام عن أبيه من أنه كان يأمر بالضرب على بعض الأحاديث
المنكرة والشاذة سنداً وامتناً ، فلعل بعض ما أمر بالضرب عليه قد ترك
سهواً كما قال الحافظ في حديث عبد الرحمن بن عوف السابق .

(٢) التساهل في رواية الفضائل وقد روي عن الإمام أنه قال : « نحن
إذا روينا في الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا في الفضائل تساهلنا ، »
وليس معنى هذا أن الإمام أحمد كان يخرج بعض الأحاديث الموضوعية
وهو يعلم ذلك ثم يسكت عليه ، فحاشا لله أن يكون هذا ، وإنما هو اختلاف
الأنظار ، فما هو في نظره غير موضوع قد يراه غيره موضوعاً ، وأئمة الجرح
والتعديل مختلفون في مناهجهم ، فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط
قال الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية : « وقد تنازع الناس هل في مسند
أحمد موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كآبي العلاء الهمداني
ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كآبي الفرج بن الجوزي :

فيه موضوع قال أبو العباس : ولا خلاف بين القولين عند التحقيق فإن لفظ الموضوع قد يراد به المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لا يعلم أن في المسند منه شيئاً ، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سنته ، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند : قال . ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروى عن من يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروى عن من يضعف لسوء حفظه ؛ فإن هذا يكتب حديثه ويعتضد به ويعتبر به قال : ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب في المسند منه ، بل وفي سنن أبي داود والنسائي « (١) .

(٣) من جهة زيادات ابنه عبد الله وتلميذ ابنه أبي بكر القطيعي : وما ينبغي أن يعلم أن العلماء يريدون بالمسند ما يشمل الأصل وزياداته . وللإمام ابن تيمية في هذا كلام حسن ذكره في كتابه « منهاج السنة » الذي ألفه في الرد على أحد الروافض قال : « وليس كل ما رواه أحمد في المسند يكون حجة ، بل يروى ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند ألا يخرج عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سنته . وأما كتب الفضائل فيروى ما سمعه من شيوخه سواء أكان صحيحاً أم ضعيفاً ، ثم زاد ابن أحمد زيادات ، وكذلك زاد أبو بكر القطيعي ، وفي تلك الزيادات أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل — يريد الرافضي — أن تلك من روايات أحمد في المسند وهذا خطأ » ومهما يكن من شيء فإن ما وقع فيه من الأحاديث المختلف في أنها موضوعة على قلتها لا تغض من شأن هذا الكتاب الجليل ومنزلة كديوان من دواوين السنة المعتمدة .

مختصراته :

اختصره زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي وسمى مختصره
« در المنتقد من مستند الإمام أحمد » وكذلك اختصره سراج الدين عمر
بن علي المعروف بابن الملتن الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .

ترتيبه وتقريبه للاستفادة منه :

إن ترتيب مسند أحمد وتقريبه للاستفادة بتبويه وخدمته أمنية
يتمناها العلماء من قديم الزمان وقد نقل الإمام الحافظ شمس الدين الجزري
في كتابه « المصعد الأحمد » عن الإمام أبي عبد الله الذهبي أنه قال (١) :
« ولو أنه — يعني عبد الله بن الإمام — حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه
لأتى بأسنى المقاصد ، فلعلم الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان
الساحى من يخدمه ويوب عليه ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ؛
فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه ،
وقد قال الإمام ابن الجزرى : أما ترتيب هذا المسند فقد أقام الله تعالى
لترتيبه شيخنا خاتمة الحفاظ الإمام الورع الصالح أبا بكر محمد بن المحب
الصامت — رحمه الله تعالى فرتبته على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك
كترتيب كتاب الأطراف ، تعب فيه تعباً كثيراً ، ثم إن شيخنا الإمام
مؤرخ الإسلام وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء اسماعيل بن عمر
ابن كثير — رحمه الله تعالى — أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه
وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبرانى الكبير ، ومسند
البنار ، ومسند أبى يعلى الموصلى وجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعباً عظيماً
لنظير له فى العالم وأكمله إلا بعض مسند أبى هريرة فإنه مات قبل
أن يكمله فإنه عوجلى بكف بصره وقال لى — رحمه الله تعالى — : لا زلت

أكتب فيه في الليل والسراج ينونص حتى ذهب بصرى معه ، ولعل الله يقبض له من يكمله (١) ، مع أنه سهل ، فإن معجم الطبراني الكبير لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضى الله عنه .

قال: وقد بلغنى أن بعض فضلاء الحنابلة بدمشق اليوم رتبته على ترتيب صحيح البخارى وهو الشيخ الإمام الصالح العالم أبو الحسن على بن زكنون الحنبلى ، جزاه الله تعالى خيرا ، وأعانه على إكماله فى خير ، فإنه أنفع كتاب فى الحديث ، ولا سيما أنه عزأ أحاديثه .

« ترتيب المسند فى القرن الأخير »

وقد قبض الله سبحانه فى القرن الهجرى الأخير لخدمة هذا الكتاب الجليل رجلا من العلماء العاملين ، الذين اقتدوا بالإمام أحمد فى العلم والعمل والزهد والورع وهو الشيخ الجليل أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى (٢) وقد قسمه سبعة أقسام :

(١) التوحيد وأصول الدين (٢) ثم الفقه (٣) ثم التفسير (٤) ثم الترغيب (٥) ثم الترهيب (٦) ثم التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب (٧) ثم القيامة وأحوال الآخرة .

وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب ، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب ، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول ،

وقد ابتدأ فى هذا العمل الجليل عام أربعين وثلاثمائة وألف وانتهى من تسويده فى يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف . وقد فرغ من تبليغه فى نهاية عام واحد

(١) يوجد فى دار الكتب المصرية ثمانية أجزاء من كتاب « جامع المسانيد والسنن » للحافظ ابن كثير بعضها مخروم ولا ندرى كمية الأجزاء المفقودة منه .

(٢) لا اشتغاله بإصلاح الساعات والاتجار فيها .

وخمسين وثلاثمائة وألف، وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مفتصر أ على الصحابي، طالبا للإيجاز، ورغبة في عدم الإملال، لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر.

ولكنه تدارك ذكر الأسانيد وعزو الحديث وبيان درجته في تعليقاته التي جعلها كالشرح لهذا الكتاب.

وقد سمي ترتيبه هذا «الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني».

ومن جليل عمله في صنيعه هذا أنه ميز بين الأحاديث التي هي أصل المسند والأحاديث التي هي من زيادات ابنه عبد الله وأبي بكر القطيعي تليذ ابنه عبد الله، وإليك ما قاله هذا الشيخ الجليل في مقدمة «الفتح الرباني» قال: «بتنعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام (١) قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله - عن أبيه سماعا منه، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

(٢) وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره وهو قليل جدا.

(٣) وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

(٤) وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل.

(٥) وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكن وجدته في كتاب أبيه بخط يده

وهو قليل أيضا.

(٦) وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه -

رحمهم الله - وهو أقل الجميع (١).

(١) وإنما يدرك التمييز بينها بالنظر في الأسانيد، فكل حديث يقال في أول سنده حدثنا عبد الله حدثني أبي فهو من المسند وكل حديث يقال في أول سنده حدثنا عبد الله حدثنا فلان - بغير لفظ أبي - فهو من زوائد عبد الله، وكل حديث يقال في أوله حدثنا فلان - غير عبد الله وأبيه - فهو من زوائد القطيعي.

قال : فهذه ستة أقسام تركت الأول والثاني منها بدون رمز ، ورمزت للأقسام الباقية في أول كل حديث منها ، فرمزت للقسم الثالث بحرف (ز) إشارة إلى أن من زوائد عبد الله بن الإمام - رحمهما الله - ، ورمزت للقسم الرابع هكذا (قر) إشارة إلى أن عبد الله قرأه علي أبيه ، ورمزت للقسم الخامس برمز (خط) إشارة إلى أنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده ، ورمزت للقسم السادس برمز (قط) إشارة إلى أنه من زوائد القطيعي .

قال : وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فإنه من زوائد عبد الله والسادس فإنه من زوائد القطيعي ،^(١) هذا ومن أراد أن يطلع على منهج الشيخ البنا في ترتيبه العجيب فليرجع إلى مقدمة « الفتح الرباني » ففيها ما يشفي ويكفي ، وقد بدء في طبع هذا الكتاب سنة ١٣٥٣ وقد ظهر معظمه في حياة مؤلفه وقد اختاره الله لجواره ، ولما يتم طبع الكتاب كله ، نسأل الله عز شأن أن يعين على إتمام طبعه ، وأن يغفر لمرتبته مغفرة واسعة ، وأن ينزله منازل الرضوان من جنته^(٢)

كما قام بمثل هذا العمل الجليل عالم آخر شغف بالسنة وخدمتها ونشر كتبها وهو الأستاذ القاضي الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - فعمل للمسند فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواقع الأحاديث من مسانيد الصحابة ورقم الأحاديث بحسب ترتيبها في المسانيد

(١) الفتح الرباني ج ١ ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) من البشريات لمرتب هذا المسند أن جاء آخر حديث في ترتيبه ما نصه : « عن صهيب بن سنان - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة ، نودوا بأهل الجنة لمن لكم موعداً عند الله لم تزوه ، فقالوا : وما هو؟ ألم تبيض وجوهنا ، وترحزحنا عن النار ، وتدخلنا الجنة ، قال : فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فوالله ما أعظم الله شيئاً أحب إليهم منه » وفي رواية « من النظر إليه » ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » . نأل الله لنا وله هذه الزيادة .

وفي آخر كل جزء يذكر أنموذجا للفهرس الذي سيذكره تفصيلا في آخر الكتاب إن شاء الله .

كما تكلم على الرجال والأسانيد وبيان الحق فيما اختلف فيه وبيان درجة كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف مع التنبيه إلى ما وقع في الأسانيد من أوهام أو أخطاء ، ومع التعرض أحيانا لرد بعض الشبهات التي يثيرها المبشرون وصنائعهم على الأحاديث الصحيحة والثابتة .

وقد قدم بين يدي المسند مباحث سماها « طلائع الكتاب » ذكر فيها أقوال بعض الأئمة في المسند ومنزلته بين داوين الإسلام ، كما ذكر فيها ترجمة وافية للإمام أحمد بن حنبل نقلها بنصها من « تاريخ الإسلام » للحافظ الذهبي ، وقد ابتدئ في طبع المسند وفهارسه والتعليقات عليه عام ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦ م طباعة جيدة متقنة وظهر منه إلى الآن بضعة عشر جزءا . نسأل الله سبحانه أن يعين ويوفق إلى إتمام طبع هذا الديوان السامى على هذا المنوال الدقيق .

شرح المسند

لم نعلم للمسند على جلالة وجلالة مؤلفه الإمام أحمد شروحا كثيرة ،
ولعل ذلك لاستعصاء البحث والاطلاع على أحاديثه على كثير من الناس ،
وأهم شروحه فيما نعلم :

(١) شرح الشيخ للعلامة أبي الحسن بن عبد الهادي الحنفي السندي ،
نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ ، وهو شرح وجيز كما هو الشأن
في تعليقاته — أثابه الله — على كتب الحديث الستة ، وهو جهد مشكور
من الله سبحانه ومن الناس .

(٢) شرح الشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي المصري
المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو شرح وجيز على كتابه الجليل « الفتح الرباني »
سماه « بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني » ، كمل فيه ما تركه في الفتح
من الأسانيد وبين حال كل حديث مع ذكر من أخرجه غير الإمام أحمد
من أصحاب الأصول ، أو من أورده في كتابه من متأخري الحفاظ
— رحمهم الله — راعى الأسماء وأسماء كتبهم بالرموز المشهورة كرموز
الحافظ جلال الدين السيوطي — رحمه الله — في كتابه « الجامع الصغير » ،
كما عني فيه بحل غريب المتن وضبطه معرضا عن ذكر تراجم الرواة من
الصحابة مبقيا ذلك إلى كتاب « مناقب الصحابة » ، فقيه سيفيض في ذكر
تراجمهم ، ولم يخله من الإشارة في آخر كل باب إلى ما يستفاد منه ، وذكر
من ذهب إليه من الأئمة المجتهدين إن كان في أحكام الفروع المختلف فيها ،
وذكر شواهد وفوائد وتميمات في كثير من المواضع ، كما ضمن هذا الشرح
مأذكرة الحافظ ابن حجر في كتابه « القول المسدد في الذنب عن مسند أحمد » ،
ذا كرأ عند كل حديث منتقد ما يتعلق به من الردود .

وقد طبع هذا الشرح مع « الفتح الرباني » في كتاب واحد ولما يتم .

المؤلفات في رجاله :

وأما رجاله فما لم يكن في تهذيب الكمال (١) أفردته المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني . وما فاته قد استدركه الإمام ابن الجزري في كتابه « القصد الأحمد في رجال مسند أحمد » ولما تلف الأصل كتبه بعد ذلك مختصراً ، كما تكلم على رجاله أيضاً الحافظ ابن حجر في كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة » — موطأ مالك — مسند الشافعي — مسند أحمد — مسند أبي حنيفة — رحمهم الله تعالى .

نماذج من مسند الإمام أحمد

مسند أبي بكر الصديق — رضي الله عنه —

(١) قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن نمير قال : أخبرنا إسماعيل — يعني ابن أبي خالد — عن قيس (٢) قال : قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » . وإننا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه » .

(٢) حدثنا يحيى بن آدم قال : حدثنا أبو بكر — يعني ابن عياش عن عاصم عن زرر عن عبد الله : أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد (٣) » .

(٣) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن

(١) هو للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي المزني ، المتوفى سنة ٧٤٢ — كتاب كبير في ثلاثة عشر مجلداً وهو في رجال الكتب الستة .
(٢) هو قيس بن أبي حازم (٢) يعني ابن مسعود

عائشة أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ يطلبان أرضه من فذك وسهمه من خير فقال لهما أبو بكر : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا نورث ما تركنا صدقة وإنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم في هذا المال ، وإني والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته » .

من مسند عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -

(٤) حدثنا عفان حدثنا وهيب حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب أكب على الركن فقال : إني لأعلم أنك حجر ، ولو لم أر حبيبي صلى الله عليه وسلم قبلك أو استلمك ما استلمت ولا قبلك (١) « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » .

(٥) حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن إسحق حدثني نافع عن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف يصنع أحدنا إذا هو أجنب ؟ ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليتوضأ وضوءه للصلاة ثم لينم .

(٦) حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبد الله فقولوا : عبده ورسوله .

من مسند عثمان بن عفان - رضى الله عنه -

(٧) حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان عن أبي سهل - يعنى

(١) في هذا دليل على وجوب الانسواء والاعتداء بالرسول ولو لم تظهر لنا الحكمة

عثمان بن حكيم ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام ليلة » .

(٨) حدثنا عبد الكبير بن عبد المجيد أبو بكر الحنفي ، حدثنا عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه عن محمود بن لبيد عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تعمد على كذباً فليتبوا بيتاً في النار .

(٩) حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان بن النبي صلى الله عليه وسلم قال سفيان : أفضلكم وقال شعبة : خيركم من تعلم القرآن وعلمه .

من مسند علي بن أبي طالب — رضى الله عنه —

(١٠) حدثنا يحيى بن مجالد . حدثني عامر عن الحارث عن علي قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة : آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه ، والحال^(١) ، والمحلل له ، ومانع الصدقة ، والواشمة ، والمستوشبة^(٢) » .

(١١) حدثنا أبو أسامة أنبأنا زائدة حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن علي قال : « جهز رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة في خميل ، وقربة ، ووسادة آدم حشوها ليف الإذخر^(٣) » .

(١٢) حدثنا خلف . حدثنا أبو جعفر — يعني الرازي — وخالد — يعني الطحان — عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب قال : كنت رجلاً مذاهأ فسألت رسول الله صلى الله

(١) اسم فاعل من الثلاث المتعدى وهو المحلل للغير امرآه .

(٢) صائنة الوشم وهو ما يصنعه بعض النساء والرجال بأجسامهم من صور أو غيرها ولونه أخضر والمستوشمة طالبة ذلك .

(٣) الحيلة القطيفة ، الأدم : الجلد ، الأذخر : حشيفة رطبة طيبة الرائحة .

عليه وسلم ، فقال : أما المنى ففيه الغسل ، وأما المنى ^(١) ففيه الوضوء .

(١٣) حدثنا وكيع أنبأنا المسعودي عن عثمان بن عبد الله بن هر مزي عن نافع بن جبير بن مطعم عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل ، ولا بالقصير ، ضخم الرأس واللحية ، شثن الكفين ، والتقدمين ، مشرباً وجهه حرمة ، طويل المسرُبة ، ضخم الكراديس ، إذا مشى تكفأ تكفياً ؛ كأنما ينحط من صلب ، لم أر قبله ولا بعده مثله ، صلى الله عليه وسلم » ^(٢) .

(١٤) حدثنا عفان حدثنا حماد أنبأنا عطاء بن السائب عن أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زوجه فاطمة بعث معها بخميلة ووسادة من آدم حشوها ليف ، ورَحيين ، وسقاء ، وجرتين . فقال علي لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدرى قال : وقد جاء الله أباك بسني فاذهبى فاستخدميه ، فقالت : وأنا والله قد ضحنت حتى بجلت يداى ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما جاء بك أى بينته ؟ قالت : استحييت أن أسأله ؛ فأتيناه جميعها ؛ فقال علي : يا رسول الله ، والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدرى ، وقالت فاطمة : قد طحنت حتى بجلت يداى ، وقد جاءك الله بسني وسعة ؛ فأخذنا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكنى أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم ؛ فرجما ؛ فأتاهما النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخلا فى قطيفتهما ، إذا غطت رؤوسهما تكشفت أقدامهما ؛ وإذا غطيا أقدامهما تكشفت رؤوسهما ،

(١) ماء أبيض رقيق يخرج بعد المداعبة مثلاً من غير دفق ولا يعقبه فتور .

(٢) شثن : غليظ ، المسربة : شعر الصدر يضرب إلى البطن ، السكردوس : عظم اللفائل ، الصبب : المكان المتعذر : أى أنه يعشى إلى الأمام مشية القوة لا مشية أهل الجلاء ولا الضعفاء .

فخارا ، فقال : مكانكما ، ثم قال : ألا أخبركما بخير مما سألتماي ؟ قالا : بلى ، فقال : كلمات علمنهن جبريل عليه السلام فقال : تسبحان في دبر كل صلاة عشرا ، وتحمدان عشرا ، وتكبران عشرا ، وإذا أويتما إلى فراشكما فسيحبا ثلاثا وثلاثين ، واحمدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعا وثلاثين قال : فوالله ما تركتهن منذ علمنهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : قاتلكم الله يا أهل العراق ، نعم ، ولا ليلة صفين « (١) .

(١٥) حدثنا أبو كامل ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو اسحاق عن حارثة بن المضرب عن علي وحدثنا يحيى بن آدم ، وأبو النضر قالا : حدثنا زهير عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب عن علي ، قال : « كنا إذا احمر البأس ، ولقى القوم القوم اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما يكون منا أحد أدنى من القوم منه » .

« من مسند طلحة بن عبيد الله » رضی الله تعالى عنه :

حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفيان المدائني حدثني بلال بن يحيى ابن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا بائمين والإيمان ، والسلامة والإسلام ربي وربك الله » .

« من مسند سعد بن أبي وقاص » رضی الله تعالى عنه :

(١٦) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن عامر بن سعد

(١) سنوت : استقيت بالدلو من البرومة السانية وهي الناقة التي يستقي عليها ، استخدمه : أسأله خادما ، مجت اليد بفتح الميم وفتح الجيم وكسرها صلبت ونخن جلدها وظهر فيها ما يشبه البثور من العمل بالرحى . ابن الكواء : هو عبد الله بن الكواء كان من رؤوس الخوارج ، وقد رجع عن مذهبهم وعاود صحبة علي ، وكان يلزمه ، وبعيه في الأسئلة .

ابن أبي وقاص عن أبيه قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فرضت مرضا أشفيت على الموت ، فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني لي مالا كثيرا ، وليس يرثني إلا ابنة لي أفأوصي بثلاثي مالي ؟ قال : لا . قلت : بشطر مالي ؟ قال : لا . قلت : فثلاثي مالي ؟ قال : الثلث والثلث كثير ، إنك يا سعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتسكفون الناس إنك يا سعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى إلا أجزت عليها حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك قال : قلت : يا رسول الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لني تتخلف فتعمل عملا تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينفع الله بك أقواما ، ويضر بك آخرين ، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم » لكن البائس سعد بن خولة ، رثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مات بمكة .

من مسند ابن عباس — رضى الله عنهما —

(١٨) حدثنا مروان حدثني خضيف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين العمرة والحالة ، وبين العمتين والحالتين .

(١٩) حدثنا ابن نمير حدثنا فضيل — يعني ابن غزوان — عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قال : هذا يوم حرام ، قال : أي بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام ، قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام ، قال : إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، ثم أعادها مرارا ، ثم رفع رأسه إلى السماء ، فقال : اللهم هل بلغت ؟ مرارا ، قال : يقول ابن عباس : والله إنها لوصية إلى رب عز وجل ، ثم قال : (٧ — أعلام النبوة)

ألا فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .

(٢٠) حدثنا عفان حدثنا وهيب بن خالد حدثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بق فهو لأولى رجل ذكر .

(٢١) حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن ابن إسحاق عن سعيده ابن جبير عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر من يوم الجمعة (ألم تنزيل) السجدة ، و (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) .

من مسند ابن مسعود — رضى الله عنه —

(٢٢) حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن زر عن عبد الله قال : أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمار ، وأمه سمية ، وصهيب ، وبلال ، والمقداد ، فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعه الله بعمه أبي طالب ، وأما أبو بكر فنعه الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون ، فألبسهم أدرع الحديد ، وصهروهم في الشمس ، فما منهم إنسان إلا وقد واتاهم على ما أرادوا ، إلا بلال ، فإنه هانت عليه نفسه في الله ، وهان على قومه فأعطوه الودان ، وأخذوا يطوفون به شعاب مكة وهو يقول : أحدٌ أحدٌ .

(٢٣) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سليمان ، قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كتم ثلاثة فلا يتناجى إثنان دون صاحبهما ، فإن ذلك يحزنه ، ولا تباشر المرأة المرأة ثم تتعمها لزوجها كأنه ينظر إليها .

من مسند ابن عمر — رضى الله عنهما —

(٢٤) حدثنا ابن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعى احدكم إلى وليمة عرس فليجب » .
حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ويقول : والذي نفس محمد بيده ما تواد اثنان ففرق بينهما إلا بذنب يحدثه أحدهما ، وكان يقول : للره المسلم على أخيه من المعروف ست : يشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، وينصحه إذا غاب ويشهده ، ويسلم عليه إذا لقيه ، ويحبيه إذا دعاه ، ويتبعه إذا مات ، ونهى عن هجرة المسلم أخاه فوق ثلاث .

من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنهما —

(٢٥) حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثني حبيبي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليحفظ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت .

(٢٦) حدثنا موسى بن داود ويونس بن محمد قالوا : حدثنا فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار ، قال : لقيت عبد الله بن عمرو ابن العاصي فقلت : أخبرني عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أجل : والله إنه لموصوف في التوراة بصفته في القرآن « يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، وحرزاً للأمة ، وأنت عبدي ورسولي ، سميتك المتوكل ، لست بفظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق . قال يونس : ولا سخاب^(١) في الأسواق ، ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويصفح ، ولن يقبضه حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا :

(١) كثير اللفظ والجلبة ، وهو بالسين لغة .

لا إله إلا الله، ويفتح به أعيناً عمياً وآذاناً صمّاً. وقلوباً غلماً. قال عطاء:
لقيت كعباً فسألته فما اختلفا في حرف إلا أن كعباً يقول بلغته: أعينا
عموى، وآذاناً صموى، وقلوباً غلوى. قال يونس: غلنى:

من مسند أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه -

(٢٧) حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي هريرة .
قال: لما حضر رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « قد جاءكم
رمضان، شهر مبارك. اقرض الله عليكم صيامه، تفتح فيه أبواب الجنة،
وتغلق فيه أبواب الجحيم، وتغل فيه الشياطين، فيه ليلة خير من ألف
شهر؛ من حرم خيرها فقد حرم » .

(٢٨) حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النذر وقال: إنه لا يقدم شيئاً ولكنه
يستخرج من البخيل، وقال ابن جعفر: « يستخرج به من البخيل » .

(٢٩) حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به
النبي صلى الله عليه وسلم: يوشك أن ينزل فيكم ابن مرزم حكماً مقسطاً،
يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى
لا يقبله أحد (١).

(٣٠) حدثنا سفيان عن ابن عجلان - وقرىء على سفيان - عن
سعيد عن أبي هريرة إن شاء الله - قال سفيان الذي سمعناه منه عن ابن
عجلان لا أدري عن من سئل سفيان عن ثمامة بن أثال - فقال كان المسلمون
أسروه، أخذوه، فكان إذا مر به قال: ما عندك يا ثمامة؟ قال: إن

(١) روي هذا الحديث أيضاً البخارى ومسلم وقد ذكر ابن كثير في تفسيره جملة
كثيرة من الأحاديث الصحيحة في هذا وقال: إنها متواترة تفسير ابن كثير - ج ٣
ص ١٥ - ٢٣ . وهو من الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها مادامت صحت عن المصوم
صلى الله عليه وسلم .

تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن ترد مالا تعط مالا قال : فكان إذا مر به قال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : إن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن تقتل تقتل ذا دم ، وإن ترد المال تعط المال ، قال : فبدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأطلقه وقذف الله عز وجل في قلبه ، قال فذهبوا به إلى بئر الأنصار فغسلوه ، فأسلم فقال : يا محمد أمسيت وإن وجهك كان أبغض الوجوه إليّ ، ودينك أبغض الدين إليّ ، وبلدك أبغض البلدان إليّ ، فأصبحت وإن دينك أحب الأديان إليّ ووجهك أحب الوجوه إليّ لا يأتي قرشياً حجة من اليمامة حتى قال عمر : لقد كان - والله - في عيني أصغر من الخنزير وإنه في عيني أعظم من الجبل خلى عنه ، فأتى اليمامة حبس عنهم فضجوا وضجروا ، فكتبوا : تأمر بالصلة ، قال ؛ وكتب إليه (١) .

الحديث في الأندلس

ويدعونا الكلام على مسند الإمام أحمد إلى الكلام في المسند الكبير للإمام بَني بن مخلد الأندلسي ، وهذا الإمام يذكرنا بقطعة عزيزة علينا من الوطن العربي الإسلامي وهي بلاد الأندلس « الفردوس المفقودة » ، وقد دخل الإسلام إلى بلاد الأندلس في العقد الأخير من القرن الأول الهجري على يد البطل موسى بن نصير والقائد المظفر طارق بن زياد ، فقد عبر هذا القائد العظيم البحر عند مضيق جبل طارق = المنسوب إليه في جيش من العرب والبربر ، ولم يلبث أن انتصر على الأعداء في أول لقاء ، ثم لحق به موسى بن نصير بجيش آخر كتب له النصر أيضاً .

(١) أي أن قریشا كتبوا إلى النبي يتوسلون به إلى ثمامة أن يرسل لهم جيوب اليمامة فاستجاب النبي وكتب إليه فأى إنسانية تتداني هذه الإنسانية ؟ وماذا يقول الحراسون على الإسلام الزاعمون أنه قام بالأكرار في هذه القصة التي تلقمهم نخبها ؟ !!

وبذلك ثبتا قدمى الإسلام بالآندلس ، ثم لم تلبث هذه البلاد أن رفرقت عليها راية الإسلام واعتنق الكثيرون من أهلها الإسلام وصارت اللغة العربية لغتهم : بها يتحدثون ويؤلفون ، ويخطبون وينظمون ، ومن يومها صارت الآندلس بلادا عربية إسلامية ، وازدهرت فيها العلوم والمعارف من تفسير وحديث ، وفقه وتشريع ، وطب وفلك وفلسفة ، وغيرها ونبغ في كل علم وفن كثيرون ، وقد بقى الإسلام في هذه البلاد زهاء ثمانية قرون^(١) ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية أيما ازدهار ، وكانت جامعاتها ومدارسها ، ومكتباتها الزاخرة بألوف المجلدات كعبة يحج إليها طلاب العلم من أوروبا وغيرها حقبا من الزمان^(٢) ينهلون من علوم العرب ومعارفهم ، ويستفيدون من حكمتهم وفنهم ، وصناعاتهم وزراعاتهم .

وقد كان للحديث وعلومه حظ وافر من هذه النهضة العلمية الشاملة ، فقد نبغ فيه أئمة كبار من أمثال يحيى بن يحيى الليثى القرطبي ، وبقى بن مخلد وقاسم بن أصبغ محدث الآندلس ، وابن حزم ، والقاضى عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ، وابن عبد البر ، وعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي وغيرهم ، وبهؤلاء وغيرهم صارت الآندلس من مراكز العلم الإسلامي المهمة كالحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، ونيسابور ، وبخارى وغيرها من الأمصار .

وسأحرص على ذكر تراجم مشاهير أئمة الحديث بالآندلس كلما عرضت لقرن من القرون أو منحنى من مناحى التأليف في الحديث ، وسأكتفى ببقى بن مخلد لأنه من أشهر المؤلفين في هذا القرن الثالث في بلاد الآندلس .

(١) كان الفتح الأندلسي عام ٩٢ هـ وكان غروب شمس المسلمين بها في عام ٨٩٧ هـ .

(٢) الإسلام والحضارة العربية ج ١ ص ٢٤٥ — ٢٤٨ .

« بَقِيُّ بْنُ مَخْلَدِ الْأَنْدَلُسِيِّ »

هـ (٢٠١ - ٢٧٦)

نسبه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد^(١)
القرطبي الأندلسي صاحب التفسير الجليل والمسند الكبير ، ولد في رمضان
سنة إحدى ومائتين .

حياته وارتحاله :

لا نكاد نعرف من حياته الأولى شيئاً إلا أنه نشأ في هذه البلاد بلاد
العلم والحضارة الزاهية ، ويظهر أنه لم يكن في رفاهية من العيش ، وأنه عانى
في أثناء طلب العلم شظف العيش^(٢) ، فقد روى عنه أنه كان يقول : إني
لأعرف رجلاً كانت تمضي عليه الأيام في وقت طلبه ليس له عيش
إلا ورق الكرنب ، وكأنه يعني نفسه واكتفى بالإشارة عن صريح العيارة
وقد طوف بقي في الأمصار الإسلامية شرقاً وغرباً ، فارتحل إلى مصر وسمع
من يحيى بن بكير محدث مصر وصاحب مالك والليث ، والعراق ، وسمع
من الإمام أحمد ، والشام والحجاز وغيرها ، وقد هيأت له رحلاته أكبر
قدر من الشيوخ عدتهم مائتان وأربعة وثلاثون شيخاً كما قال ابن كثير
في بدايته ، ومائتان وثمانون ونيّف شيخاً كما قال الذهبي في تذكرته ، وهو
عدد لا يتيسر إلا لمن لازم الارتحال والأسفار ، وقد تحمل في سبيل
الارتحال ما لا يقدر عليه إلا أولو العزم من الناس ، روى عنه أنه قال :
كل من رحلت إليه فمأشياً على قدمي ، ولما عاد إلى بلاده ، وملاها علماء ،
تعصب عليه بعض الحاسدين لإظهاره مذهب أهل الأثر ، ولكن نصره

(١) في القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠٤ « وبقي بن مخلد كرضى حافظ الأندلس » .

(٢) الشظف بفتح الشين والطاء شقة العين وضيقه .

عليهم أمير الأندلس محمد بن عبد الرحمن المرواني ، واستنسخ كتبه وقال له : انشر عليك .

شيوخه : ومن مشاهير شيوخه الذين لقبهم وسمع منهم الإمام أحمد ابن حنبل ، ويحيى بن يحيى اللبثي القرطبي ، ويحيى بن بكير المصري ، وأبو مصعب الزهري ، وإبراهيم بن المنذر الحزامي ، وزهير بن عباد ، وصفوان بن صالح ، ويحيى بن عبد الحميد الحناني الكوفي ، وابن نمير ، وابن أبي شيبة وغيرهم .

تلامذته : وروى عنه ابنه أحمد ، وأحمد بن عبد الله الأموي ، وأسلم ابن عبد العزيز ، ومحمد بن عمرو بن لبابة ، والحسن بن سعيد ، وعبد الله ابن يونس ، وشيخه يحيى بن بكير . روى عن «بقي» أنه قال : لما رجعت من العراق أجلسني يحيى بن بكير وسمع مني سبعة أحاديث .

صفاته الخلقية والخلقية :

وقد ذكروا من صفاته أنه كان طويلاً أقي ذالحية كما كان متواضعاً ملازماً لحضور الجنائز ، وكان عابداً متهجداً أوهاً زاهداً عديم النظير في زمانه ، كما كان مجاب الدعوة ، وقد ذكروا من تهجده أنه كان يختم القرآن كل ليلة في ثلاث عشرة ركعة ، كما كان يكثر من الصوم ، وكان خبيراً ذا إثار حتى بثوبه ، ومع ما كان عليه من العلم والعبادة كان يشارك مشاركة إيجابية في حياة الوطن العامة ، فخرج مع الغزاة المجاهدين في سبعين غزوة ، وليس هذا بعجيب ، فكثير من علماء السلف كانوا هكذا .

علمه وفتوه وثناء الأئمة عليه :

كان «بقي بن مخلد» من الحفاظ الكبار ، وبحسبه فضلاً أنه ملأ بلاد الأندلس علماً بالحديث وعلومه ، وقد ذكر عنه الإمام الذهبي في

«تذكرته» أنه قال: «عزمت للمسلمين غرساً بالأندلس لا يطلع إلا بخروج
الرجال، ويرحم الله الإمام العالم المجاهد «بقي بن مخلد» فإنا كان يدري
أن الأهواء والفتن ستحدث الفرقة بين المسلمين حتى تمكن منهم أعداؤهم
ونكلوا بهم، وشردوهم أيما تشريد، وبذلك طويت هذه الصحائف
المشرقة من تاريخ الإسلام في الأندلس، وقد جمع إلى حفظ الحديث
الفقه، فقد كان مجتهداً لا يقلد أحداً، وهذا يدل على سعة علمه، وقوة
شخصيته، وبلوغه مرتبة الاجتهاد، والاستقلال في الفكر.

وهذا يشهد لما قلته سابقاً من أن أئمة الحديث في العصور الأولى
لم يكونوا زواجل أسفار، يحفظون ولا يفقهون، وإنما كانوا حفاظاً
للحديث، فقهاء في معانيه، وفهم مقاصده ومراميه، فلا عجب أن حظي
الإمام «بقي» بثناء الأئمة عليه قال ابن حزم: «كان «بقي» ذا خاصة من أحمد
ابن حنبل، وجارياً في مضمار البخاري ومسلم والنسائي»، وهذه الشهادة
من ابن حزم لها اعتبارها لصرامته في النقد، وقال الإمام الذهبي: كان
إماماً علماً قدوة مجتهداً لا يقلد أحداً، ثقة حجة، صالحاً، عابداً، متجهداً أوامها
عديم النظير في زمانه، ذكره أحمد بن أبي خيثمة فقال: وهل يحتاج بلد فيه
«بقي» أن يأتي منه إلينا أحد. وقال السيوطي في «بقي»: «عنى بالأثر وليس
لأحد مثل سنده في الحديث ولا في التفسير.

مؤلفاته:

للإمام «بقي بن مخلد» مؤلفات كثيرة من أشهرها .

(١) المسند الكبير، رتبته على أسماء الصحابة، روى فيه عن
ألف وستمائة صحابي، ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه، فجاء
كتاباً حافلاً في بابه، جامعاً بين الطريقتين: طريقة المسانيد، وطريقة
التأليف على الأبواب، وقد فضله ابن حزم على مسند الإمام أحمد، وقد

عارضه ابن كثير في بدايته حيث قال : وعندى في ذلك نظر ، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع (١) .

ولو أن مسند «بقي» كان تحت أيدينا لأمكنا أن نقارن بين الكتابين ، ونعرف أى هذين الرأيين أحق وأصوب ، ولكننى لم أقف عليه ، ولم نقف للعلماء في هذا على كلام يشفي النفس ، وابن كثير وهو من أعلم الناس بمسند الإمام أحمد لم يقطع في ذلك برأى وإنما هو استظهار قد يكون منشؤه عدم اطلاعه على مسند «بقي» .

(٢) التفسير : وقد اثبت عليه ابن حزم فقال : أقطع أنه لم يؤلف في الإسلام مثل تفسيره ، لا تفسير ابن جرير ولا غيره . ومع جلاله هذا التفسير لم يكتب له البقاء ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من الشهرة والخلود .

الإمام البخارى (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)

نسبه :

هو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام « أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة (١) » ، كان جده بردزبة مجوسياً على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى (٢) فى هذا الوقت فنسب إليه ولاء (٣) فمن ثم قيل فى نسب البخارى « الجعفى » وأما جده إبراهيم فلم نقف على شىء من أخباره ، وأما والده اسماعيل فكان عالماً جليلاً سمع من حماد بن زيد والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ذكر له ابن حبان ترجمة فى كتاب « الثقات » وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام فى « التاريخ الكبير » وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى . روى عنه أنه قال عهد وفاته : « لا أعلم فى مالى درهما من حرام ولا من شبهة » ، فالبخارى من بيت علم ودين ، وورع ، فلا عجب أن ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه .

ولادته ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة مائة وأربع وتسعين من الهجرة ببلدة بخارى ، وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه وأحسنّت تربيته ، وقد كان له من مال أبيه

(١) بردزبه بتفتح الباء الموحدة وسكون الراء وكسر الدال بعدها زاي سا كنة قبل معناه بالفارسية النراع .

(٢) بخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام « وفيات الأعيان » وهى من الاقليم المعروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الاقليم سمرقند ، وفرغانة ، وتا شنند ، وهى تحت الحكم الروسى من زمن بريد والى بخارى نسب الامام .

(٣) ولاء اسلام لا ولاء عتق عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولأه له ، والولاء نوع من الروابط التى جعلها الاسلام لتوثيق عرى الوحدة وتأكيد الأخوة بين المسلمين .

الذي تركه له ما أمانها على أن نشأته تنعشه كريمة صالحة ، وقد لاحظت العناية الإلهية الإمام من صغره ، فقد روى أنه أصيب في عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزناً شديداً ، ولجأت إلى ربي بالدعاء ، فرأت في المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه ، فتبدله حزنها سروراً ، وقد ظهر نبوغه من صغره وهو في « السكتاب » فرزقه الله سبحانه قلباً واعياً ، وحافظة قوية ، وذهناً حاداً ، وألهم حفظ الحديث وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى علماء عصره وأئمة بلده ، فأخذ الحديث والعلم عنهم وطريراجعهم في بعض ما سمع منهم ، وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره المبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ، وعرف كلام أصحاب الرأي ، وأصولهم ومذهبهم ، وفي سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجاً هو وأمه وأخوه أحمد وكان أسنَّ منه ، وقد رجع أخوه إلى بخارى أما هو فقد آثر المقام بمكة لطلب العلم وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة في الحجاز ، وقد وجد فيها طلبته وما يرضى نهمه للعلم والمعرفة ، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين ، وفي الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه ، وقد ألف التاريخ الكبير عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يكتبه في الليالي المقمرة ، وتواريخه الثلاثة تم عن قدرته الفائقة في معرفة الرجال حتى كان يقول : قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة ، ويقول : إني لأرجو أن أتق الله وليس أحد يطالبني أني اغتبته ، فذكر له التاريخ وما ذكر فيه من الجرح والتعديل وغير ذلك فقال : ليس هذا من هذا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « اتذنبوا له ببس أخواله العشرة » ونحن إنما روينا ذلك ولم نقله من عند أنفسنا (١).

(١) أهل إراده أني ما قاله قد وافقه عليه من سبقه ، وليس المراد أنه كان مقلداً في كل

ارتحاله :

وقد ضرب الإمام في باب الارتحال بسهم راجح ، وقال قطر من أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة . روى عنه أنه قال : « دخلت إلى السلم ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات وأقيمت بالبحرين ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين » . وقد كانت بغداد بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء ، وفي بغداد التقى بالإمام أحمد مراراً ، وكثيراً ما كان يحثه على الإقامة بها ويلومه على الإقامة بخراسان . وفي كل هذه الرحلات المتتابعة كان البخاري دائماً على جمع الأحاديث والعلم ، وتقييدها بالكتابة نهاره وليله ، فقد كان يستيقظ في الليلة الواحدة من نومه ، يوقد السراج ويكتب الفائدة تمر بخاطرهم ثم يطفىء سراجهم ، ثم يفعل ذلك قريباً من عشرين مرة في الليلة ، وهكذا يكون الإخلاص للعلم والمعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلي :

وفي سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فتلقاه أهلها بالترحاب ، وشارك في ذلك شيخه الذهلي والعلماء . روى عن مسلم بن الحجاج أنه قال : لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث . وقال محمد بن يحيى الذهلي : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإني أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى الذهلي وعامة علماء نيسابور . فدخل البلد فنزل دار البخاريين . وقد مكث بنيسابور مدة يحدث على الدوام . وكان الذهلي يوصي الناس بالاستماع إليه ، فقد روى عنه أنه قال : « اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه .

ثم قص عليه بعض الشيوخ وشغبوا عليه وزعموا أنه قال بخلق

القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلي جفاء وقطيعة ، حتى لقد قال الذهلي : من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه فاتهموه ، فانقطع الناس عنه إلا مسلم وأحمد بن سلمة ، فقال الذهلي : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم بن الحجاج - وكان ممن يتردد إلى الإمام البخاري - رداه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلي جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال^(١) ولذلك لم يرو عنه في صحيحه .

وفي الحق أن البخاري برىء من هذه التهمة ، فقد روى أن رجلا قام إليه فسأله : ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثا ، فأخ عليه الرجل فقال البخاري : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، ومراده أفعال العباد أي قراءتهم وتلفظهم وهذا الذي قاله الإمام هو الذي عليه المحققون من التفارقة بين المقروء والقراءة ، ولكنه الحسد يعمى ويصم . وقد ثبت عن البخاري أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، على هذا حبيت وعليه أموت وعليه أبعث إن شاء الله . وثبت عنه أنه قال : من زعم أني قلت : لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب^(٢) . وقد اشتد غضب الذهلي عليه حتى قال : لا يساكني هذا الرجل في البلد ، فرأى البخاري أن الخير في الخروج من البلد حفاظاً على نفسه ورغبة في القضاء على الفتنة فخرج منها^(٣) .

(١) مقدمه فتح الباري ج ٢ ص ٢٠٣ (٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ وانظر شرط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش (٣) ومع كل ما جرى من الذهلي فقد أخرج البخاري حديث الذهلي في صحيحه إلا أنه كان يقول : حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد بنسبه إلى جده أخذنا بمانه ، ودفعنا لما يتوهم من أن شيخه محق في طعنه لو صرح بإسمه ، فانظر كيف بلغ السمو النسبي بالبخاري !!

إلى بخارى :

تخرج من نيسابور عائداً إلى بلده « بخارى » ، فاحتفل الناس بمقدمه ، ونصبت له القباب على فرسخ من البلد ، واستقبله أهلها جميعاً ونشروا عليه الدراهم والدنانير ، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ، ثم وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي ماعكر الصفو ، وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ذلك أن خالداً هذا بعث إليه أن أحمل إلى كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له : إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة ، إني لا أكرم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه وتكلم فيه ، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفيه ، فنفاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام ، وكانت دعوة مظلوم تفتحت لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادى على خالد بن أحمد على أنان ، وأشخص على إكاف ، وكان عاقبة أمره ذلاًّ وحسباً .

أما البخاري ، فقد كتب إليه أهل سمرقند يطلبونه إلى بلدهم ، فسار إليهم ، فلما كان « بخرتسك » قرية على فرسخين من سمرقند ، وكان له أقارب بها فنزل عليهم ، فاتفق أن مرض بها وتوفى ، وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى قبل وفاته أن يكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قيص ولا عمامة ، فامتثل القوم ، ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه :

وقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ، وقد بلغوا من الكثرة حداً لم يتسبأ إلا للقلة ، فقد روى عنه أنه قال :

كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب إلا عن قال الإيمان قول وعمل . ومن أعيان شيوخه محمد بن سلام ، والسندي ، ومحمد بن يوسف البيكندي ، ومكي بن إبراهيم البلخي ، وعبدان بن عثمان المروزي ، وعبيد الله بن موسى القيسي ، وأبو عاصم النبيل الشيباني ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وآدم ابن أبي إياس ، وأبو مسهر عبد الأعلى ابن مسهر ، وسعيد بن أبي مرجم ، وأيوب بن سليمان بن بلال ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وإسماعيل بن إدريس المدني ، وابن راهويه ، وغيرهم حتى قيل : إن عدد مشايخه الذين خرج عنهم في الصحيح (٢٨٩) شيخاً .
من روى عنه « تلامذته »

وقد حدث عنه خلائق لا يحصون حتى قيل : إنه سماع الصحيح منه تسعون ألفاً^(١) من أعيانهم مسلم بن الحجاج في غير الصحيح^(٢) ، والترمذي في جامعه ، والذسائي في سننه في قول بعضهم ، ومحمد بن نصر الفقيه ، وصالح بن محمد بن جزره ، ومطين ، وابن خزيمة ، وأبو قريش محمد بن جمعه ، وابن صاعد ، وابن أبي داود ، وأبو حامد بن الشريقي ، وأبو عبد الله محمد ابن يوسف القزويني^(٣) ، وإبراهيم بن معقل النسفي ، وحماد بن شاكر النسوي ، ومنصور بن محمد البزدوي ، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

كان البخاري في حفظه وذكائه وعلمه بالرجال وعلل الحديث آية من آيات الله في الأرض ، وكان الله أنعم عليه بهذه النعم ليحفظ على الأمة سنة

(١) مقدمة التتبع ج ٢ ص ٢٠٤ (٢) إنما ترك الرواية عنه في صحيحه لما كان بينه وبين الدهل فترك الرواية عنها في صحيحه مع أن مسلم كان أميل إلى البخاري منه إلى الدهل في مسألة الخلاف (٣) فربما يكسر الظاء ويصح الراء ويصكون الباء في البخاري

فيها بتأليفه الجامع الصحيح الذي هو أول كتاب ألف في الصحيح ، وقد روى عن البخارى أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح وماتى ألف حديث غير صحيح (١) .

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد وأرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها — جعلوا متن هذا لإستاد ذلك وإستاد هذا لمتن ذلك — ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فقرأ عليه الأول العشرة التى عنده ، فكان كلما ذكر حديثا قال له البخارى : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم ، فصار الجلاء من الحاضرين يحكمون على البخارى فى أنفسهم بالعجز والتقصير ، وأما العلماء منهم فيقولون : فهم الرجل ، ثم التفت البخارى إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحته كذا ، وأما حديثك الثانى فصحته كذا حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثانى والثالث وهكذا إلى العاشر يذكر الحديث المقلوب ثم يذكر صحته فلم يجد علماء بغداد بدأ من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة .

وعلق بعض الحاضرين فقال : ليس العجب من إدراكه الصواب ، ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذى سمعه من المتحنيين من مرة واحدة .

وكان البخارى يقول : لا أجد بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى من حديث الصحابة والتابعين — يعنى من الموقوفات — إلا وله أصل أحفظ ذلك

(١) لملك على ذكر مما ذكرناه سابقا فى تعطيل هذه التكررة السكائرة مع أن الموجود فى الكتب لا يبلغ نصف هذا القدر وذلك أنهم كانوا يمدون الحديث الواحد للمروى بأسانيد متعددة بمنزلة أحاديث ، وكانوا يدخلون فى الأحاديث أقوال الصحابة والتابعين وتناوبوا بأكثرها .

وما عند الله خير وأبقى ، وقد تعلم الرمي وحذقه حتى قيل أنه ما أخطأ في حياته إلا مرتين ، وهو في ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التي تحبب في الرمي وتعلمه ، وكان غرضه أن يكون على استعداد لقتال أعداء الإسلام والدفاع عن حماه ، وهكذا ينبغي أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان ، ويعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا مادعا داعي الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء ، ولقاء الأعداء .

وكان البخارى في غاية العفة في القول ، وتحرى الحق في نقد الرجال مع شدة التحوط في الأخذ عن السابقين ، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه « فيه نظر » « تركوه » « سكتوا عنه » وأصرح ماقاله في رجل « منكر الحديث » وقلما يقول : « كذاب » أو « وضاع » ، ومع عفته في القول كان يترك أحاديث الرجل مجرد الشك فيه . روى عنه أنه قال : « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر » وهذا غاية التحوط في التطبيق ، والإمام مثل يحتذى في النقد العف النزيه ، وطلب الحق بالنقد ، فما أجدد النقد بالافتداء به في نزاهة النقد وعفة القول .

وكان البخارى شريف النفس موفور الكرامة شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتدال والسعى به إلى بيوت الأمراء والسلطين . وقد مر عن قرب قصته مع والى بخارى خالد بن أحمد الذهلى وإبائه أن يذهب إليه ليقراً عليه وعلى بنيه الصحيح والتاريخ ؛ وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لا يخشون إلا الله ولا يذلون العلم طمعاً في الدنيا ، وما أكثر هؤلاء في تاريخ الإسلام : ولا سيما في عصوره الأولى . ومن شعره الذى يعتبر من الحكم ما ذكره الحاكم في تاريخه عنه :

اغنم في الفراغ فضل ركوع

فحسى أن يكون موتك بعنة

كم صحيح رأيت من غير سقم

ذهبت نفسه الصحيحة فلتنة

ولما نعى إليه الإمام عبد الله بن عبد الرحمن البعلبكي قال :
إن عشت تصحح بالأحبة كلمهم وبقائه نفسك - لا أملك - أجمع
مؤلفاته :

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| (١) الجامع الصحيح | (٢) الأدب المفرد |
| (٣) رفع اليدين في الصلاة | (٤) القراءة خلف الإمام |
| (٥) بر الوالدين | (٦) التاريخ الكبير |
| (٧) التاريخ الأوسط | (٨) التاريخ الصغير |
| (٩) كتاب الضعفاء | (١٠) الجامع الكبير |
| (١١) التفسير الكبير | (١٢) كتاب الأشربة |
| (١٣) كتاب الطب | (١٤) أسامي الصحابة |
| (١٥) كتاب المبسوط | (١٦) كتاب الوجدان |
| (١٧) كتاب العطل | (١٨) كتاب الكنى |
| (١٩) كتاب الفوائد | (٢٠) المسند الكبير |

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوع أو مخطوط ، ومنها
ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه^(١)
وأحفل هذه المؤلفات وأجلها هو الجامع الصحيح ، ولذا سنفحص
القول فيه .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخاري لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث
الصحيحة بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التمييز
بينها إلى معرفة القارئ والطالبين بالرجال ، ومقدرتهم على التمييز بين
المقبول والمردود ، إلى أن جاء الإمام البخاري ، فرأى أن يخص الصحيح

بالجمع فألف كتابه الصحيح وسماه « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

وبهذا يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف في الحديث خطوة جديدة صاحبه فيها التوفيق ويسرت معرفة الحديث ، والاحتجاج به ، على القارئ ولاسيما في العصور المتأخرة ، وقد كان الحامل له على هذا العمل الجليل ما حدث به قال : كنت عند اسحاق بن راهويه فقال : « لو جمعتم كتابا مختصراً للصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فوقع في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح ، وقد قوى عنده العزم على تأليف هذا الجامع رؤية رأها ، فقد روى بالإسناد الثابت عنه أنه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه ، ويدي مروحة ، أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لي : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع ، ومع أن البخارى بالغ في التحرى عن الرجال والتوثق من صحة الرويات فقد استلهم الجانب الروحي من نفسه قال الفريرى — وهو تليذه — سمعت محمد بن اسماعيل البخارى يقول : « صنعت كتاب الجامع الصحيح في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته ، ومراده بتصنيفه أنه بوب أبوابه ووضع أساسه في المسجد الحرام ، ثم يبض تراجم جامعته وأصوله في الروضة بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره ، ثم صار يجمع الأحاديث ويضعها في تراجمها في الحرمين وغيرهما من البلاد التي ارتحل إليها ، وقد مكث في تأليف هذا الجامع ست عشرة سنة وهو يحمر ويدقق ويجمع وينتق منها ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب وأراد ، ويدل على ما بلغه الإمام من جهد في التحرى والانتقاء ما روى عنه أنه قال : صنعت هذا الجامع الصحيح من ستمائة ألف حديث

في ست عشرة سنة ، وجعلته حجة بيني وبين الله سبحانه ، وبذلك اجتمع لهذا الكتاب من دواعي التوفيق إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن أجمع العلماء على صحته ، وتلقته الأمة الإسلامية بالقبول ، وأن استحق أن يطلق عليه أنه « أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل ، « شرط البخارى فى الصحيح » .

مما ينبغى أن يعلم أن البخارى ومسلما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطى فى كتابى كذا وكذا على التفصيل والتدقيق^(١) وإنما يعرف ذلك من سبر^(٢) كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم ، فمن ثم اختلف أقوال العلماء فى شرطهما وإليك بعضاً منها .

قال الحاكم أبو عبد الله فى كتاب « المدخل إلى معرفة كتاب الأكليل » ، فى تعداد أقسام الصحيح القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن وله رواية ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة ، الأولى من الصحيح .

والحق أن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى ، فمن ذلك حديث مرداس الأسلى « يذهب الصالحون الأول فالأول » ، الحديث وهو

(١) وذلك فيما عدا بعض الشروط الخاصة بالعنة مثلاً فقد اشترط البخارى للماصرة واللقى واكتفى مسلم بالماصرة كما ذكر ذلك فى مقدمة صحيحه وأنكر على من اشترط اللقى .

(٢) أى البحث فيها والتعرف عليها .

حدثنا المفرد البخاري (١٢٠٠) عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن بيان
 أنفجته من حديثه كما في باب من ليس له علم كقوله ليس من العلم في صحيح البخاري سوى هذا
 الحديث ولم يروه عن غيره غير قيس بن أبي حازم بل يرد على هذه
 بالعلماء هذا هو في باب العلم في صحيح البخاري وهو حديث في باب العلم
 الدعوى - أول حديث في صحيح البخاري وهو حديث في باب العلم
 بالعلم فإنه لم يصح إلا من رواية العمر ولم يصح عن غيره إلا من رواية
 العظمى بن وفاض الذي رواه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي
 ولا رواه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد ثم رواه عن يحيى بن حلق كثير وهو
 كذلك في صحيح مسلم لم يصح إلا من هذا الطريق فهو حديث فرد
 في أوله وإن اشهر في آخره وغير ذلك كثير في الكتابين
 نبيته ربه كما أن الأما تبتنا ربه كما تملك تبتنا لقبها

لهما في قول العلامة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في التوطئة في العلم والخلفاء:
 هذا علم أن شياطين التخلقية لا تستقيم إلا بخير عمل الخليفة المتفق على ثقة
 لعلته إلى الصواب المشهور من طريق الجليل في خلفاء بني أمية اللغات بالإثبات في تكوين
 في شيئا مما متطلبا غير يقطوع عن ذلك في بيان الملكة التي لها الإثبات في تكوين
 في شيئا مما متطلبا غير يقطوع عن ذلك في بيان الملكة التي لها الإثبات في تكوين
 في شيئا مما متطلبا غير يقطوع عن ذلك في بيان الملكة التي لها الإثبات في تكوين

بدا العلم من قعه في نفس من النفس في لقب من في نفس من قه التال اسم
 ومقاله حسن لولا ما ذكره من الاتصال على ثقة نقلته فقد انتقد فيه
 الحافظ زين الدين العراقي في شرح القصة في علوم الحديث حيث قال:
 « ليس ما قاله - يعني المقدسي - بخير ما قاله من أن التال طمعت في ما
 أخرجه من التسخار أو أحدهما » وأيضاً فقد استدرك الدارقطني وغيره
 على البخاري ومسلم بعض الأحاديث من جهة الرواية وهو يرد بسببها
 ما هو متطلبا من قه في شيئا مما متطلبا غير يقطوع عن ذلك في بيان الملكة التي لها الإثبات في تكوين

سنة في العلم بسنة من سببها بعبء من قه الطامد وصية ربه
 (١) شروط الأئمة الحسة العازي ص ٣١ - ٣٣
 في العلم بسنة من سببها بعبء من قه الطامد وصية ربه
 (٢) شروط الأئمة الحسة العازي ص ٣١ - ٣٣
 في العلم بسنة من سببها بعبء من قه الطامد وصية ربه
 (٣) شروط الأئمة الحسة العازي ص ٣١ - ٣٣
 في العلم بسنة من سببها بعبء من قه الطامد وصية ربه

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي (م ٥٨٤) ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً عاقلاً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً متحفظاً ، سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد . ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدل فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول ، قال : وهذا باب فيه غموض ، وطريقه أيضاً معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ، ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال وهو أن نعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها منزلة على التي تليها ، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري .

والطبقة الثانية شاركت الأولى في الثبوت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتفاق وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يرامله في السفر ويلازمه في الحضر . والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه ، فكانوا في الإتيان دون الأولى ، وهم شرط مسلم ، ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد الأيلييين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة ، وغيرهم ، والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب ، ومثل الثالثة بنحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وزمعة بن صالح المكي وهم الذين لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى ، غير أنهم لم يسلبوا عن غوائل الجرح ، فهم بين الرد والقبول ، قال : وهم شرط أبي داود والنسائي ، والرابعة نحو اسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصديقي والمثنى بن الصباح وغيرهم ، وهم الذين شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقله ممارستهم لحديث الزهري لقله مصاحبتهم له وهم شرط أبي عيسى ، والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وأمثالهم من الضعفاء والجهولين ، وهؤلاء لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على

سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فن دونه ، فأما عند الشيخين فلا .
فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخارى وقد يخرج من حديث أهل الطبقة
الثانية ما يعتمد من غير استيعاب «قال الحافظ» : وأكثر ما يخرج البخارى
حديث الطبقة الثانية تعليقا وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة
تعليقا أيضا .

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين - الأولى والثانية - على سبيل
الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى
فى الثالثة ، وأما الرابعة والخامسة فلا يرجان عليهما أبدا وإنما يرج
عليهما أمثال أبي داود والترمذى على النحو الذى ذكرنا ، وهذا المثال
الذى ذكرناه فى حق المسكتين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب
الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير المسكتين فإنما اعتمد الشيخان
فى تخرىج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوى
الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كىحي بن سعيد الأنصارى ، ومنهم من لم
يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر (١) .

وهكذا يتبين لنا شرط صحيح البخارى وأنه فى القمة من كتب
الحديث .

البخارى حافظ وفقهه :

قد بينا فيما سبق أن البخارى التزم تخرىج الحديث الصحيح وأن مهمته
الأساسية كانت مهمة الجامع الحافظ ، لا الفقيه المستنبط ، ولكنه مع هذا لم
يخل كتابه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة ، فاستخرج بفهمه من المتون
معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات
الأحكام فأنزعه منها الدلالات البديعة وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٦ ، شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣ - ٤٦ .

السبل الواسعة ، قال الإمام النووي - رحمه الله - « ليس مقصود البخارى الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده لاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ويتجلى فقهه فى إيراد بعض المسائل فى التراجم لاعلى سبيل القطع وفى إيراد بعض أقوال الصحابة والتابعين التى ترجع رأياً عن رأى أو تشهد له وفى تعليقاته الدقيقة الكثيرة التى يتبع الأحاديث بها بقوله : قال أبو عبد الله - يريد نفسه - : ويتجل فقهه فى التراجم ولذلك قيل « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا أن البخارى كان فى أول أمره شافعيًا ، وقد عدّه السبكي شافعيًا فى كتابه « طبقات الشافعية » ، ولكن الظاهر أنه كان مستقلا وله استنباطات تفرد بها وآراؤه أحياناً توافق مذهب أبى حنيفة ، وأحياناً مذهب الشافعى ، وأحياناً تخالفهما وأحياناً يختار مذهب ابن عباس ، وأحياناً مذهب مجاهد وعطاء ، إلى غير ذلك ، والخلاصة أنه كان حافظاً بارعاً ، وفقهاً مجتهداً .

تراجم البخارى :

قد قسم الإمام البخارى كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب (١) بدأه « ببدء الوحى » ، لأنه الأساس لكل الشرائع ، ثم ذكر كتاب الأيمان ، ثم العلم ، ثم كتاب الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة ، واختلفت النسخ فى الصوم والحج : أيهما قبل الآخر ، ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية ، فذكر الكلام فى بدء الخلق والجنة والنار وتراجم الأنبياء ،

(١) الكتاب فى اصطلاح المؤلفين يضم أبواباً والأبواب تحتها فصول ويتجلى ذلك واضحاً فى كتب الفقه مثلاً . أما كتب الحديث فجرى الأمر فيها على ذكر الكتب والأبواب دون الفصول .

ثم مناقب قريش ، وفضائل الصحابة ، ثم ذكر السيرة النبوية والمغازي وما إليها ، ثم كتاب التفسير ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ، ثم كتاب الأطعمة والأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب ، والبر ، والصلة ، والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفن ، وكتاب الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم كتاب التوحيد .

وعدة كتبه (٩٧) كتاباً ، وعدة أبوابه ٣٤٥٠ باباً

ومما ينبغي أن يعلم أن النسخ كما اختلفت في تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض اختلفت في اعتبار بعض الكتب أبواباً ، وبعض الأبواب كتباً كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخاري المطبوع ، وكتب الشروح .

ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفي بعضها ما فيه حديث واحد ، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شيء فيه البتة ، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً ، وغرضه أن يبين أنه لم يصح عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه ، ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه « في أسماء رجال البخاري » فقد روى بسنده عن ابراهيم بن أحمد المستملي قال ، : انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض ، قال الباجي ؛ وإنما أورد هذا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذه قاعدة حسنة يفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة وهي مواضع قليلة جداً (١) .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولذا ذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية . أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا ، وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما ورد في مضمونها . . . وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعينه أو بمعناه ، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لا أكثر من معنى واحد ، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث ، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس بأن يكون الاحتمال في الحديث ، والتعيين في الترجمة ، والترجمة هنا بيان لتأويل هذا الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً : المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم ، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة ، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم ، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في العام الخاص ، وكذا في شرح المشكل ، وتفسير الغامض ، وتأويل الظاهر وتفصيل الجملة ، وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء : فقه البخارى في تراجمه ، وأكثروا ما يفعل البخارى ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذى ترجم به ، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خبيثه . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله : باب هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ونحو ذلك ، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين . . . وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله : باب قول الرجل ما صلينا فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ يومىء إلى

معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه في الترجمة صريحاً ، ويورد في الباب ما يؤدى معناه تارة بأمر ظاهر ، وتارة بأمر خفي ، مثل قوله : باب الأئمة من قريش ؛ وأورد فيه حديث : « لا يزال والد من قريش » . . . وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه ، وأورد فيه أثراً أو آية فكانه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطى ، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يعين النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض .^(١)

ولا تعجب بعد ما سمعت من بعض العلماء الذين ألفوا كتباً في تراجمه . قال الحافظ : « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك أربعمئة ترجمة وتكلم عليها ، وخصها القاضي بدر الدين ابن جماعة وزاد عليها أشياء ، وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة ، وهو محمد بن منصور بن حمادة السجلماسي ، ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة ، وسماه : « فك أغراض البخارى المهمة في الجمع بين الحديث والترجمة » ؛ وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين على ابن المنير ، أحو العلامة ناصر الدين في شرحه على البخارى ، وأمعن في ذلك ، ووقفت على مجلد من كتاب « ترجمان التراجم » لأبي عبد الله بن رشيد السبكي ، يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه إلى كتاب الصيام ؛ ولو تم كان في غاية الإفادة ، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه ، والله تعالى الموفق .

تكرار للأحاديث وتقطيعه لها واختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى في صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث وتقطيعه لها ، واختصارها في الأبواب المختلفة بحسب ما يستخرج منها

(١) نلصدر السابق من ٩ — ١٠ وهذا الذى ذكره الحافظ برد ما قاله الامام

بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى خرج فيه ؛
والبخارى لا يفعل ذلك إلا لفوائد تعود إما إلى السند ، وإما إلى المتن ،
وقلما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا إذا ضاقت
عليه السبل . أما تكراره للأحاديث فلبعان وفوائد متعددة .

منها : أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر ليخرج
الحديث عن حد الغرابة ، وكذلك يفعل فى أهل الطبقة الثانية والثالثة
وهلم جرا إلى مشايخه للمعنى السابق .

ومنها : تكثير الطرق بأن يورده فى كل باب من طريق غير الطريق
الأولى ، فيزاد الحديث صحة وقوة .

ومنها : إزالة الشبهة عن ناقلها ، وذلك فى الأحاديث التى يروىها بعض
الرواة تامة وبعضهم مختصرة .

ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عبارتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة
تحتل معنى وحدث آخر به ، فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتل
معنى آخر يورده بطرقه إذا صحت على شرطه فى الأبواب .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل
فاعتمده وأورد طريق الإرسال لينبه على أنه لا تأثير له عنده فى الوصل .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك .

ومنها : أحاديث زاد فيه بعض الرواة رجلا فى الإسناد ونقصه بعضهم
فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به
عن آخر ، ثم لقي هذا الآخر فحدثه به فمن كان يرويه على الوجهين .

منها : أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى
مصرحاً فيها بالسماع ، وذلك على ما عرف من شرطه فى المعنعن من اشتراط
المعاصرة واللقاء .

وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه
أخرى فذلك : -

(١) لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل
على حكيم فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً مع هذا عدم إخلاله
من فائدة حديثه كأيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذي أخرجه عنه قبل
ذلك ، فيستفاد من ذلك تكثير طرق الحديث .

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد
واحد فيتصرف فيه حينئذ ، فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً
ويورده تارة تاماً ، وتارة مقتصر على الجزء الذي يحتاج إليه في هذا الباب .
(٣) فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإجداها
بالأخرى يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما
نشط فساقه بتامه .

والبخاري لا يعتمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده
ومتنه وإن كان وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً .

وأما اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع فإنه لا يقع
له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء
قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي ، لأنه
لا تعلق له بموضوع ، كتابه كما وقع له في حديث هذيل بن شرحبيل عن
عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : « إن أهل الإسلام لا يسيئون
وإن أهل الجاهلية كانوا يسيئون » ، هكذا أورده وهو مختصر من حديث
موقوف أوله : « جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال : إنى أعتقت عبدى
سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً ؟ فقال عبد الله بن مسعود : إن أهل
الإسلام لا يسيئون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيئون ، فأنت ولى نعمته
فلك ميراثه ، فإن تأثمت وتخرجت في شيء فنحن نقبله منك ونجعله

في بيت المال ، فقد اقتصر البخارى على ما يعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله : « إن أهل الإسلام . . . » ، لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم ، واقتصر الباقي ، لأنه ليس من موضوع كتابه .

إذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدته حتى لو تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد أو المتن لكأنه إعادة لأجل مغايرة الحكم الذى تشتمل عليه الترجمة الثانية كافياً فى تكراره (١) .

الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى :

المراد بالتعليق - فى اصطلاح المحدثين - ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد مثل قول البخارى مثلاً : قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو قال الزهرى عن أنس بن مالك بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك عن النبي كذا ، فكل ذلك معلق لأن بين البخارى وبين مالك ومجاهد والزهرى رواية محذوفون .

وتعليقات البخارى منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف ، ومنها ما هو بصيغة الجزم كقال وروى وذكر مثلاً ، ومنها ما هو بصيغة التبريض - أى التضعيف - كقيل وروى ويذكر ، وإليك تفصيل القول فى المعلقات .

فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين :

(١) أحدهما ما يوجد فى موضع آخر من كتابه هذا موصولاً .

(٢) وثانيهما ما لا يوجد فيه إلا معلقاً .

فأما الأول فالسبب فى إيراده مطلقاً حيث يضيق مخرج الحديث

عن فائدة من جهة السند أو المتن واحتاج إلى تكريره لمناسبة فقهيته فإنه يتصرف فيه بالاختصار في السند خشية التطويل .

وأما الثاني فإما أن يورد بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التريض .

فأما ما أورده بصيغة الجزم فيفيد الصحة إلى من علقه عنه .

لكي يبقى النظر فيمن ابرز من رجال ذلك الحديث .

فنه ما يلتحق بشرطه ، ومنه مالا يلتحق .

أما ما يلتحق بشرطه فالسبب في كونه لم يوصل إسناده : إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فأورده بصيغة التعليق لأجل الاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً ، أو سمعه وشك في سماعه له ، أو سمعه من شيخه في حال المذاكرة فرأى أنه لا يسوقه مساق الأصل ، وغالب هذا فيما أورده عن شيوخه .

وقد استعمل البخاري هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث ، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان . ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ، ولكن ليس ذلك مطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة على ما بينا ، ولا يعتبر هذا تدليساً ، فقد صرح الخطيب وغيره من أئمة الحديث بأن لفظ قال لا يحمل على السماع إلا لمن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على احتمال السماع أو عدمه .

وأما مالا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره ، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة ، وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده .

فقال الأول قوله في الطهارة ، وقالت عائشة رضى الله عنها : « كان
النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » وهو حديث صحيح
على شرط مسلم وأخرجه في صحيحه .

ومثال ما هو حسن صالح للاحتجاج قوله في الطهارة أيضاً : وقال بهز
ابن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « الله أحق
أن يستحي منه من الناس » وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه
أصحاب السنن .

ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في
كتاب الزكاة : وقال طاوس « قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : اتوني
بعرض ثياب خميص أو ليس ^(١) في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون
عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فإسناده إلى طاوس
صحيح لكن طاوس لم يسمع من معاذ .

ما أورده بصيغة التمريض :

وأما ما أورده بصيغة التمريض فلا تستفاد منها الصحة إلى من علق
عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح .

فأما ما هو صحيح فليس فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جداً
وحيث أن يكون السبب في إرادته بهذه الصيغة إرادته بالمعنى ، ومثاله ما ذكره
في الطب قال : « ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الرقى بفاتحة الكتاب ، وقد أخرجه في موضع آخر من صحيحه مسنداً متصلاً
مرفوعاً ولكن بلفظ « أحق ما أخذتم عليه أجر آ كتاب الله » .

وأما ما ليس على شرطه فنه ما هو صحيح على شرط غيره ، ومنه
ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته ، ومنها

(١) العرض يسكون الرءاء معاً التقدين ، والخميص : نوع من الثياب واللبس :

ما هو ضعيف فرد لا جابر له .

فمثال الأول قوله في الصلاة : ويذكر عن عبد الله بن السائب قال :
« قرأ النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمنون » في صلاة الصبح حتى إذا جاء
ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع » ، وهو حديث
على شرط مسلم وأخرجه في صحيحه .

ومثال الثاني وهو الحسن قوله في البيوع : ويذكر عن عثمان بن عفان
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا بعت فكل ،
وإذا ابتعت فاكتل » .

ومثال الثالث وهو الضعيف الذي لا عاضد له والعمل على وفقه قوله
في الوصايا : « ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل
الوصية » وقد رواه الترمذي موصولاً عن الحارث الأعور عن علي
والحارث ضعيف ، وقد قال الترمذي : إنه غريب^(١) ثم حكى إجماع أهل
العلم على القول به .

ومثال الرابع وهو الضعيف الذي ليس عليه العمل وهو في صحيح
البخارى قليل جداً ، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه الإمام بالتضعيف بخلاف
ما قبله - قوله في كتاب الصلاة : ويذكر عن أبي هريرة رفعه : « لا يتطوع
الإمام في مكانه » ولم يصح .

هذا حكم جميع ما في الصحيح من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم
والتمريض ، وقد تبين بعد هذا التفصيل أن جميع ما فيه مقبول ليس فيه
ما يرد إلا النادر ، وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن
على شرطه ، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث
يكون منجبراً إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عن مثله

(١) الغريب هو الحديث الذي تفرد به رواه ، وقد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ،
وقد يكون ضعيفاً .

ومما ينبغي أن يعلم أن البخارى إنما يورد ما يورده من الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وفناويهم وتفسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية والشواهد لما يختاره من المذاهب التي وقع فيها الخلاف بين الأئمة ، وأن كل هذه ليست من أصل الكتاب ولا الغرض الذي أُلّف له ، فإن موضوعه وأصوله هي الأحاديث المسندة الصحيحة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما يشعر بذلك إسمه الذي ذكرنا في صدر الكلام عن الصحيح ، وهي المقصودة بالذات ، وهي التي ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المتعلقة والآيات المكرمة ، فجميع ذلك مترجم^(١) به فكن على بينة من هذا ، وشد عليه يديك ، فإنه يفيدك في دراسة الجامع الصحيح ، وما عسى أن يعترض طريقك من مشكلات .

فائدة وتنبية :

وليس من قبيل المعلق ولا حقيقته مارواه البخارى في صحيحه^(٢) قال : وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثنا عطية ابن قيس الكلابي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري — والله ما كذبتني — سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر^(٣) والحرير والخمر والمعازف . . . » الحديث . فهشام بن عمار من شيوخ البخارى وقد سمعه منه والحديث صحيح متصل الإسناد . قال العلامة ابن الصلاح^(٤) : « ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقي ص ٢٠ — ٢٥ مقدمة الفتح ج ١ ص ١١ — ١٣

(٢) كتاب الأشربة باب ماجاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه .

(٣) الحر بكسر الحاء وتخفيف الراء الفرج ، والمراد استئصال الزنا

(٤) علوم الحديث ص ٧٣

رد ما أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى عامر أو أبى مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليسكون فى أمتى . . . » ، الحديث . من جهة أن البخارى أوردته قائلاً فيه ، قال هشام بن عمار وساقه بإسناده ، فرعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ فى ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى — رحمه الله — قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه ، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الانقطاع ، والله أعلم .

وقد أفصح لنا عن السبب فى إيراد البخارى هذا الحديث بلفظ : « قال هشام بن عمار . . . » الحافظ ابن حجر فى الفتح ^(١) فقال : « ومنها — أى المعلقات — ما لا يورده فى مكان آخر من الصحيح مثل هذا الحديث ، فهذا مما أشكل أمره على ، والذى يظهر لى الآن أنه لقصور فى سياقه وهو هنا تردد هشام فى اسم الصحابى ، وسيأتى من كلامه — يعنى البخارى — ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن ابن غنم عن أبى مالك ، وساقه فى التاريخ من رواية مالك بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار المهلب إلى شىء من ذلك » .

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث علا فيها حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة ، وهى المعروفة بالثلاثيات وعدتها إثنتان وعشرون حديثاً ، وقد أفردتها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة القارى ،

ومن أمثلة هذه الثلاثيات وهو أول حديث منها وقع في الصحيح قال :
— في كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم —
قال البخارى : حدثنا مكى بن إبراهيم^(١) حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة
— يعنى ابن الأكوخ — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« من يقل على ما لم أقل فليتبسوا مقعده من النار ، وليس في الصحيح أعلى
من الثلاثيات .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ أحاديث على البخارى أدخل فيها بشرطه ونزلت
عن الدرجة العالية التى التزمها فى جمع كتابه الصحيح وليس معنى هذا أن
هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة يصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ،
فما قال هذا أحد قط من أئمة الحديث الموثوق بهم والذين يرجع اليهم فى
التعديل والتجريح ونقد الرجال على توالى العصور والأزمان ، وسترى بعد
الدراسة والتحصين والتحقيق أن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أُجيب
عنها إجابات مقبولة معقولة وبعضها قد يعسر الإجابة عنها ، وهى أحاديث
قليلة جداً وهم فيها روايتها وأقصى ما يقال فيها إنها وقع فيها الغلط .

فهذا هو الإمام ابن الصلاح يقول فى علومه بعد ما ذكر أن مارواه الشيخان
البخارى ومسلم يفيد القطع بصحته وذلك لتلقى الأمة لكتائبيهما بالقبول :
« وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخارى أو
مسلم مندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيها
بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سوى أحرف^(٢) يسيرة

(١) هو من كبار شيوخ البخارى سبيع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن
أبى عبيد المذكور هنا وهو مولى سلمة بن الأكوخ صاحب النبى صلى الله عليه وسلم

— الفتح ج ١ ص ١٦٣ —

(٢) أى أحاديث

تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن أو الله علم .

وقال الإمام محيى الدين النووى فى مقدمة شرحه لمسلم : « قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطها فيه ونزلت عن درجة ما التزمه وقد سبقت الإشارة إلى هذا . وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى فى بيان ذلك كتابه المسمى « بالاستدراكات والتبع » وذلك فى ماتى حديث (١) مما فى الكتابين ، ولأبى مسعود الدمشقى عليهما استدراك ، ولأبى على الغسانى الجيانى فى كتابه « تقييد المهمل » فى جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره (٢) وقال فى مقدمة شرح البخارى : « قد استدرك الدارقطنى على البخارى ومسلم أحاديث فطن فى بعضها ، وذلك الطعن مبنى على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك » .

والحق أنها ليست كلها كذلك ، بل منها ما هو مبنى على قواعد مسلبة والصواب ما قدمناه عنه فى مقدمة شرحه لمسلم .

أما الأحاديث المنتقدة على مسلم فقد أجاب عنها الإمام النووى فى شرحه وسنعرض لها عند الكلام على صحيح مسلم إن شاء الله .

وأما الأحاديث المنتقدة على البخارى فقد أجاب عنها الحافظ الكبير ابن حجر فى « هدى السارى » مقدمة شرحه الجليل « فتح البارى » على صحيح البخارى .

وعدة الأحاديث المسندة التى انتقدت على البخارى فى صحيحه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تخريجه فى كتابه وهو اثنان وثلاثون

(١) يريد بالتقريب ولا فهى مائتان وعشرة أحاديث .

(٢) مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٣٧ .

حديثاً ، ومنها ما انفرد البخارى بتخریجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً .
وقد أجاب الحافظ عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ثم بجواب
تفصيلي في مقدمة الفتح ، ثم عرض لكل حديث ذا كراً نقد الدارقطني ،
ثم يعقبه بالرد ، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقد العف
والرد النزيه .

وإليك ما ذكره الحافظ من الجواب الإجمالى ثم التفصيلي . قال
ما خلاصته مع التوضيح : والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول :
« لا ريب في تقدم البخارى ثم مسلم ^(١) على أهل عصرهما ومن بعده
من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ، فإنهم لا يختلفون في أن على
ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلم الحديث ، وعنه أخذ البخارى ذلك حتى
كان يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المديني ، ومع
ذلك فكان على بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول : دعوا قوله
فإنه ما رأى مثل نفسه ، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم
حديث الزهري ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً ، وروى الفريبري
عن البخارى قال : « ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت
الله تعالى وتيقنت صحته » ، وقال مكى بن عبد الله : « سمعت مسلم بن الحجاج
يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة
تركه ، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما له علة أوله
علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما
يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقدمهما في ذلك على
غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حيث التفصيل
فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً .

(١) كن عن ذكر من هذا فانا سنحتاج إليه عند الكلام على صحيح مسلم .

القسم الأول :

ما تختلف فيه الرواة بالزيادة في رجال الإسناد والنقص منهم ،
والجواب أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيدة وعلله الناقد
بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني نفسه في نقده (١)
لأن الراوى إن كان سمعه في الطريق الناقصة ، فالزيادة لا تضر لأنه يكون
قد سمعه بواسطته عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه فيها
فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يعل الصحيح ،
وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص وعلله الناقد بالطريق المزيدة
تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيما صححه المؤلف فينظر : إن كان الراوى
صحائياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً ينياً ، أو صرح
بالسمع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك ، اندفع
الاعتراض بذلك .

وإن اتفني كل ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب
الصحيح إنما أخرج ذلك في حديث له متابع أو شاهد ، أو احتف بقرائن
تقويه ، ويكون التصحيح إنما هو من حيث مجموع الطرق ، لا من جهة ذلك
الطريق وحده (٢) .

وقد يكون الانقطاع الذى يدعيه المعلل لأن الراوى لم يسمع بمن
روى عنه ، بل أخذه عنده بالإجازة أو المكاتبه ، وهذا لا يلزم منه
الانقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبه ويكون تخريج صاحب
الصحيح له إشارة إلى أنه ممن يرى صحة الرواية بذلك (٣) .

(١) انظر مقدمة الفتح ج ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ٩١ (٣) المصدر السابق ص ٩٣ .

القسم الثاني :

ما اختلف فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد والجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المؤلف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد ، فذاك ولا اعتراض ، وإن لم يمكن الجمع لثفاوت الرواة في العدد أو في الحفظ ، فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجعة ويعرض عن الطريق المرجوحة ، أو يشير إليها ، وعلى أى تقدير فالاعتراض مندفع والنقد غير منتج .

القسم الثالث :

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أشد ضبطاً ممن لم يذكرها .

والجواب أن التعليل به لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يزد .

أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا أثر لها في التعليل ، اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة حينئذ تؤثر .

القسم الرابع :

ما تفرد به بعض الرواة عن ضعف منهم ،

والجواب أنه ليس في صحيح البخارى غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعا :

أحدهما : حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده

قال: « كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحييف، قال الدارقطني؛
وأبي هذا ضعيف. قال الحافظ: وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن العباس.
وثانيهما: حديث اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم
عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس... »
الحديث بطوله قال الدارقطني واسماعيل ضعيف. قال الحافظ: « لم ينفرد
به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية اسماعيل سواء
والله أعلم » (١) ،

القسم الخامس:

وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته
والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى
حكم عليه بالوهم. قال الحافظ ابن حجر: « وليس فى الصحيح منه - بمحمد
الله - شيء » .

وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون
المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق .

القسم السادس:

ما كان الاختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن
والجواب أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف
من ذلك أو الترجيح .

وبعد أن سرد الحافظ ابن حجر فى مقدمته الأحاديث المنتقدة على

البخارى وحده أو التي شاركة فيها مسلم حديثا حديثا^(١) وأجاب عن كل حديث بالتفصيل قال: « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد ، المطلعون على خفايا الطرق ، وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركة مسلم في كثير منها ... وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثا فافراه منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته بجملا في أول الفصل ، وأوضحته مبيناً إثر كل حديث منها ، فاذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف — يريد صحيح البخارى — في نفسه ، وجل تصنيفه في عينه ، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديهم له على كل مصنف في الحديث والقديم ، وليسوا سواء : من يدفع بالصدر ، فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية ، فله الحمد الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والله المستعان ، وعليه التكلان ،^(٢) وهو كلام إمام ناقد منصف لا يختلف اثنان في أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد وبين الفقه والخدق للأصولين : أصول الدين ، وأصول الفقه .

ولعل من هذه الأحاديث التي وقع فيها التكلف في الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبي نمر عن أنس في الإسراء ، وهو حديث طويل ، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس في إسناده ومنتنه بالتقديم والتأخير ، وزياداته المنكرة ، وأشد أوهامه قوله — شريك — : « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه ، وقد أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي وغيرهم واعتبروا ذلك غلطا من شريك .

وشريك ليس بمتهم بالكذب وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر (١).

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة كتاب البخارى وأصحيته فهو بحق - عدا اليسير - فى الدرجة العليا من الصحة ، ولا تلتفت - بعد طول هذا البحث والتمحيص - إلى إرجاف المرجفين ، وزعم الجاهلين أن فى صحيح البخارى أحاديث موضوعة مكذوبة ، وإنما يزعم هذا غرض ضيق العطن فى العلم بالسنة ورجالها ، والعلم بشروطهم فى الرواية ، ونحن لا ندعى العصمة للبخارى ولا لغيره ، ولكن الله الذى تكفل بحفظ كتابه ، قيص للسنة من الأئمة الثقات من حفظها وميز صحيحها من سقيمها ، حتى يتم ما وعد الله به من حفظ الذكر الحكيم .

« من طعن فيهم من رجال البخارى »

قد طعن بعض النقاد فى بعض رجال البخارى الذين خرج لهم فى صحيحه منهم من شاركه مسلم فيهم ، ومنهم من انفرد البخارى بهم وعدتهم ثمانون أغلبهم من شيوخه الذين ثقيهم وجالسهم وخبرهم واطلع على أحاديثهم وخبرها وميز بين صحيحها وسقيمها ، كما وأنه لم يكتر من تخرىج أحاديثهم وليس لأحدهم أحاديث كثيرة إلا عكرمة مولى ابن عباس ، وبعض هؤلاء أخرج لهم فى أصول الكتاب ، وبعضهم أخرج لهم فى المتابعات والشواهد ونحوهما .

وقد تعرض لبيان هؤلاء الرجال المتكلم فيهم مرتبا لهم على حروف

(١) وما يعتذر به عن البخارى ، ويجعل التقدير ليس ذا أثر أن البخارى أخرج الروايات الصحيحة فى الإسراء وهو بصنيعة هذا ينهنا من طرف حق لا ينفخ على اللبيب ما فى رواية شريك من الأغلاط فله در البخارى فكم له من إشارات وتلميحات .

المعجم الحافظ الكبير ابن حجر في مقدمته الجليلة (١) وأجاب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وقد ذكر بين يدي هذا الفصل الطويل رداً إجمالياً عما وجه إلى هؤلاء الرجال من طعون يستحسن ذكره. قال الحافظ: — رحمه الله وأثابه — :

« ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرج له في الأصول ، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق . فهذا تفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدر ، ومنها ما لا يقدر ، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح : هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل روايتهما .

قلت — أي الحافظ — فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة ،

أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ؛ أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعى في الراوى أنه كان يدلس أو يرسل .

فأما جهالة الحال فندفعة عند جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه .

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط على أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس في الصحيح - بحمد الله - من ذلك شيء ، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ أوله أو هام أوله مناكير ، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك .

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنعكارة (١) ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً ، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير .

(١) الشاذ في اصطلاح المحدثين : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أوثق منه والنعكارة : ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه « نخبة الفكر » .

وأما دعوى الانقطاع فدفعوا عن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه^(١) ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبب أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها — يعنى فى طرق أخرى — اندفع الاعتراض وإلا فلا .

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون من يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك ، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شىء ألبتة .

والمسوق بها : كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ ، فقد اختلف أهل السنة فى قبول من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارج المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل مطلقاً ، وقيل يرد مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن فى دعوى ذلك نظر^(٢) .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرده بعضهم

(١) وهو أن النعنة لا تقيد الاتصال عند البخارى إلا بشرطين (١) المعاصرة (٢) اللق .

(٢) فانه روى عن الامام مالك رد روايتهم مطلقاً كما قال الخطيب فى كتابه «الكفاية» .

هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا (١) .

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له بدعته أصلاً ، هل ترد مطلقاً ؟ أو تقبل مطلقاً ؟ .
مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إجماداً لدعته وإطفاءً لناره ، وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحريزه عن الكذب واشتغاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث بدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته . والله أعلم .

قال الحافظ : واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبيه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوا لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدرأ ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر . . . ، (٢) .

وهذا الفصل الذي فصل فيه الحافظ القول في الطعون من النفاسية يمكن ويبدل على إمامته ، وبصره بالنقد ، ونزاهته وعدم تحيزه . كما أثبت أن الجرح قد يكون لأمر لا تستحق أن يجرح بها صاحبها ، ولذلك كان المذهب الذي عليه جمهور أئمة النقد أن الجرح لا يقبل إلا إذا فسرسببه .

(١) هذا الرأي والذي قبله يدل على دقة المحدثين في النقد ، وتمويلهم على الأمور النفسية وهو يرد على من زعم أن المحدثين لم يعولوا على النقد النفسي .

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١١١ ، ١١٢ .

قال العلامة ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « التعديل مقبول من غير ذكر سببه على الراجح لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها . وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيرهم الجرح لهم كعكرمة مولى بن عباس رضى الله عنهما - وكأسماعيل ابن أبى أويس ، وعاصم بن على ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، واحتج مسلم بسويد بن سعد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة .

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحاً منها عن شعبة أنه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ قال : رأيت يركض على بردون فتركت حديثه ، ومنها عن مسلم بن ابراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى فقال : ما يصنع بصالح ذكروه يوماعند حماد بن سلمة فامتخط حماد ، (١)

ومن أراد أن يتأكد مما ذكره الحافظ في الدفاع عن رجال البخارى الذين انتقدهم بعض الحفاظ فليرجع إلى الفصل الذى سرد فيه أسماء هؤلاء الرواة وأجاب عن كل منهم واحداً واحداً . وإليك أمثلة من ذلك :

أمثلة للرجال المنتقدين والجواب عن ذلك

« أحمد بن بشير الكوفي » أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي قال النسائي : ليس بذلك القوى ، وقال عثمان الدارمي : متروك وقواه ابن معين ، وأبو زرعة وغيرهما ، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو سلمة وهو في كتاب الطب . أما تضعيف النسائي له فشعر بأنه غير حافظ ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر اتفق اسم واسم أبيه ، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى ، وقد روى له الترمذي وابن ماجه

(٢) « أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني » وقد ينسب إلى جده

قال ابن نمير : تركت حديثه لقول أهل بلده ، وقال الميموني : قلت لأحمد : إن أهل حران يسيئون الثناء عليه ، فقال : أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان هو يغثنى السلطان بسبب ضيعة له (قلت) — أي الحافظ ابن حجر — : فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح ، وقد قال أبو حاتم : كان من أهل الصدق والإتقان روى عنه أحمد في مسنده والبخاري في الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد وروى له النسائي وابن ماجه .

(٣) « سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري » — أبو سفيان الواسطي

مشهور بكسنيته

وثقه أبو داود ، وقال أبو بكر بن شعبة : كان صدوقاً ، وقال الدارقطني : كان متوسط الحال ليس بالقوى (قلت) — الحافظ — له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة « ق » من روايته عن غوف عن محمد بن سيرين وله شاهد ، وروى له الترمذي حديثاً واحداً أيضاً .

(٤) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصرى من صغار التابعين .

قدمه شعبة في أبي عثمان النهدي على قتاده ، وعده سفيان الثوري رابع أربعة من الحفاظ أدركهم ، ووصفه بالثقة والحفظ أحمد بن حنبل فقيل له : إن يحيى القطان يتكلم فيه فعجب ، ووثقه ابن معين والعجلي وابن المديني وابن عمار والبخاري وقال أبو الشيخ : سمعت عبدان يقول : ليس في العواصم أثبت منه ، وقال ابن إدريس : رأيت أبا السوق فقال : اضربوا هذا ، أقيموا هذا فلا أروى عنه شيئاً وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته .

قلت - الحافظ - كان يلى الحسبة بالكوفة . قال ابن سعد : وقد احتج به الجماعة .

(٥) علي بن الحكم البناني من صغار التابعين وثقه أبو داود والنسائي والعجلي وغيرهم

وتكلم فيه أبو الفتح الأزدي فقال : فيه لين . قلت - الحافظ - ليس له عند البخاري سوى حديثه عن نافع عن ابن عمر في النهي عن عسب الفحل وقد وافقه غيره . وروى له أصحاب السنن (١)

(٦) محمد بن الصلت أبو يعلى التوزي من شيوخ البخاري .

قال أبو حاتم وأبو زرعة : صدوق كان يملئ التفسير علينا من حفظه وربما وهم ووثقه الدارقطني

قلت : الحافظ أخرج عنه البخاري حديثاً واحداً في كتاب الزكاة . قال : حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن

أنس فذكر حديث العرنين مختصرا وتابعه عليه عنده على بن المديني عن
الوليد بن مسلم وروى له النسائي

(٧) محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان ولقبه عارم من شيوخ
البخارى

كان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه ، وقال أبو حاتم : إذا حدثك
عارم فاحتم عليه ، عارم لا يتأخر عن عفان . وقال أبو حاتم والبخارى : اختلط
عارم في آخر عمره زاد أبو حاتم : من سمع منه قبل العشرين ومائتين
فسماعه جيد ، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين . وقال الدارقطني :
تغيره بآخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة

قلت : الحافظ : إنما سمع منه البخارى سنة ثلاث عشرة قبل
اختلاطه وقد اعتمده في عدة أحاديث . وروى له أيضا في جامعه عن
عبد الله بن محمد المسندي عنه ، وروى له الباقر .

(٨) يزيد بن أبي مريم الدمشقي وثقه الأئمة وابن معين ورحيم
وأبو زرعة وأبو حاتم . قال الدارقطني : ليس بذلك .

قلت : الحافظ : هذا جرح غير مفسر ، فهو مرود وليس له في
البخارى سوى حديث واحد أخرجه في الجهاد والجمعة في فضل من اغترب
قدماء في سبيل الله (١) .

وبحسبنا ما ذكرنا في الدلالة على أن معظم ما قيل في نقد رجال
البخارى جرح غير مؤثر ، وأن الكثيرين منهم من شيوخه ولم يخرج لهم
في الصحيح إلا قليلا ، ولم يطل الحافظ في ترجمة مثل ما أطال في ترجمة

عكرمة مولى ابن عباس،^(١) فقد ذكر ماله وما عليه، وبين أن كل ما طعن به فيه إما لا يصح، أو معارض بما هو أقوى منه، أو معناه غير ما ظهر منه، ومن أراد زيادة في اليقين والاطمئنان فليرجع إلى هذا الفصل الطويل الممتع الذي ذكره الحافظ في مقدمته وسيرى بعد قراءته والنظر فيه بروح الباحث المنصف ترجح رأى البخارى وصدق نظره في الاحتجاج به.

أمثلة للأحاديث المنتقدة

وهاك أمثلة للأحاديث المنتقدة لتبين منها أن أغلب النقد غير مؤثر والجواب عنه يسير سهل .

(١) قال الدارقطنى : « وأخرجا جميعاً — يعنى البخارى ومسلم — حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرىء من بوله . قال : وقد خالفه منصور فقال : عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرج البخارى حديث منصور على إسقاطه طاوساً »

وهذا الحديث أخرجه البخارى فى الطهارة عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير ، وفى الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ، ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقى الستة من حديث الأعمش أيضاً ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضاً ، وقال الترمذى بعد أن أخرجه : رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، وحديث الأعمش أصح ، يعنى المتضمن للزيادة ، قلت — أى الحافظ — وهذا فى التحقيق ليس ، بعله لأن مجاهد لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح فى جملة من

الأحاديث ، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش ، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة ، والإسناد كيفما داركان متصلاً ، فمثل هذا لا يقدر في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً ، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده والله الموفق (١) .

(٢) قال الدارقطني : أخرجنا جميعاً حديث مالك عن الزهري عن أنس قال : « كنا نصلّي العصر ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة » . وهذا مما ينتقده على مالك لأنه رفعه وقال فيه : إلى قباء وخالفه عدد كثير منهم شعيب بن أبي حمزة ، وصالح بن كيسان ، وعمرو بن الحارث ، ويونس بن يزيد ، ومعمس ، والليث بن سعد ، وابن أبي ذئب وآخرون ، وقد تعقبه أيضاً على مالك ، وموضع التعقب منه قوله إلى قباء ، والجماعة كلهم قالوا : إلى العوالي ، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث ، لا سيما وقد أخرجنا الرواية المحفوظة والله أعلم (٢) .

(٣) قال الدارقطني : وأخرج البخاري حديث عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو ، قال : وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة ، وليس فيه سماع سالم من عبد الله بن عمرو ، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غير هذا . « قلت » — أي الحفاظ — : وهذا تعليل لا يرد على البخاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء ، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثاً بواسطة أن لا يروى عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقبه له (٣) .

(٤) قال الدارقطني : « أخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ٨٤ (٢) ص ٨٦ .

(٣) المقدمة ص ٩٥

مالك عن وهب بن كيسان قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة فقال : سم الله وكل مما يليك . . . » ، وهذا الحديث أرسله مالك في الموطأ . ووصله عنه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح وهو صحيح متصل ، وقد رواه محمد بن عمرو بن حلحلة . وغيره عن وهب ابن كيسان عن عمر متصلاً وأخرجه البخاري إلا أنه لم يخرج حديث من وصله عن مالك .

قلت : — الحافظ — : إنما أخرج البخاري حديث مالك إثر حديث محمد بن عمرو بن حلحلة ليبين موضع الخلاف فيه ، وقد أخرجه النسائي موصولاً عن خالد بن مخلد ومرسلاً عن قتيبة . كلاهما عن مالك والمشهور عن مالك إرساله كعادته (١) .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح في مقدمته أن عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محي الدين في مختصره ، ولكنه قيد ذلك في شرحه بالمسند ولفظه : « جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة بالمكرر ، فذكر العدة سواء ، وتقبيده ذلك بالمسند أخرج الأحاديث المعلقة ، وما أورده في التراجم والمتابعات ، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصول . قال الشيخ النووي : « وقد رأيت أن أذكرها مفصلة لتسكون كالفهرس لأبواب الكتاب وتسهل معرفة مظان أحاديثه إلى الطلاب ، ثم ساقها ناقلاً لذلك من كتاب « جواب المتعنت » لأبي الفضل بن طاهر . وقد وافق على ما قاله ابن الصلاح الإمام العراقي في شرحه على المقدمة إلا أنه قال : والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهي في رواية محمد

ابن يوسف الفريري ، فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث ،
وأنتقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل النسفي ، فإنها تنقص عن رواية
الفريري ثلثائة حديث (١) .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عدداً دقيقاً وتعقب من خالفه في هذا العدد
الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح
صحيح البخارى ، وفي آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة
المرفوعة والمعلقة الموصولة والتي لم توصل ، والمتابعات وأقوال الصحابة
والتابعين ، فن ثم نكاد نجزم بأن عده هو أدق من غيره وأشد تحريراً .

وتحرير ذلك على ما في المقدمة (٢) أن جميع ما في صحيح البخارى من
الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً ، ومن المتون المعلقة
المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً ، وأن
جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً ، وأن
جملة ما في الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثاً ، وجملة ما فيه من المتابعات
(٣٤٤) (٣) فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً ، وهزم
العدة عدداً ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن
التابعين فمن بعدهم (٤) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥ ط حلب

(٢) مقدمة الفتح ص ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ط منير

(٣) في مقدمة الفتح (ط منير) ٣٤١ والذي رأيت في كتاب « توضيح الأفكار »
تقلا عن الحافظ « ٣٤٤ » وهو الذي يتفق والعدد الكلي الذي ذكره الحافظ
وهو « ٩٠٨٢ » .

(٤) المعلق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر ، والمتابعة موافقة راو لآخر
في رواية حديث عن صحابي واحد فإن وجاء حديث يشبهه عن صحابي آخر فهو الشاهد وهذا
رأى الحافظ . وأما ابن الصلاح فيعتبر المتابعة في الموافقة في اللفظ سواء اتحد الصحابي
أو اختلف والشاهد في الموافقة في المعنى كذلك ، والبحث عن طرق الحديث ليرى أنه متابع
وشاهد أم لا ؟ يسمى في اصطلاحهم الاعتبار .

وقد قام الحافظ بوصل كل المعلقات التي فيه في أثناء شرحه الجليل وألف في ذلك كتاباً خاصاً سماه « تعليق التعليق » .

قال الحافظ : « وهذا الذي حررته من عدة ما في صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

وتختلف الروايات عن البخارى في الصحيح قلة وكثرة كما قدمنا عن العراقى ، وأشهر رواة كتاب البخارى عنه تلامذته محمد بن يوسف الفيرى^(١) وإبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى^(٢) وحماد بن شاکر النسوى^(٣) وأبو طلحة منصور بن محمد البرذوى^(٤) ، وعن هؤلاء أخذ الصحيح تلامذتهم الكثيرون ، وعن تلامذتهم أخذته تلاميذ تلامذتهم . وهكذا رواه وسمعه الكثيرون في كل عصر ، وقد اشتهر بعض هؤلاء بنسخ صحيحة مقابلة موثوق بها مثل نسخ أبى ذر الهروى ، والأصلى ، والكشمينى ، والمستملى . والحموى ، وأبى الوقت ، وابن عساكر وغيرهم .

(١) الفيرى نسبة إلى قرية بىخارى وكان سماعه للصحيح كله مرتين مرة بفربر سنة ٢٤٨ ومرة ببخارى سنة ٢٥٢ أى قبل وفاة البخارى بأربع سنين . توفى سنة ٣٢٠ .

(٢) كان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة ٢٩٤ ، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالأجازة عن البخارى نبه على ذلك أبو على الجياني في كتابه « تقييد المهمل » .

(٣) حماد بن شاکر النسوى ويقال النسفى . قال الحافظ بن حجر وأظنه مات في حدود الثمانين — يعنى ٢٩٠ — وله فيه فوت أيضاً .

(٤) البرذوى ، بفتح الباء وسكون الزاى ، وكانت وفاته سنة ٣٢٩ وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه كما جزم بذلك ابن ماكولا وغيره ، وقد عاش بعده ممن سمع من البخارى القاضى الحسين بن اسماعيل المحاملى ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخارى وقد غلط من وروى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطا فاحشا .

شرح الجامع الصحيح

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ما حظى بذلك الجامع الصحيح للإمام البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له واستنباطاً للأحكام منه ، وتكلموا على رجاله وتعاليقه ، وشرحوا لغريبه ، وبينوا المشكلات إعرابه ، إلى غير ذلك ، وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون أنها تنيف على اثنين وثمانين شرحاً ، وذلك عدا ما ألف بعد ذلك ، وإليك بعض شروحه وأشهرها .

(١) شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستى المشهور بالخطابى المتوفى سنة ٥٣٨٨ هـ .

وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف دقيقة وقد سماه «أعلام السنن» ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف كتابه «معالم السنن» شرح سنن أبى داود بيلخ سأله أهلها أن يصنف لهم شرحاً للبخارى فأجاب .

(٢) شرح الإمام مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى صاحب القاموس المحيط المتوفى سنة ٥٨١٧ هـ . سمي شرحه «منح البارى بالسيح الفسيح الجارى» ، كمل ربيع العبادات منه فى عشرين مجلداً وقد تممه فى أربعين مجلداً ، وقد ذكر السخاوى فى الضوء اللامع أن التقي الفاسى قال فى ذيل التقييد : أن المجد لم يكن ماهراً فى الصنعة الحديثية وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام ، وقد ملأ شرحه هذا من غرائب المنقولات ولا سيما من الفتوحات المكية لابن عربى . قال ابن حجر فى «إنباء النُمر» : لما اشتهر باليمن مقالة ابن عربى ودعا إليها الشيخ اسماعيل الجبرتى صار الشيخ يدخل فيه من الفتوحات ما كان سبباً لشين الكتاب عند الطاعنين فيه ، وذكر أيضاً أنه رأى القطعة التى كملت فى حياة مؤلفها قد أكلتها الأرضة بكالها بحيث لا يقدر على قراءة شىء منها .

(٣) شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦) سماه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري» شرح فيه الألفاظ اللغوية ووجه الأعراب التحوية البعيدة ووسط الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة والتميز بينهم ، ووفق بين الأحاديث التي ظاهرها التناقض ، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة ٧٧٥هـ قال الحافظ ابن حجر في « الدرر الكامنة » : وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل ، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف .

(٤) شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن حجر العسقلاني ثم المصري^(١) ، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة .

سمى شرحه « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » وهو أجمل الشروح وأوفاه وأحسنها ، وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب والفوائد الحديثة التي لا تكاد تجدها عند غيره والنكات الأدبية والبلاغية والاستنباطات الفقهية والاستدلال عليها وتحرير الأمور المختلف فيها بين علماء الأمة في الفقه والكلام تحريراً دقيقاً بالغاً من غير تحيز ولا تحيف ، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الوجوه والاحتمالات واستقراء الأحاديث الواردة في الباب وذكر من خرّجها وبيان منزلتها من القوة والضعف مما يدل على سعة حفظه وتبحره في الإحاطة بكتب الحديث المختلفة .

وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري ثم يحيل القارئ على المواضع الأخرى التي استكمل فيها شرح الحديث وهو أمر يحتاج إلى صبر وأناة كي يحظى الباحث بطلبته من هذا الشرح الجليل ، وفتح الباري مقدمة جليظة تسمى « هدى الساري »

(١) سنكتب عنه كتاباً مستفيضة في الجزء الثاني إن شاء الله .

لو كتبت بماء الذهب لكان قليلا عليها ، وهي تعتبر بمثابة مفتاح للصحيح تسكلم فيها عن منزلة صحيح البخارى وأنه أول كتاب ألف في الأحاديث الصحيحة ، ثم عرض فيها لتراجم البخارى وتعليقاته ، ووصل ما وجد موصولا منها ، كما عرض فيها للأحاديث المنتقدة على البخارى وحده وما شاركه مسلم فيها والإجابة عنها حديثا حديثا ، كما عرض أيضاً للرجال الذين انتقدوا من رجال البخارى والإجابة عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً إلى غير ذلك من البحوث القيمة المتصلة بالصحيح ، ثم ختم المقدمة بتحرير أحاديث الجامع الصحيح وترجمة وافية للإمام البخارى .

وقد فرغ منها سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وحينذاك ابتدأ في الشرح فكتب منه قطعة أطل فيها النفس ، ثم خشى أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق ، فشرع في شرح متوسط وهو « فتح البارى » هذا .

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة سبع عشرة وثمانمائة فلما كان بعد خمس سنين أو نحوها وقد يئس منه مقدار الربع على طريقة مثلى اجتمع عنده من طلبة العلم المهرة جماعة وافقوه على تحرير هذا الشرع ، فجعل يكتب الكراسة ، ثم يكتبها هؤلاء الطلبة المهرة ، ثم يقرؤه أحدهم وهو الشيخ ابن خضر ، ويعارض معه رفقته مع البحث والتحرير في كل أسبوع فصار السفر لا يكمل إلا وقد قوبل وحرر ، فلا عجب أن كان هذا الشرح لم يكمل إلا في رجب سنة (٨٤٢) وأنه جاء غاية في التحرير وحسن التصنيف ، ولذا كان الحافظ يقول - كما نقله عنه السخاوى في الضوء اللامع - ؛ لست راضياً عن شيء من تصانيفى لأنى عملتها فى ابتداء الأمر ثم لم يتبها لى من تحريرها سوى شرح البخارى ، ومقدمته ، والمشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان ، بل كان يقول فيه : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أتقيد بالذهبي وجعلته كتاباً مبتكرأ ، قال السخاوى : بل رأته فى مواضع أثنى على شرح البخارى والتعليق والنخبة ، ولما انتهى الحافظ من « فتح البارى » أولم

وليمة دعا إليها وجوه المسلمين ، وقد بلغ ما أنفقته فيها خمسمائة دينار ، وهي نحو « ٢٥٠ » جنياً مصرياً ، ولا يزال الكتاب محل الخطوة من جميع العلماء قديماً وحديثاً ، ومعتمد كل من يؤلف في شرح الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، ولا سيما في الأحاديث المتفق عليها بين صحيح البخارى وغيره من كتب الأحاديث ، ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن على الصنعانى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ صاحب « نيل الأوطار » شرح « منتقى الأخبار » أن يشرح صحيح البخارى التزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال قولته المشهورة « لا حجر بعد الفتح » ، يقصد بالحديث التورية ، وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل في مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا : « إن شرح البخارى دين فى عنق الأمة ، فذلك إنما قالوه قطعاً قبل أن يؤلف الحافظ شرحه ، وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلداً ومقدمته فى مجلد كبير ، وقد طبع الشرح فى الهند وفى مصر وأجود طبعاته طبعة بولاق القديمة ، وإن كانت لم تسلم من بعض الأخطاء المطبعية ، وقد اعتنى العلامة صديق حسن خان بإحصاء هذه الأخطاء وذكرها فى الطبعة الهندية لهذا الشرح .

(٥) شرح العلامة الشيخ بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العيني الحنفى المولود سنة ٧٦٢ والمتوفى سنة ٨٥٥ ، وقد سمي شرحه « عمدة القارى » وهو شرح وسيط أفرد فيه بالكلام . تراجم الرواة وتباين الأنساب ، واللغات ، والإعراب ، والمعانى ، والبيان ، وهو منهج حسن يعنى القارىء عن الرجوع فى هذه المباحث التى عرض لها إلى كتب أخرى . هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية والفوائد المأخوذة من الأحاديث وسلوكه طريقة السؤال والجواب فى كثير من المسائل والمعارف . ومن حسناته أنه لا يهمل فى شرح الأحاديث المكررة ، ويذكر سياق الحديث بطوله عند

الشرح ، وليس من شك في أن في هذا تيسيراً على القارىء كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المعتمدة المشهورة ، وقد بدأ في تأليف شرحه سنة ٨٢١ في آخر رجب وفرغ منه في آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ ، وقد ذكروا أنه اعتمد في جزء كبير من كتابه على الشيخ العلامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني المتوفى سنة ٧٨٣ هـ .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر للعلامة ابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع واللغات والأنساب ، ونحو ذلك فقال بديهية : هذا شيء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقعت عليه قبله لكنى تركت النقل منه لكونه لم يتم وإنما كتب منه قطعة وخشيت من تعجبى بعد فراغها في الاسترسال ولهذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك وقد استمد في كتابه أيضاً من فتح البارى بحيث كان ينقل منه الورقة بكاملها ، وكان يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مؤلفه له ، ولكن مع هذا فالكتاب قيم وقد بذل فيه مؤلفه مجهوداً يشكر . ولئن امتاز شرح العيني بالتوسع في الأنساب واللغات والبيان والبديع ونحوها ، فقد امتاز شرح الحافظ بالصنعة الحديثية واستقراء الأسانيد والمتون بطريقة فنية والتوسع في وصل المعلقات والرد عما أثير حول الصحيح من مشكلات .

وقد كان بين الإمام العيني والحافظ ابن حجر ما يكون بين الأقران المتعاصرين ولهذا تعقب العيني الحافظ في مواضع من كتابه ، وأورد عليه اعتراضات ذكرها في شرحه من غير أن يصرح باسمه فيقول : قال بعضهم

وقد أجاب عن هذه الاعتراضات - إلا القليل منها فقد اخترتمه المنية قبل أن يجيب عنه - الحافظ ابن حجر في رسالة سماها « انتقاص

الاعتراض ، وهي مخطوطة وقد رزق شرح العيني هو الآخر القبول من العلماء وإن كان لم يبلغ مبلغ الفتح وقد طبع في مصر وفي اسطنبول في أحد عشر جزءاً .

(٦) شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصرى الشافعى المشهور بالقسطلانى صاحب المواهب اللدنية المتوفى سنة ٥٩٢٢هـ . وهو شرح وسط راعى فيه الاختصار عن سابقه ، وكثيرا ما يعتمد على كلام من سبقه ، ولا سيما صاحب الفتح ، وقد سمي شرحه « إرشاد السارى إلى صحيح البخارى » ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا فى ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصدا لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة فى منزلة الحديث النبوى وعناية الأمة به حفظا وجمعا وتدوينا .

وقد طبع مراراً منها طبعة على هامشها شرح صحيح مسلم للنووى ، ومنها طبعات أخرى على سبيل الاستقلال .

(٧) شرح العلامة الشيخ أبو الحسن بن عبد الهادى السندى ، نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة (١١٣٨) وهو إلى التعليقات أقرب منه إلى الشروح إذ اقتصر فيه على شرح ما هو غامض أو مشكل وهو موجز جدا ولكنه على إيجازه لا يخلو من فوائد قيمة ، وهو مطبوع على هامش إحدى طبعات الجامع الصحيح .

شروح أخرى لم تتم

(١) ومن شروحه التى لم تتم شرح الإمام النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ شرح قطعة منه إلى آخر كتاب الإيمان .

(٢) وشرح الحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤هـ شرح قطعة من أوله .

(٣) وشرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريني المتوفى سنة ٧٨٣ وهو الذي أشرنا إليه آنفاً

(٤) وشرح شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤) شرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان في نحو خمسين كراسة .

(٥) وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٩٩٥ شرح قطعة من أوله ووصل إلى كتاب الجوائز .
مختصراته :

وللجامع الصحيح مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي المتوفى سنة (٦٥٦) بالأسكندرية .

(٢) مختصر العارف بالله الصوفي القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمره الأندلسي المتوفى سنة (٦٩٥) وهو نحو ثلثمائة حديث وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وغايتها ، بمعرفه ما لها وما عليها » ، وهو شرح قيم سلك فيه مسلك العناية بالمعاني دون الألفاظ وهو شرح قيم فيه من التحقيقات والنكات البارعات ما لا تعثر عليه في غيره ، وقد ينقل منه الحافظ بن حجر في شرحه المشهور .

(٣) مختصر الشيخ العلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي المتوفى سنة (٧٧٩) وسماه « إرشاد السامع والقارئ المنتقى من صحيح البخاري »

(٤) مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣ حذف منه ما تكرر وجمع فيه ما تفرق (١١ - أعلام المحققين)

في الأبواب وحذف الأسانيد مقتصرًا على الصحابي ولم يذكر إلا ما كان مسندًا متصلًا ، وقد فرغ منه في شعبان سنة ٨٨٩ هـ

وقد شرحه شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوي الأزهرى وقد اعتمد في شرحه على شروح من تقدموه ولا سيما « فتح البارى » وشرحه أيضاً حسن صديق خان ملك بهوبال في الهند وكلا الشرحين مطبوع .

كتب أخرى

وقد ألفت كتب أخرى كثيرة تدور كلها في فلك الجامع الصحيح منها:

(١) كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى للقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ

(٢) وكتاب « التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » أى المشكلات النحوية واللغوية للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى صاحب الألفية المتوفى سنة (٦٧٢)

(٣) وكتاب « أسماء رجال البخارى » للإمام الشيخ أحمد بن محمد الكلاباذى المتوفى سنة (٣٩٨)

(٤) وكتاب « الإيفهام بما وقع فى البخارى من الإبهام » (١) لمؤلفه جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقى المتوفى سنة ٨٢٤

(٥) وكتاب « تعليق التعليق » للحافظ ابن حجر وله أيضاً « التشويق إلى وصل التعليق » .

(١) إبهام الراوى أن لا يذكر اسمه ولا يقبل حديث المهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصل وقد يراد بالإبهام ذكر الاسم أو السكينة دون النسبة ومثل هذا مقبول انظر المقدمة ج ١ ص ١٦٧ ، ١٨٤ وقد يراد به المهمات فى المتن وقد ألف فى كل ذلك الحافظ ابن حجر

نماذج من صحيح البخارى

باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) «أول حديث في صحيح البخارى» قال البخارى : حدثنا الحميدى

عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال : أخبرنى محمد بن ابراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول : سمعت عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — على المنبر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه ^(١) . »

(٢) باب حفظ العلم : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال : حدثنى

مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، ولو لا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثاً ، ثم يتلو : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى ، إلى قوله : « الرحيم » إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخواننا

(١) هكذا وقع فى جميع الأصول التى اتصلت عن البخارى بحذف أحد وجهى التقسيم وهو قوله : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد رواه البخارى من غير طريق الحميدى مستوفى (كتاب النكاح — باب من هاجر أو عمل خيراً لترويج امرأة فله ما نوى) ورواه الثقات الأئمة من طريق الحميدى تماماً مستوفى والظاهر أن الاختصار على هذا الشطر من الحديث من البخارى وآثر هذا حتى لا يكون زكياً لنفسه بالشطر الأول المحذوف وأشار بالمذكور إلى تهويض الأمر إلى ربه المطلع على سريره المجازى له على مقتضى نيته وقد اعتبر البخارى هذا الحديث بمثابة الخطبة للكتاب التى تنبئ عن مقصوده . فكأنه قال : قصدت جمع وحى السنة للتلقي عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدى وإنما اسكل أمرئ ما نوى ، فاكنتى بالتلويح عن التصريح .

من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أباهريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .

(٣) حدثنا أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال : حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذؤيب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قلت : يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال : « اسط رداءك فبسطته قال : فغرف بيديه ، ثم قال : مُضَمَّه فضمته فما نسيت شيئاً بعده . »

(٤) باب فضل الجماعة : حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد^(١) بسبع وعشرين درجة . »

(٥) باب اثنان فما فوقهما جماعة : حدثنا مسدد قال : حدثنا يزيد ابن زريع قال : حدثنا خالد عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما ثم ليؤمكما أكبركما . »

باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى : ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعسكرة والزهرى رضى الله عنهم وقال يحيى ابن سعيد الأنصارى : ما أدركت . فقهاء أرضنا إلا يسلبون في كل اثنتين من النهار :

(٦) حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعلمنا الاستخارة^(١) في الأمور كلها كما يعلننا السورة من القرآن ، يقول :
إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : « اللهم
إني استخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ،
فأنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن
كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال :
عاجل أمري ، وآجله فاقدره لي ، ويسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت
تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال في عاجل
أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني
قال : ويسمى حاجته » .

(٧) «باب ليس منا من شق الجيوب» : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان
حدثنا زيد اليارمي عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه
قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود ، وشق
الجيوب^(٢) ، ودعا بدعوى الجاهلية^(٣) » .

(٨) «باب كسب الرجل وعمله بيده» : حدثنا اسماعيل بن عبد الله
قال : حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عروة بن
الزبير أن عائشة - رضي الله عنها - قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق
قال : لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي ؛ وشغلت
بأمر المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف المسلمون فيه ،
(٩) حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن ثور عن خالد بن
معدان عن المقدم - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبيّ
الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده .

(١) طلب الخير من الله .

(٢) الجيب فتحة العنق من الثوب ، والمراد النهي عن تمزيق الثياب مطلقاً عند اللصائب .

(٣) مثل واجلاه ، ورازقاه ونحوها .

« باب خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم » .

(١٠) حدثنا محمد بن سنان ، حدثنا سليم ، حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله - رضی الله عنهما - قال : النبي صلى الله عليه وسلم : « مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون : لولا موضع اللبنة »

(١١) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة - رضی الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين » .

باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر »

(١٢) حدثنا اسحاق ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله ابن حذافة السهمي ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزق .

(١٣) حدثنا عثمان بن الهيثم ، حدثنا عوف عن الحسن عن أبي بكرة قال : لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم - أيام الجمل^(١) - بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم ، قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى^(٢) قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

(١) متعلق بقوله : نفعني الله لا بسمعتها .

(٢) هي بوراق بنت شيرويه .

(١٤) «باب عمل المرأة في بيت زوجها» : حدثنا مسدد، حدثنا يحيى عن شعبة قال : حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى ، حدثنا علي ، أن فاطمة - عليهما السلام - أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي^(١) ، وبلغها أنه جاءه رقيق ، فلم تصادفه ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته عائشة قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال علي مكانكما ، فجاء فقعده بيني وبينها حتى وجدت برد قدميه علي بطني فقال : ألا أدلكما علي خير مما سألتما إذا أخذتما مضاجعكما أو أوتيتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم .

(١٥) «باب خدمة الرجل في أهله» : حدثنا محمد بن عرعرة ، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم عن الأسود عن يزيد سألتُ عائشة رضی الله عنها : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت ؟ قالت : كان في مهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج .

«باب إذا لم يتفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف» .

(١٦) حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف .

«باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة» .

(١٧) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ما يطبخ بها الحب .

قال : «خير نساء ركنن الإبل نساء قريش، وقال الآخر صالح نساء قريش»
أحناه علي ولد في صغره وأرعاه علي زوج في ذات يده ، ، ويذكر عن
معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .
« باب عقوق الوالدين من الكبائر » .

(١٨) حدثني اسحاق ، حدثنا خالد الواسطي عن الجريري عن عبد الرحمن
ابن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا بلى يا رسول الله ، قال : الإشراف بالله ،
وعقوق الوالدين ، وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور ،
وشهادة الزور . ألا وقول الزور ، وشهادة الزور ، فما زال يقولها حتى
قلت : لا يسكت » .

(١٩) «باب فضل من بسط له في الرزق بصلة الرحم» : حدثني ابراهيم
ابن المنذر ، حدثنا محمد بن معن قال : حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « من سره أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأله في أثره
فليصل رحمه » .

(٢٠) «باب رحمة الولد وتقبيله ومعاذته» : وقال ثابت عن أنس : « أخذ
النبي صلى الله عليه وسلم إبراهيم فقبله وشمّه » حدثنا موسى بن اسماعيل ،
حدثنا مهدي « حدثنا ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعم قال : « كنت شاهداً
لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض فقال : بمن أنت ؟ فقال من أهل
العراق ، قال انظروا إلى هذا ، يسألني عن دم البعوض ، وقد قتلوا
ابن النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
« هم لم يجاتئ ^(٢) من الدنيا » .

(١) هو الحسين بن علي رضي الله عنهما

(٢) يريد الحسن والحسين وفي التعبير بالريحانة من اللعاني ما تقصر عنه العبارة .

(٢١) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ، حدثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « كَبَّلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالسا فقال الأقرع : إن لى عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : من لا يرحم لا يرحم . »
(٢٢) « باب الساعى على الأرملة » : حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال : حدثنى مالك عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الساعى على الأرملة والمسكين ، كالمجاهد فى سبيل الله ، أو كالذى يصوم النهار ، ويقوم الليل . »

(٢٣) « باب فضل من يعول يتيما » : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال : حدثنى عبد العزيز بن أبي حازم قال : حدثنى أبى قال سمعت سهل ابن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا ، وقال بأصغيه السبابة والوسطى . »

(٢٤) « باب الفأل » : حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، « لا طيرة ^(١) ، وخيرها الفأل ، قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم . »
(٢٥) باب « المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال . »

حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا غُندَرٌ ، حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال . »

(٢٦) « باب قص الشارب » : وكان ابن عمر يخفى ^(٢) شاربته حتى يُنظر

(١) الطيرة : التشاؤم بأصوات الحيوانات والطيور وحركاتها ونحوها

(٢) من الثلاثى أو الرباعى وهو الإزالة .

إلى بياض الجلد ويأخذ هذين يعنى بين الشارب واللحية ، حدثنا المسكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع قال أصحابنا عن المسكى عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من الفطرة قص الشارب » .

(٢٧) حدثنا على حدثنا سفيان قال: الزهرى حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية^(١) : « الفطرة خمس أو خمس من الفطرة الختان ، والاستحداد^(٢) ، ونتف الأبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب » .

(٢٨) « باب ما ينهى من السباب واللعن » ، حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » تابعه عنده^(٣) عن شعبة .

(٢٩) حدثني عمر بن حفص ، حدثنا أبى حدثنا الأعمش عن المعروف عن أبى ذر قال : رأيت عليه برداً ، وعلى غلامه برداً فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة وأعطيته ثوباً آخر فقال : كان بينى وبين رجل كلام وكانت أمه أعممية فلت منها فذكرنى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لى : أسأيت فلانا ؟ قلت : نعم قال أفنلت من أمته ؟ قلت : نعم قال : إنك امرؤ فيك جاهلية قلت على حين ساعى هذه من كبر السن ؟ قال نعم هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه ؛ فليحنه عليه » .

(١) يعنى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى هو ابن المدبني وقائل قال : سفيان

(٢) استعمل الحديدية أى الموسى فى حلق العانة

(٣) عنده هو محمد بن جعفر روفه عن شعبة بالإسناد المذكور

(٣٠) «باب فضل من ترك الفواحش»: حدثنا محمد بن سلام ، أخبرنا عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «سبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه ، ورجل قلبه معلق في المسجد ، ورجلان تحابا في الله ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

(٣١) «باب السمع والطاعة»: حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة » .

(٣٢) حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

(٣٣) «باب ما يذكر في الذات والبعوت وأسماى الله » : حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت أبا صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلى شبرا تقرب إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلى ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني يمشى أتيته هرولة » .

(٣٤) «باب قول الله تعالى : «ونضع الموازين القسط» وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن» .

حدثني أحمد بن إسكاب حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كلبتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » (١)

(١) من لطائف البخارى أنه اختتمه بمحدث النسييح والحمد وهاتان الكلمتان جاء معناها في ختام دعاء أهل الجنة . قال تعالى : « دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » .
وابن إسكاب هو أبو عبد الله الصفاء الحضرمي نزيل مصر قال البخارى : آخر في لبقته بمصر سنة سبع عشرة يعنى : ومائتين وأرخ ابن حبان وفاته فيها .

«الإمام مسلم بن الحجاج»

٢٠٦ — ٢٦١ هـ

نسبه : — هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد ابن كوشاذ القشيري نسباً النسابوري^(١) بلداً ، صاحب الصحيح والمؤلفات القيمة في علم الحديث ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان ، وقد اختلفت في سنة ولادته فقيل سنة مائتين واثنين وقيل : وأربع وقيل : وست وهذا الأخير هو الصحيح في ولادته كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله في كتابه « علماء الأمصار » .

حياته وارتحاله في سبيل العلم :

وقد كانت حياته حافلة بجلائل الأعمال والارتحال في سبيل الحديث والرواية ، فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر وغيرها من الأقطار ، وقد ابتداء سماعه للحديث في سن مبكرة وكان أول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين وقد لقي في رحلاته كثيراً من أئمة العلم وأخذ عنهم ، فسمع بخراسان يحيى بن يحيى ، واسحق بن راهويه وآخرين ، وبالري محمد بن مهران وأبا عنسان وآخرين ، وبالعراق ابن حنبل وعبد الله بن مسيلة وآخرين ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى وآخرين .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من أهلها ، وكان آخر قدمه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين ، ولما قدم الإمام البخارى نيسابور كان مسلم يكثر التردد عليه واستفاد منه ، وكان يعرف له فضله ، ولما وقعت الفتنة بين البخارى والذهلى انحاز إلى البخارى حتى كان هذا سبباً للقطيعة بينه

(١) قشير مصفرا قبيلة معروفة من قبائل العرب ، ونيسابور بلد بخراسان .

وبين الذملي ولم يخرج له في صحيحه ولا غيره شيئاً مع أنه من شيوخه وكذلك صنع مع البخارى فلم يرو عنه في صحيحه مع أنه من شيوخه أيضاً، وبعد هذه الحياة المباركة توفي عشية يوم الأحد ودفن « بنصر آباد » ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه : وللإمام مسلم شيوخ كثيرون لا يحصيهم العد منهم يحيى بن يحيى النيسابورى ، وأحمد بن حنبل ، واسحق بن راهوية وعبد الله بن مسleme القعنبى، وعثمان وأبو بكر ابن أبى شيبة وشيبان بن فروخ ، وحرملة بن يحيى صاحب الشافعى ، ومحمد بن المنفى ومحمد بن يسار ، ومحمد بن مهران ابن سلمة المرادى وغيرهم كثيرون .

من روى عنه :

وروى عنه أئمة أجلاء - ومنهم من هو من أقرانه - من أعيانهم أبو حاتم الرازى وموسى بن هرون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر بن خزيمة ، ويحيى بن صاعد ، وأبو عوانة الإسفراينى ، وأبو عيسى الترمذى وقد روى عنه حديثاً واحداً وهو حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احصوا هلال شعبان لرمضان » (١) ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملى ، وأبو العباس محمد بن اسحاق بن السراج ، ومن أخص تلامذته ابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد - وهو راوية (٢) صحيح مسلم - وغيرهم كثيرون .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لئن كان البخارى هو المجلى فى مضمار الحديث الصحيح والعلم يعلى

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٣ (٢) التناء للمبالغة أى الذى بلغ الغاية فى تحمله وروايته وإن كان رواه كثيرون غيره

الأحاديث ، وسعة الحفظ والإحاطة بها فقد كان مسلم هو المصلي وتاليه في العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تلميذه وخريججه . قال الخطيب البغدادي : « إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه » وقد حظى الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم ، روى الخطيب بسنده عن أحمد بن سلمة قال : « رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما وقال : اسحق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » ، وقال اسحق بن راهوية وقد ذكر مسلماً : أى رجل يكون هذا وقال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالري ، وقال أبو قريش الحفاظ : حفاظ الدنيا أربعة : فذكر منهم مسلماً^(١) ومراده الممتازون وإلا فالحفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

- (١) الجامع الصحيح
- (٢) كتاب « الجامع على الأبواب » قال الحاكم : رأيت بعضه
- (٣) المسند الكبير على الرجال (٤) كتاب الأسماء والكنى
- (٥) كتاب التمييز (٦) كتاب العلل
- (٧) كتاب الوجدان (٨) كتاب الأفراد
- (٩) كتاب الأقران (١٠) كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل
- (١١) كتاب حديث عمرو بن شعيب
- (١٢) كتاب الانتفاع بأهلب السباع^(٢)
- (١٣) كتاب مشايخ الثوري (١٤) كتاب مشايخ شعبة
- (١٥) كتاب المخضمين (١٦) كتاب من ليس له إلا راو واحد

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) أهلب بضم الهمزة والهاء جمع لهاب وهو الجله :

(١٧) كتاب الطبقات (١٨) كتاب أولاد الصحابة

(١٩) كتاب أفراد الشاميين (٢٠) كتاب أوهام المحدثين^(١)

وأجل هذه الكتب التي استحق به الشهرة وأعظمها نفعاً « الجامع الصحيح »

صحيح الإمام مسلم :

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ،
واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول ، وقد بالغ الإمام مسلم في
البحث والتحرى عن الرجال والتمحيص للرويات والموازنة بينها والتوفيق
في تحرير الألفاظ والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة
الكاملة التي ينشدها باحث بذل الوسع ، وبلغ غاية الجهد ، وليس أدل على
هذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة روى عنه أنه قال : « صنفت
هذا الحديث من ثلثمائة ألف حديث مسموعة » والكتاب ثمرة حياة مباركة
استغلها صاحبها في السفر والارتحال ، والكد والجهد ، والجمع والحفظ
والكتابة ، حتى جاء كما ترى صحة وتهذيباً وتنسيقاً ، وقد مكث هو وبعض
تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه في خمس عشرة سنة ، روى عن
أحمد بن سلمة أنه قال : « كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة
وهو اثنا عشر ألف حديث » .

فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول — تحدثنا بنعمة
ربه عليه — : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائة سنة ما كان
مدارهم إلا على هذا المسند » ، ويدل على شدة تحريه ، واستيقاظه من الروايات
قوله : « ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئاً
إلا بحجة » .

سماحة الإمام في البحث :

ولم يكن مسلم متعصبا لرأيه كما هو شأن أهل التعنت والغرور بل كان يتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين يتبعون الحق ولا عليهم لو ظهر على لسان أى شخص كان ولا يرون غضاضة في الرجوع إلى الحق إذا ظهر بل يعتبرونه فضيلة .

ولذلك لما فرغ من تأليف صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوى الشريف روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلما يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته .

شروط مسلم في صحيحه :

قدمنا فى أثناء الكلام على صحيح البخارى مقالة الإمام المقدسى فى شروط الشيخين فى صحيحها وما قاله الحازمى فى شروطهما وضرنا لذلك مثلا بأصحاب الزهرى ، وأنهم على خمس طبقات ، وأن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى إستيعابا ومن أحاديث الطبقة الثانية انتقاء ، وأن مسلم يخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة على غرار ما يفعل البخارى فى الثانية ومقتضى ذلك أن مسلما يرتضى من الشروط ما هو دون شروط البخارى وقد ورد عن مسلم أنه قال فى كتاب الصلاة من صحيحه : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه »^(١) ولكن العلماء لم يسلبوا له هذه العبارة وقالوا : كيف يقول هذا ؟ وفى صحيحه أحاديث غير متفق على صحتها كالأحاديث المنتقدة عليه وقد أجاب عن ذلك العلامة ابن الصلاح فقال : « وجوابه من وجهين أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فى شروط

(١) «شرح النووى ج ٤ ص ١٢٢ .

الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم
يعنى أنه قال ذلك باعتبار غلبة ظنه وما وصل إليه اجتهاده .

والثاني أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلف الثقات فيه في نفس
الحديث متناً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض
رواته . وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث
أبي هريرة فإذا قرأ فأنتوا هل هو صحيح؟ فقال : هو عندي صحيح ، فقبل
لم لم تضعه ههنا ؟ فأجاب بالكلام المذكور ، وقال بعض العلماء : أراد
مسلم بمقالته إجماع أربعة من الحفاظ خاصة وهم أحمد بن حنبل ، ويحيى
ابن معين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور الخراساني .

وقال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح : شرط مسلم رحمه الله تعالى
في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله
إلى منتهاه سالمأ من الشذوذ والعلة قال : وهذا حد الصحيح فكل حديث
اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث
وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء
شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف في اشتراطه ، كما إذا كان بعض
الرواة مستورا أو كان الحديث مرسلا ، وقد يكون سبب اختلافهم أنه
هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب في ذلك ،
كما إذا كان الحديث في رواته من اختلف في كونه من شرط الصحيح ،
فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المسكي مثلا
أو سهيل بن أبي صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة
قالوا فيه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط
البخارى لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعترقة
ولم يثبت عند البخارى ذلك فيهم (١) . . .

وقد وضع لنا مسلم في مقدمة صحيحه المنهج الذي سار عليه في تخرج الأحاديث واعتماد الرجال^(١) ذلك أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام «الأول» ما رواه الحفاظ المتقنون . و «الثاني» ما رواه المستورون المتوسطون في الحفاظ والإتقان و «الثالث» ما رواه الضعفاء والمتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأما الثالث فلا يعرج عليه ولا يلتفت إليه، وهذا الذي ذكره مسلم يؤيد ما ذكره الحازمي سابقاً وأشرنا إليه آنفاً .

ومع أن كلام مسلم صريح في أنه أخرج من أحاديث الطبقة الثانية فقد حاول بعض الأئمة أن يبرروا أنه لم يخرج من أحاديثهم شيئاً فقال الإمامان الحفاظان الحاكم والبيهقي — رحمهما الله — إن المنية اخترمت مسلماً — رحمه الله — قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول ولكن الحق خلاف ما قالوا وأنه يخرج حديث الطبقتين ، وإليك كلام خير بصحيح مسلم وهو الإمام القاضي عياض — رحمه الله — قال: «وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبي عبد الله وتابعوه عليه ، وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد ، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس — كما قال — فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والاتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطى العلم ، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمة ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين الأولين وأتى بأسانيد الثانية منها على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب الأول شيئاً^(٢) . . .»

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٣ .

والظاهر أن الحاكم تأول كلام مسلم على أنه يريد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة . ولكن ليس ذلك مراد مسلم .

ومهما يكن من شيء فشرط مسلم دون شروط البخارى ، وقد استفدنا من طريقته أحاديث صحيحة في التشريع والآداب والمواعظ ما كنا نقف عليها لو أنه شدد في الشروط وبالغ .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة وذلك أنه يجمع المتون كلها بطرقها في موضع ولا يفرقها في الأبواب ولا يقطعها في تراجم متعددة كما صنع البخارى ولا يكررها « إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك ؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام . فلا بد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ، ولكن تفصيله ربما عسر من جملة فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم ، فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملة من غير حاجة منا إليه . فلا نتولى فعله إن شاء الله ،^(١) . ومعنى هذا أنه لا يكرر الحديث بجملة أو يأتي ببعضه دون بعض إلا قليلا .

وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد إلى جمع الأحاديث بيان فقهاها واستنباط الأحكام والآداب منها . أما البخارى فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التى سلكها . ومن هذه الخصائص التدقيق فى الألفاظ والمحافظة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو غيره فى لفظة

(١) هذا النص من كلام مسلم فى مقدمة صحيحه ص ٤٩ .

والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه وكذلك إذا قال راو حدثنا وقال آخر أخبرنا (١) بين الخلاف في ذلك وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكان هناك مغايرة في بعض الألفاظ فإنه بين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، وكثيرا ما تجد في صحيحه «واللفظ لفلان» وهذا غاية الدقة والأمانة في النقل اللتين امتاز بهما كثير من أئمة علم الحديث .
التحويل :

وكذلك سلك مسلك الإيجاز في كتابه بالجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد وذكر غير المتفق عليه من الرجال وهو ما يعرف بالتحويل وقد أكثر من هذه الطريقة مسلم في صحيحه ورمز إلى ذلك . بحرف « ح » (٢) وأما البخارى فلم يأت به في صحيحه إلا على قلة وأيضاً قد حرص أن لا يذكر في كتابه إلا الأحاديث المسندة المرفوعة فلذلك لم يذكر مع الأحاديث المرفوعة أقوال الصحابة والتابعين فليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث سرداً .
التعليق :

وكذلك لم يذكر في كتابه من التعليق فليس فيه منها إلا إثنا عشر موضعاً وهي في المتابعات لا الأصول وقد ذكرها الإمام النووي في مقدمة شرحه (٣) وقد اعتبروا من التعليق ذكر الراوى بطريق الإبهام مثل حدثني

(١) الذى عليه مسلم وجماعة التفرقة بين حدثنا وأخبرنا فالأولى لما سمع من لفظ الشيخ والثانية لما قرئ عليه .

(٢) الذى عليه جهود المحدثين أنها رمز إلى التحول والانتقال من إسناد إلى إسناد آخر وعلى القارىء للصحيح إذا انتهى إليها أن يقول « ح » فينطق بالحرف ويستمر في قراءته وقيل : لأنها رمز إلى قوله « الحديث » وأهل المغرب يقولون إذا وصلوا إليها « الحديث » وقيل : إشارة إلى لفظ « صح » وحسنت كتابتها ههنا لثلاثيتم أنه سقط متن الإسناد الأول والمختار هو الأول وإنما يصنع الإمام مسلم هذا في كتابه فيما إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر وبين الإسنادين أو الأسانيد اتفاق في بعض الرواة وتغاير في البعض فيذكر موضع الاختلاف حتى إذا وصل إلى موضع الاتفاق يحول إلى إسناد آخر وهكذا حتى إذا ما استوعب الأسانيد ذكر الرواة المتفق عليهم في الروايات وفي التحويل لإيجاز واختصار فبدلاً من أن يسوق كل رواية على حدة يوجز بهذا التحويل .

(٣) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ١٨ .

بعض أصحابنا ونحوه قال النووي — رحمه الله — « وليس شئ من هذا —
والحمد لله — مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح بل هي موصولة من
جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ، ففي نفس
الكتاب وصلها ، فاكتفى بذلك معروفا عند أهل الحديث »

ومن لطائف مسلم في صحيحه ما يصنعه في رواية حديث من صحيفة همام
ابن منبه التي رواها عبد الرزاق عن معمر عنه فإنه يذكر الإسناد ثم يقول:
فذكر أحاديث منها ويذكر الحديث الذي يريده ومثل ذلك قوله حدثنا
محمد بن رافع قال حدثنا عبد الرزاق — حدثنا معمر عن همام قال : هذا
ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث
منها : (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا توضع أحكم فليستشق »
الحديث وهذا غاية التحري والإتقان ، ومن تحريه أيضا وورعه وأمانته
أنه إذا ذكر بعض الرواة باسمه من غير نسبه أو بكنيته فإنه يبين نسبه بما
يدل على أنه منه بلفظ يعنى تارة و بلفظ وهو ابن فلان تارة أخرى مثل
قوله : حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان — يعنى ابن بلال — عن
يحيى — وهو ابن سعيد — (٢) وذلك لكونه لم يقع في روايته منسوبا

(١) والسبب في هذه الدقة والتحري أن النسخ المشهورة المثلثة على أحاديث باسناد
واحد كنسخة همام بن منبه المشار إليها ونحوها من النسخ والأجزاء منهم من يجدد ذكر
الإسناد عند نقلها في أول كل حديث منها وهو الأخط ، ومنهم من يكتب في ذكر الإسناد
في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويقول في كل حديث
بعده وبالإسناد أو به وذلك هو الأغلب الأكثر فاذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه
تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالإسناد المذكور في أولها جاز له ذلك عند
الأكثرين ومن المحدثين من أبى أفراد شئ من تلك الأحاديث بالإسناد الأول ورآه
تدليسا وعلى هذا الرأي فعلى من يريد أن يروى حديثا منها بالسند الأول أن يبين كما فعل
مسلم ، وأما الإمام البخارى فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويعطف عليه الحديث الذى
ساق الإسناد لأجله كما فعل في كتاب الطهارة فقد ذكر حديث « نحو الآخرون السابقون »
وقال : « لا يبول أحدكم في الماء الدائم » فأشكك على قوم المناسبة بين الحديثين وركبوا في
المناسبة كل صعب وليس مراده إلا ما ذكرنا وتارة يقتصر على الحديث الذى يريده وكأنه
أراد بيان أن كلا من الأمرين جائز (انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٧) .
(٢) وقد أجمع هذا الصنيع الإمام البخارى في صحيحه .

فلو نسبته من غير بيان لكان مخبراً عن شيخه أنه أخبره بنسبه مع أنه لم يخبره ، ومع أنه لو لم يبين أن النسبة منه لما كان هناك أى ضرر ما لاقى السند ولا فى المتن ولكنها الأمانة والدقة الفائقتان . هذا وهناك غير هذه الدقائق والفوائد كثير تظهر لمن يدرس الكتاب ؛ ويلهمه له الوقوف على محاسنه ومزاياه . قال الإمام النووى - رحمه الله - : « ومن حقق نظره فى صحيح مسلم - رحمه الله - واطلع على ما أودعه فى أسانيد و ترتيبه وحسن سياقاته وبديع طريقته . من نفائس التحقيق . وجواهر التدقيق ، وأنواع الورع والاحتياط والتحرى فى الرواية . وتلخيص الطرق واختصارها . وضبط متفرقاتها وانتشارها ، وكثرة اطلاعه ، واتساع روايته . وغير ذلك من المحاسن والأعجوبات . واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره . » ذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »

ولصحيح مسلم مقدمة قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرج منه فى صحيحه منها وأحوال الرواة والكشف عن معابهم وبيان حرمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والحث على التثبت فى الرواية والنهى عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين وبيان أن الاسناد من الدين وأفاض فى بيان الاحتجاج بالحديث المعنعن وهى تعتبر من المؤلفات القيمة المبكرة فى علم أصول الحديث .

تراجم الكتاب :

وما ينبغى أن يعلم أن مسلماً لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه فى قوة المترجم ولذا نجد النسخ القديمة ليس فيها شئ من ذكر التراجم للأبواب ، ولعل مسلماً فعل ذلك حتى لا يطول الكتاب أو يشهد القارى ذهنه ويعمل فكره فى البحث والاستنباط ، وما تراه من ذكر التراجم

والأبواب في بعض النسخ المطبوعة فليس ذلك من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح .

وفي هذه التراجم الجيد والردىء وأحسن من وضع له التراجم وبوب الأبواب الإمام النووى في شرحه فكان على بينة من ذلك . قال النووى : « وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد ، وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة ؛ وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك وأنا إن شاء الله تعالى أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها ، ونعما فعل الإمام النووى فقد ذلل الصعب وقرب البعيد وسهل الاستفادة للباحث والمستدل

عدد أحاديثه :

ذكر الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بسنده عن أبي قريش الحافظ قال: كنت عند أبي زرعة الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح قال أبو زرعة : فلن ترك الباقي ؟ وقد علق على هذا الشيخ ابن الصلاح فقال: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات ، وقد سمعت أنفاً قول أحمد بن سلية : إنه اثنا عشر ألف حديث ولعله أراد بالمكرر

وقد وهم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين فى ضحى الإسلام^(١) حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً وهذه العدة إنما ذكروها فى صحيح البخارى لا فى مسلم ؛ وقد بينت فيما سبق عدم صحة هذا العدد بالنسبة لصحيح البخارى أيضاً

وعسى أن يقبض الله سبحانه وتعالى لهذا الصحيح من يقوم بعد أحاديثه من أهل هذا الفن على غرار ما صنع الحافظ ابن حجر فى عد أحاديث الجامع الصحيح للبخارى

الرجال الذين طعن فيهم في صحيح مسلم

انتقد بعض العلماء مسلماً في تخريجه في صحيحه عن رجال ضعفاء متوسطين ليسوا على شرطه منهم من شاركه البخارى فيهم . ومنهم من انفرد بهم . وعدة هؤلاء مائة وستون رجلاً .

وقد عرض لهذا الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح وأجاب عن ذلك جواباً إجمالياً من وجوه . وهاك خلاصتها مع التوضيح :

(١) أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، والأناظر تختلف ، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسراً للسبب وإلا فلا يقبل الجرح لأن بعض العلماء قد يجرح بما لا يستحق الجرح كما أسلفنا سابقاً

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره : ما احتج البخارى ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب . ولعلك على ذكر مما ذكرناه عن الحافظ ابن حجر في رد ما انتقد على البخارى

(٢) أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد ، لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً باسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبعه بآه سناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه ، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح ، منهم مطرا لوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن اسحاق بن يسار — صاحب السيرة — وعبد الله بن عمر العمري ؛ والنعمان بن راشد وأشباههم أقول : ولعل مراد الشيخ أن الغالب والكثير أن يكون من انتقد من

الرجال في المتابعات والشواهد وإلا فهناك بعض من طعن فيهم
قد خرج له في الأصول ولكن على قلة وندرة

(٣) أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه
باحتلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن يقضته وقوة
عقله وذلك كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب
فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج
مسلم من مصر فهو في ذلك مثل سعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق
وغيرهما ممن اختلط آخراً ؛ ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج
في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .

(٤) أن يعملوا بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية
الثقات ولكن نازل فيقتصر على العالی ولا يطيل بإضافة النازل
إليه (١) مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك وهذا الوجه مما اعتذر
به مسلم لما اعترض عليه ببعض الرواة الذين خرج لهم . روى عن سعيد
ابن عمرو البرذعي أنه حضر أبازرعه الرازي وقد ذكر صحيح مسلم
وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير
وأحمد بن عيسى المصرى وأشباههم قال سعيد : فلما رجعت إلى نيسابور
ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة . فقال لي مسلم : إنما أدخلت من حديث
أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم — يعني بما هو
معروف عند أهل الحديث — إلا أنه ربما وقع لي عنهم بارتفاع ويكون
عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقصر على ذلك — يعني

(١) العلو والنزول من مصطلحات فن أصول الحديث ، فإذا روى إمام الحديث باسناد
عدد رجاله خمسة مثلاً ثم رواه بعينه ولكن باسناد آخر عدد رجاله أربعة قيل : لأنه علا
بواحد في الرواية الثانية ، فإذا روله باسناد آخر عدد رجاله ستة قيل لأنه نزل ، والعلو من
الأمر المرغوب فيها عند أئمة الحديث بخلاف النزول فهو مرغوب عنه .

رواية من روى عنهم بارتفاع — وأصل الحديث معروف من
رواية الثقات. قال الشيخ ابن الصلاح : وفيما ذكرته دليل على أن من حكم
لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند
مسلم فقد غفل وأخطأ ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى
عنه على ما بيناه من الوجوه في الرد وأنه على أقسام (١)

ومن أراد زيادة فليرجع إلى ما كتبه الحافظ ابن حجر في مقدمته في
الرد على الاعتراضات التي وجهت إلى بعض رجال الصحيح فإن فيهم من
هو من رجال مسلم في صحيحه وسيتين مصداق ما ذكره العلامة ابن الصلاح
في إجاباته

الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم

جملة الأحاديث المنتقدة على الصحيحين مائتان وعشرة أحاديث انفرد
البخارى بثمانية وسبعين واشتركا في اثنين وثلاثين حديثا وانفرد مسلم بالباقي
وهو مائة حديث أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في
مقدمته . وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووي في شرحه ،
وجل الانتقادات الجواب عنها يسير سهل مثل وضع راو ثقة مكان راو
ثقة أيضا أو الاختلاف بالزيادة والنقصان أو بالوصل والرفع أو الرواية
بالعننة من المدلس أو نحوها ومن أمثلة ذلك ما رواه مسلم في صحيحه (٢) قال

حدثنا محمد بن المثني حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن
سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب خطب
يوم الجمعة فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر .. ، الحديث .
قال الإمام النووي : « وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال

(١) شرح النووي على مسلم ج ١ ص ٢٥ — ٢٦ .

(٢) مسلم بشرح النووي ج ٥ ص ٥١ .

خالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم « منصور بن المعتمر » و « حصين بن عبد الرحمن » و « عمر بن مرة » فرووه عن سالم عن عمر منقطعا — يعني من غير ذكر معدان . قال الدارقطني : وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه مدلس . ولم يذكر فيه سماعه من سالم فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه قال الإمام النووي : هذا الاستدراك مردود لأن قتادة وإن كان مدلسا فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح أن مارواه البخارى ومسلم عن المدلسين وعنعنوه — يعني روهه بالعنعنة (١) فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث من عنعنه عنه وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم (٢) وغيره سماعه من طريق آخر متصلا به ، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعنعنته كما سبق بيانه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح . ولا شك عندنا في أن مسلما — رحمه الله تعالى — يعلم هذه القاعدة ، ويعلم تدليس قتادة فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدانا من غير أن يكون له ذكر والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس وإنما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها . والعجب من الدارقطني — رحمه الله تعالى — في كونه جعل التدليس موجبا لا اختراع رجل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذى محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية وبالله التوفيق »

وبعض الانتقادات في الجواب عنها تكلف . وقد يكون الحق فيها مع الناقد ولكنها قليلة جدا ومن ذلك حديث أبي سفيان ابن حرب — رضى الله عنه — في تزويج أم حبيبة للنبي صلى الله عليه

(١) الرواية بلفظ « عن » مثل فلان عن فلان .

(٢) ولذلك كثيرا ما يكرر مسلم بعض الأسانيد لا لشيء إلا ليبين سماع من روى بالعنعنة من فوقه .

وسلم مع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل ذلك وهي بالحبشة ووكل النجاشي في العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم . إذ هو من مسلمة الفتح فقد وهم في هذا بعض رواه قطعا . وحديث أبي هريرة مرفوعا « خلق الله التربة يوم السبت » الحديث وفيه خلق السماوات والأرضين وما بينهما في سبعة أيام والرفع غلط والصحيح وقفه على أبي هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من الإسرائيليات ، كما نبه إلى ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقادها

وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر فقد أعلن بعض الحفاظ واعتبروه غلطاً ولكن مما يقلل الخطب في هذا أن مسلماً خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفي كل ركعة ركع ركوعين فحسب (١) ، (٢)

ومهما يكن من شيء فهي هنات قليلة جدا لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التي خرجها في الصحيح ولم يرد عليها أي نقد

وهكذا يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب في جملة على درجة عالية من الصحة ، وأنه من كتب السنة ودواوينها المعتمدة . وأن نقدا الناقدين إنما هو لأن مسلماً قد نزل في هذه الأحاديث عن درجة ما التزمه في كتابه وليس معنى هذا أن أحدا من الناقدين قال : إن فيه أحاديث موضوعة أو ضعيفة على معنى ضعف روايتها وعدم عدالتهم كما يزعم بعض المرءفين وأعداء السنن والأحاديث . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

(١) زاد للماد في هدى خير العباد ج ١ ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) وقد أجاز بعض الفقهاء الحديثين وغيرهم عن هذا بأن الكسوف كان يختلف طولاً وقصراً فإذا قصر ركع ركوعين في كل ركعة ، وإذا طال ركع أكثر وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحاديث الزيادة بعض الصحابة والفقهاء .

هل استوعب الصحيح الصحيحان

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح ولا التزاما ذلك قط روى عن الإمام البخارى أنه قال : « ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحح. وتركته من الصحاح لملال الطول » ، وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح » ،

وقال مسلم في صحيحه : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا — يعنى في كتابه الصحيح — إنما وضعت ما أجمعوا عليه » ،

وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح . وأيضا فهناك أحاديث كثيرة صحيحة موجودة في كتب السنن الأربعة لم يخرجها ولا أحدهما . وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيرا من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضا وليست عندهما ولا عند أحدهما .

وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابا كبيرا مما فاتهما وهو وإن لم يكن مصيبا في كل ما استدركه عليهما فإنه يخلص له منه صحيح كبير^(١) وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط ومسند أبي يعلى والبخاري وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه^(٢)

ومن ثم يقين لنا أن ما قاله الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم^(٣) : « قل ما يفوت البخارى ومسلما من الأحاديث الصحيحة — فيه تساهل وأن الحق خلاف ذلك وأن هناك أحاديث كثيرة صحيحة ليست

(١) لست الآن في مقام تحقيق ذلك وعندما تتكلم عن الحاكم ستعرض لسلك ذلك بالتفصيل .

(٢) الباعث الحديث من ١٤ .

(٣) هو شيخ الحاكم أبو عبد الله صاحب « المشهور » .

في الصحيحين . وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثاً صحيحاً أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس في الصحيحين ولعل هذا هو السر في أن بعض الأمة قد عاب مسلماً على تأليف كتابه الصحيح ، فقد روى عن أبي زرعة الرازي أنه قال : إن هذه الطريقة تتبع لأهل البدع أن يحدوا السبيل إلى المعارضة إذا احتج عليهم بحديث يقولون : ليس هذا من كتاب الصحيح ، وكذلك عاتبه وغضب منه أبو عبدالله محمد بن مسلم بن واره وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة فقال له مسلم : « إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب ضعيف ولكن إنما خرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندى وعند من يكتبه عنى ، ولا يرتاب في صحته » ، فقبل عذره واستصوب رأيه (١)

ونما فعل الشيخان في صحيحهما فقد يسرا على الباحث وذلا الطريق للمستفيد ولا يقلل من قيمة العمل الجد المفيد أن يتخذ منه بعض الناس وسيلة للتزوير والتبليس والتهرب من الحق

المستخرجات على الصحيحين :

المستخرج (٢) في اصطلاح المحدثين : أن يعمد إمام إلى كتاب من الكتب المعروفة فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخة أو من فوقه والكتاب يسمى المستخرج بفتح الراء

قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يواصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة إلى أن قال :

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٦٠ - ٦٣ .

(٢) وقد يقال : الخرج كما وقع في عبارة ابن الصلاح في مقدمته والنووي في مقدمة شرح مسلم مأخوذ من الامتخراج بمعنى الاستنباط وذلك لاستنباط مؤلفه للطرق المتعلقة بأحاديث الكتاب المستخرج عليه .

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، ويستفاد من هذه الكتب المستخرجة ثلاث فوائد .

(١) علو الإسناد وذلك لأن مصنف المستخرج لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق التى رواه به المستخرج ، مثاله : أن أبا نعيم لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين ، وكذا لوروى حديثاً فى مسند الطيالسى من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه ، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين (١) .

(٢) الزيادة فى قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمت فى بعض الاحاديث يثبت صحتها بهذه التخارج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت .

(٣) تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض .

وهذه المستخرجات منها ما هو على صحيح البخارى . ومنها ما هو على صحيح مسلم . فمن الأول المستخرج لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلى م (٣٧١) ، والمستخرج لأبى نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانى المتوفى سنة (٤٣٠) والمستخرج لأبى بكر أحمد بن محمد البرقانى شيخ الفقهاء والمحدثين المتوفى سنة (٤٢٥) ومن الثانى المستخرج لأحمد بن حمدان النيسابورى المتوفى سنة (٣١١) والمستخرج لأبى عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفرائينى المتوفى سنة (٣١٦) والمستخرج لأبى نعيم الأصبهانى السابق .

قال ابن الصلاح : (١) ولم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم .

وهكذا ما أخرج المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبرى للبيهقي ، وشرح السنة لأبي محمد البغوى وغيرهما مما قالوا فيه : أخرج البخارى أو مسلم فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى .

وإذا كان الأمر على هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول : هو على هذا الوجه في كتاب البخارى أو في كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه أو يكون الذى خرج قد قال : أخرج البخارى بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصة من الصحيحين فإن مصنفها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تمت لبعض الأحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها فى واحد من الصحيحين .

هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والقطع ؟

ذهب العلامة ابن الصلاح إلى أن ما أخرج الشيخان أو أحدهما بالأستاد الصحيح المتصل مقطوع بصحة نسبه إلى قائله والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الأمر ، وذلك لتلقى الأمة كتابيهما بالقبول والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ وقد استثنى ابن الصلاح من هذا الحكم الأحاديث التى انتقدتها الدارقطنى وغيره على الصحيحين أو أحدهما وقد

عرضنا لها فيما سبق وكلام ابن الصلاح في غير المتواتر وخالف ابن الصلاح في هذا الإمام النووي وقال : إن المحققين والأكثرين على أنه يفيد الظن بصدق قائله لأن الأخبار التي ليست بمتواترة من قبيل الآحاد والآحاد إنما يفيد الظن على ما تقرر في الأصول ، ولا فرق بين الصحيحين وغيرهما في هذا وتلقى الأمة لهما بالقبول إنما يفيد تأكيد وجوب العمل بهما من غير نظر وبحث في أحاديثهما أما غيرهما فلا يعمل بما فيه حتى ينظر فيه ، وتوجد شروط الصحيح فيه ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم (١) وقد رُدَّ كلام هؤلاء بأن العلماء متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة وليس ذلك إلا إفادة أحاديثهما العلم والقطع كما قال ابن الصلاح وقد وافق ابن الصلاح محققون كثيرون كالحافظ ابن كثير في « الباعث الحثيث » والحافظ ابن حجر حيث قال — في شرح النخبة — بعد أن قسم الخبر إلى متواتر وآحاد :

« وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ثم قال : « والخبر المحتف بالقرائن أنواع : منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما بما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتف به قرائن : جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ بما في الكتابين ، وبما لم يقع التجاذب — أي التعارض — بين مدلوليه في الكتابين حيث لا ترجيح لأحدهما لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم

حجته ، ، ومن وافق ابن الصلاح الإمام ابن تيمية ، وقد نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقول عن جماعات من الأئمة منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفراييني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى ، وأبو الخطاب ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية كالأستاذ أبي اسحاق الإسفراييني وابن فورك قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة (١) .

والحق ما ذهب إليه ابن الصلاح وموافقوه من أن الأحاديث المخرجة في الصحيحين - عدا ما انتقد وعدا ما وقع التعارض بين مدلوليه - تفيد العلم النظري بصحة نسبتها إلى قائلها ، وهذا العلم إنما يحصل للعالم بالحديث ، المتبحر فيه ، العارف بأحوال الرواة ، وهذا العلم اليقيني النظري يبدو واضحاً لكل من تبحر في علم من العلوم ، وتشبعت نفسه بنظرياته ، واطمأن قلبه إليها ، وإنما يستبعد هذا من لم يتبحر في الحديث ، ولم يقف على شروط الأئمة ، وما أخذوا به أنفسهم من التحوط البالغ في الرواية ، والتحرى الفائق عن الرجال ، ولا يضيرنا مخالفة مثل هذا ، ومن ذاق عرف ، ومن عرف اعترف .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخاري أصح الكتابين ، قال العلامة ابن الصلاح في مقدمته : « وكتاباهما - البخاري ومسلم - أصح الكتب بعد كتاب الله . . . ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد ، ووافق على هذا النووي في مقدمة شرحه لمسلم واستوفى

وجوه الترجيح في مقدمة شرحه للبخاري^(١) وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائي: « ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل » والنسائي لا يعنى بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدة تحريه وتوقيه ، وثبته في نقد الرجال وتقدمه في ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الخدائق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج ، وقدمه الدارقطني وغيره في ذلك على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب الصحيح ، وكذلك رجح صحيح البخاري الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الاسماعيلي - رحمه الله - في كتابه « المدخل » ، والحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو معاصر أبي علي النيسابوري ومقدم عليه في معرفة الرجال وقال : الدارقطني: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء ، وغير هؤلاء كثيرون وذهب أبو علي النيسابوري إلى ترجيح صحيح مسلم ، روى عنه أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح^(٢) من كتاب مسلم بن الحجاج » وبهذا قال بعض العلماء المغاربة ونسب إلى أبي محمد بن حزم الظاهري ، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد .

والتحقيق أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب بجمع الطرق كلها في مكان واحد وعدم تقطيع الحديث في أبواب والاقتصار على المرفوعات الموصولات دون الموقوفات والمعالمات إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة إلى غير ذلك مما عرضنا له في بيان خصائصه فلا تنازعهم في هذا بل الحق معهم . وإن أرادوا خير هذا وأن الترجيح يرجع إلى الشروط التي عليها تقوم الصحة فكلهم مردود وغير مسلم .

(٢) شرح مسلم ج ١ ص ١٤ .

(١) هذه العبارة ولن كانت بوضعها لا تفيد الأفضلية لكانها في العرف والمادة تدل على ذلك كما يعلم ذلك من استقراء الأساليب والاستعمالات اللغوية .

وذلك لأن مدار الحديث الصحيح على الاتصال ، واتقان الرجال
وعدم العلل ، وعند البحث والتأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالا
وأشد اتصالا وبيان ذلك من أوجه :

(١) إن الذين انفرد بهم البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربع مائة
وأربعة وثلاثون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا والذين
انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه
بالضعف منهم مائة وستون رجلا . ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم
فيه أصلا أولى من التخريج عن من تكلم فيه وإن لم يكن الكلام قادحا .

(٢) إن الذين انفرد بهم البخارى من تكلم فيه لم يكثر من تخريج
أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا
ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ
كأبي الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه
وحامد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

(٣) إن الذين انفرد بهم البخارى من تكلم فيه أكثرهم من شيوخه
الدين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها
من موهومها ، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه من تكلم
فيه من تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدث
أعرف بحديث شيوخه من تقدم منهم .

(٤) إن البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاءً ومسلماً
يخرجها أصولاً كما تقدم ذلك من كلام الحافظ أبى بكر الخازمى .

(٥) وهو ما يتعلق بالاتصال وذلك أن مسلماً كان مذهبه على
ما صرح به فى مقدمة صحيحه وبالغ فى الرد على من خالفه أن الإسناد المعنعن
له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن وإن لم يثبت اجتماعهما

الإلآن كان المعنن مدلساً ، والبخارى لا يحتمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة وقد أظهر البخارى هنا المنهب فى تاريخه وجرى عليه فى صحيفه وأكتر منه حتى إنه ربما أخرج الحديث الذى لا تعلق له بالبالب ليين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً ولا شك أن اللقاء بما يقوى جدا أنه سمع منه فهو أدل على الانصال .

(٦) وهو ما يتعلق بعدم العلة ، فإن الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائى حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى بثمانية وسبعين واشتركا فى اثنين وثلاثين والباقى اختص به مسلم وهو مائة ، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أزعج مما كثر (١)

« شرح صحيح مسلم »

كما عنى العلماء بصحيح البخارى عُنوا بصحيح مسلم تهديبا واختصاراً واستدراكا واستخراجا ، وشرحا واستنباطا وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخارى وأشهر شروحه :

(١) « المعلم بفوائد كتاب مسلم » للإمام أبى عبد الله محمد بن على المازرى (٢) المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرى وبه خرم من الأول .

(٢) « إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم » للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة ٥٤٤ هـ أربع وأربعين وخمسةائة وهو مخطوط والموجود منه بدار الكتب المصرى ستة أجزاء فقط ولكنها من نسخ متعددة .

(٣) شرح الإمام الحافظ أبى زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٧ - ٨ .

(٢) مازرى: كهاجر بلد من بلاد المغرب واليه ينسب شارح صحيح مسلم « قاموس » .

النووي الشافعي صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد في المحرم سنة إحدى
وثلاثين وستمائة ، وتوفي في نوى^(١) في الرابع والعشرين من رجب سنة
ست وسبعين وستمائة ، سماه « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج »
اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازري وعياض وكثيرا ما ينقل عنهما وهو
شرح وسط راعى فيه مؤلفه أن لا يكون قصيرا مخللا ولا طويلا مملا وقد
أبان مؤلفه عن منهجه فيه في مقدمة شرحه فقال : « وأما صحيح مسلم
— رحمه الله — فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع
كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات ، لا من المختصرات
المخلات ، ولا من المطولات المملات ، ولولا ضعف الهمم ، وقلة الراغبين
وخوف عدم انتشار الكتاب لقله الطالبين للمطولات لبسطته ، فبلغت به
ما يزيد على مائة من المجلدات ، من غير تكرار ولا زيادات عاطلات ، بل
ذلك لكثرة فوائده ، وعظم عوائده ، الخفيات والبارزات ، وهو جدير
بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات ، صلى الله عليه صلوات دائمات لكنى
أقتصر على التوسط ، وأحرص على ترك الإطالات ، وأوثر الاختصار
في كثير من الحالات ، فأذكر فيه — إن شاء الله — جملا من علومه
الزاهرات ، من أحكام الأصول والفروع ، والآداب والإشارات
الزاهرات ، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعية ، وإيضاح معاني
الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال ، وضبط المشكلات ، وبيان أسماء ذوى
الكنى ، وأسماء آباء الأبناء والمبهمات ، والتنبيه على لطيفة من حال بعض
الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات ، واستخراج لطائف
من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات ، وضبط جمل
من الأسماء المتولفات والمختلفات ، والجمع بين الأحاديث التى تختلف ظاهرا
ويظن بعض من لا يحقق صناعتي الحديث والفقهاء وأصوله كونها

(١) قرية بالعام واليه ينتسب شيخ الاسلام أبو زكريا النووى « قاموس » .

متعارضات ، وأنبه على ما يحضرنى فى الحال فى الحديث من المسائل
العمليات ، وأشير إلى الأدلة فى كل ذلك لإشارات ، إلا فى مواطن الحاجة
إلى البسط للضرورات ، وأحرص فى جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح
العبارات وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل
والأحكام والمعانى وغيرها من المنقولات فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى
قائله إلا نادراً ، وإن كان غريباً أضفته إلى قائله إلا أن أذهل عنه فى
بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدم بيانه ، وإذا تكرر الحديث
أو الإسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه فى أول مواضعه
وإذا مررت على الموضوع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه . . . وأقدم فى
أول الكتاب جملاً من المقدمات بما يعظم النفع به إن شاء الله تعالى ويحتاج
إليه طالبو التحقيقات ،^(١) ويرحم الله الإمام النووى فلو أنه سلك فيه
مسلك البسط لجاء أوفى وأتم مما هو عليه ، ولكان بالنسبة إلى صحيح مسلم
كفتح البارى بالنسبة إلى صحيح البخارى .

وفى الكتاب مواضع — ولا سيما فى أوله — أطال فيها النفس وقصد
إلى الاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع ، وفيه مواضع طوى فيها
شرح الحديث ولا سيما المفردات وقد يكون فيها ألفاظ غريبة ، ومعان
مشكلة ، واكتفى فى شرح الحديث بكلمات مجملة ، لا تروى النفوس
المتعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شىء فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما مقدمته
القيمة التى تعتبر مفتاحاً لهذا الصحيح الجليل ، وتبويه للصحيح هذا الترتيب
الفائق فى الحسن .

وقد طبع هذا الشرح مراراً بالهند وبالقاهرة ، عمرها الله — سبحانه —
بالعلم والعلماء .

(٤) شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي المتوفى سنة ٧٤٤ وهو شرح كبير في خمس مجلدات جمعه من المعلم ، وإكاله ، والمفهم ، والمنهاج .

(٥) شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشنانى المالكي المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة وهو في عدة مجلدات ، سماه « إكمال إكمال المعلم » ذكر في مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة - المازرى ، وعياض ، والقرطبي ، والنووي - مع زيادات وتكملات من عنده ، وقد نقل عن شيخه ابن عرفة أنه قال : « ما يشق على فهم شيء كما يشق من كلام عياض في بعض مواضع من الإكمال » وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي ، وبالذال إلى محي الدين النووي ، وإذا قال في شرحه هذا قال الشيخ فراده شيخه ابن عرفة ويغلب على هذا الشرح ذكر التفريعات الفقهية ولا سيما عند المالكية كما هو الشأن في كثير من شراح الأحاديث فإنهم يميلون في شروحيهم إلى بيان مذاههم الفقهية وهو شرح جليل وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليها الباحث في غيره وهو مطبوع .

(٦) شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني المتوفى سنة ٨٩٥ خمس وتسعين وثمانمائة قال فيه : « إن من أحسن شروح مسلم وأجمعها شرح الأبى ، فعزمت على أن اختصر هذا الشرح ، وأضم إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضروري وأكملته أيضا بشرح الخطبة فتم النفع وجاء بحمد الله مختصرا يقنع أو يغنى عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب » وقد أشار إلى الكتب التي اعتمد عليها بهذه الرموز فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبي ، وبالحاء إلى محي الدين النووي وبالباء إلى الأبى وفي الحق أنه لم يزد على الأبى إلا في القليل النادر جدا وقد سمي شرحه « مكمل إكمال الإكمال » .

وهذا الشرح وشرح الآبي مطبوعان في كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى عبد الحفيظ - رحمه الله وأثابه - سنة ١٣٢٨ هـ ابتداء الكتاب بشرح المقدمة للسوسى إلى باب الإيمان فجعل الصحيح في الهامش وشرح الآبي في الصدر وشرح السوسى في الذيل .

(٧) شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٦ ذكره الشعرانى وقال : غالب مسودته بخطى .

(٨) شرح الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة « ٩١١ » إحدى عشره وتسعمائة سماه « الدياج على شرح مسلم بن الحجاج » ذكر فى أوله فصولا فى شروط مسلم ومصطلحه فى كتابه وتسمية من ذكر فيه بكنيته على حروف المعجم وضبط ما يخشى التباسه من الأسماء والألقاب كذلك وهو لطيف مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وبيان اختلاف رواياته على قلتها وتسمية مبهم ، وإعراب مشكل ، وجميع بين مختلف وإيضاح وهم بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط .

(٩) شرح الشيخ العلامة على القارى الهروى الحنفى نزيل مكة المكرمة المتوفى سنة ١٠١٤ وهو فى أربع مجلدات .

(١٠) ومن الشروح التى لم تتم شرح الشيخ العلامة أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ سماه « الابتهاج » بلغ إلى نحو نصفه فى ثمانية أجزاء كبيرة .

مختصراته :

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ أبى عبدالله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسى

المتوفى سنة ٦٥٦ .

(٢) ومختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطوبى

المتوفى سنة ٦٥٦ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه : أنه لما لخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ونبهه على مسائل من الإعراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه وسمى شرحه هذا « المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم » وكثيرا ما ينقل منه الإمام النووي في شرحه على مسلم والحافظ ابن حجر في فتح الباري .

(٣) مختصر الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ .

كتب أخرى :

وهناك كتب أخرى ألفت حول الصحيح منها .

(١) زوائد مسلم على البحارى لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ وهو فى أربع مجلدات .

(٢) كتاب فى أسماء رجال مسلم لأبى بكر أحمد بن على الاصبهانى المتوفى سنة « ٢٧٧ » .

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط .

وعلى كثرة شروح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال فى حاجة إلى شرح واف شاف ولو أن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق فى البحث ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها قامت بشرح هذا الكتاب شرحاً جامعاً لكل ما يحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة وبلاغة واستنباط الحكم والأحكام وبيان ما يشتمل عليه من توجيهات محمدية وآداب وأخلاق إسلامية ، وتحقيق الروايات والتوفيق بين ما ظهره التعارض منها ، ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قد يماوحد يثا رداً علمياً صحيحاً وتقديم كل هذه البحوث

في أسلوب سهل مستساغ بعيد عن التعقيدات أقول: لو تم ذلك لكان أكبر خدمة تقدم للإسلام والمسلمين، وأعظم شاهد على خصوبة العقلية الإسلامية، وأنها لم تصب بالعقم والجود، وعدم الابتكار.

وفد وضعتُ - لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح في كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر المعمور - أولى اللبثات في هذا العمل المجيد، فشرحت بعض موضوعات هذا الصحيح في ثلاثة أجزاء صغيرة ومن الله استمد العون والتوفيق في إتمام شرح هذا الكتاب الجليل.

نماذج من صحيح مسلم

« أول حديث في صحيح مسلم »

قال الإمام مسلم:

(١) حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر « ح » .

وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري - وهذا حديثه (١) - حدثنا أبي حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال:

« كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوقف لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخل المسجد فاستفتته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكمل الكلام إلى فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفرون

(١) يعني وهذا لفظه .

العلم^(١) وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بري منهم وأنهم برآء مني ، والذي يخالف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل « أحد » ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر ، ثم قال : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال :

« بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه وقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحتج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، قال : صدقت قال : فمجبنا له يسأله ويصدقه قال فأخبرني عن الإيمان قال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، قال : صدقت قال فأخبرني عن الإحسان قال « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » قال : فأخبرني عن الساعة قال « ما المسؤول عنها بأعلم من السائل » قال : فأخبرني عن أمارتها قال : « أن تلد الأمة ربها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان » قال ثم انطلق فلبث ملياً ثم قال لي : يا عمر أتدري من السائل ؟ قلت الله ورسوله أعلم قال : « فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » .

حدثني محمد بن عبيد الغُبري ، وأبو كامل الجحدري وأحمد بن عبدة قالوا : حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى ابن يعمر قال : لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرونا ذلك قال :

فحجبت أنا وحيد بن عبد الرحمن حجة . . وساقوا الحديث بمعنى حديث
كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف .

وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا عثمان بن
غياث حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى يعمر وحيد بن عبد الرحمن قالوا :
تلقينا عبد الله بن عمر فذكرنا القدر وما يقولون فيه . فاقصص الحديث كنجو
حديثهم عن عمر - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
خوفه شيء من زيادة ، وقد نقص منه شيئاً .

وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا يونس بن محمد حدثنا المعتمر عن
أبيه عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديثهم
باب بيان أن « الدين النصيحة » (١) :

(٢) حدثنا محمد بن عباد المكي حدثنا سفيان . قال : قلت لسهل : إن
عمر أحدثنا عن القعقاع عن أبيك قال : ورجوت أن يسقط عني رجلا ،
قال : فقال : سمعته من الذي سمعه منه أبي كان صديقاً له بالشام ثم حدثنا
سفيان عن سهيل عن عطاء بن يزيد عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة
المسلمين ، وعامتهم . »

« باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي »

(٣) حدثني حرملة بن يحيى بن عبد الله بن عمران التميمي أنبأنا
ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن
عبد الرحمن وسعيد بن المسيب يقولان قال أبو هريرة : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق
السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو
مؤمن . » قال ابن شهاب : فأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن

(١) كن على ذكر مما ذكرناه لك أنفا من أن مسلماً لم يبوب كتابه بالفعل وأن
التبويب من عمل السراج .

أن أبا بكر كان يحدثهم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول: وكان أبو هريرة يلحق معهن ، ولا ينتهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبقارهم حين ينتهبها وهو مؤمن .

« باب بيان خصال النفاق »

(٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن عمير «ح» وحدثنا ابن عمير حدثنا أبي حدثنا الأعمش «ح» وحدثني زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر ، غير أن في حديث سفيان وإن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق .

« باب بيان فضل الوضوء والصلاة »

(٥) حدثنا هرون بن سعيد الأيبي حدثنا ابن وهب قال وأخبرني حمزة بن بكير عن أبيه عن حمران مولى عثمان قال: توضأ عثمان بن عفان يوما وضوءا حسنا ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فأحسن (١) الوضوء ثم قال: « من توضأ هكذا ثم خرج إلى المسجد لا ينهزه (٢) إلا الصلاة غفر له ما خلا من ذنبه . »

(٦) حدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيبي قالا: أخبرنا ابن وهب عن أبي صخر أن عمر بن إسحاق مولى زائدة حدثه عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: « الصلوات الخمس ،

(١) أتى به كاملا بقرائنه وسننه وأدابه .

(٢) يفتح الميم والماء والسكان الزون ، أي لا يدفعه .

والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت
الكبائر .

« باب استحباب القول مثل ما يقول المؤذن »

(٧) حدثنا محمد بن سلمة المرادي حدثنا عبد الله بن وهب عن حيوة
وسعيد بن أبي أيوب وغيرهما عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن
جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
يقول : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى
على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في
الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل
لي الوسيلة حلت له الشفاعة »

باب « وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة
ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها »

(٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم
جميعاً عن سفيان قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن
محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم
« لا صلاة^(١) لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

(٩) وحدثناه^(٢) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا سفيان بن عيينة
عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج^(٣) (ثلاثاً) غير تمام
فقيل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام فقال : اقرأ بها في نفسك فإني

(١) حله جمهور العلماء على نفي الحقيقة وحمله بعضهم على نفي السكال .

(٢) الضمير يعود على رواية أخرى غير السابقة سنداً لا متناً .

(٣) أي ناقصه .

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله تعالى : قسمت الصلاة (١) بيني وبين عبدى نصفين ، ولعبدى ما سأل فإذا قال : الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى : حمدنى عبدى ، وإذا قال : الرحمن الرحيم قال الله تعالى أثنى علىّ عبدى ، وإذا قال : مالك يوم الدين ، قال : مجّدتنى عبدى وقال مرة : فوض إلىّ عبدى فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين قال : هذا بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . قال : هذا لعبدى ولعبدى ما سأل قال سفيان : حدثنى به العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، دخلت عليه وهو مريض فى بيته فسألته أنا عنه .

باب خروج النساء إلى المسجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج

« مطيبة »

(١٠) حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال سفيان بن عيينة عن الزهرى سمع سالما يحدث عن أبيه يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها »

(١١) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثنى بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله قالت : « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمسّ طيباً »

(١٢) حدثنا عبد الله بن مسلّم بن قعنب حدثنا سليمان — يعنى ابن بلال — عن يحيى — وهو ابن سعيد — عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم تقول : لو أن رسول صلى الله عليه

(١) المراد بها الفاتحة بدليل سياق الحديث .

وسلم رأى ما أحدث النساء^(١) لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل، قال فقلت لعمره: أنساء بني إسرائيل منعهن المسجد؟ قالت نعم.

« باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد »

(١٣) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني يونس ومالك عن ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

« باب استحباب تحية المسجد بركعتين وكرهية الجلوس قبل صلاتهما »

(١٤) حدثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالوا: حدثنا مالك « ح » وحدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقي عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس »

« باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة »

(١٥) حدثنا حسن بن الربيع وأحمد بن جواس الحنفي قالوا: حدثنا أبو الأحوص عن عمار بن رزيق عن عبد الله بن عيسى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: « بينما جبريل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيضاً من فوّهه فرفع رأسه فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه ملك فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال: أبشر بنورين أو تبتم ما لم يؤتاهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته »

(١) يعني من الزينة والطيب وحسن الثياب، ولعل في هذا عظة للذين يبيحون للنساء الخروج عاريات كآسيات مائلات وميلات ولا أدري لو أن السيدة عائشة رأت نساء عصرنا المسافرات فإذا كانت تقول؟؟؟؟!

باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه ،

(١٦) حدثني سويد بن سعيد حدثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال رجل : لأتصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ، قال : اللهم لك الحمد على زانية ! لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غني فقال : اللهم لك الحمد على غني ! لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق فقال : اللهم لك الحمد : على زانية وعلى غني وعلى سارق !! فأتى (١) فقيل له : أما صدقتك فقد قبلت : أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها ، ولعل الغني يعتبر فينفق مما أعطاه الله ، ولعل السارق يستعف بها عن سرقته

« باب الحج عن العاجز لزمانة وهم ونحوهما أو للوث ،

(١٧) حدثنا يحيى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه ؟ قال نعم ، وذلك في حجة الوداع .

« باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ،

(١٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان

قال أبو بكر : حدثنا سفان بن عيينه حدثنا عمرو بن دينار عن أبي معبد قال : سمعت ابن عباس يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، فقام رجال فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال : انطلق فحج مع امرأتك ، »
« باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله »

(١٩) حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة - وهو ابن القعقاع - عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تضمن الله لمن خرج في سبيله ، لا يخرجه إلا جهاداً^(١) في سبيلي ، وإيماناً بي ، وتصديقاً برسلي ، فهو على ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً مانئاً من أجر أو غنيمة ، والذي نفس محمد بيده مامن كلتم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهشمته حين كلتم لونه لون الدم وريحه مسك . » والذي نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً ، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ، ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني ، والذي نفس محمد بيده : لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل . »

« باب تحريم التداوى بالخمر وبيان أنها ليست بدواء »

(٢٠) حدثنا محمد بن المنثري ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المنثري - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن سماك بن حرب عن علقمة ابن وائل عن أبيه وائل الحضرمي أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه أوكره أن يصنعها فقال : إنما أصنعها للدواء فقال : إنه ليس بدواء ولكنه داء

(١) منصرف على أنه مفعول لأجله ، أي لا يخرجه المخرج إلا لأجل الجهاد والإيمان والتصديق .

« باب الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة »

(٢٤) حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد « واللفظ لمحمد » قال عبد : أخبرنا وقال ابن رافع : حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تجدون الناس كابل مائة لا يجد الرجل فيها راحلة » (١)

« باب إذا أحب الله عبدا . . . »

(٢٥) حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل فقال : إني أحب فلانا فأحبه » قال : فيحبه جبريل ، ثم ينادى في السماء فيقول : إن الله يحب فلانا فأحبه ، فيحبه أهل السماء ، قال : ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبداً دعا جبريل فيقول : إني أبغض فلانا فأبغضه قال : فيبغضه جبريل ، ثم ينادى في أهل السماء : إن الله يبغض فلانا فأبغضوه ، قال : فيبغضونه . ثم توضع له البغضاء في الأرض .

« باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه »

(٢٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع « ح » وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني « واللفظ له » حدثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا : حدثنا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو الصادق المصدوق (٢) — : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد ،

(١) الراحلة: الناقة الذلول الصبورة المتحملة لمشايق الاسفار . والمراد أن أهل التحمل والصبر وسعة الناس بالمال والصدور من الناس قليل .

(٢) الصادق في كلامه وللصديق الذي يصدق الناس فيما ينبر عن ربه .

فوالله الذى لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها .

« الجنة وصفة نعيمها »

(٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا : حدثنا أبو معاوية « ح » ، وحدثنا ابن نمير - واللفظ له - حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرأ به^(١) ما أطلعكم الله عليه ، ثم قرأ : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون »

(١) بمعنى دع . بمعنى دع ما أطلعكم عليه فهذا مفروغ منه .

« الإمام أبو داود السجستاني »

٢٠٢ — ٢٧٥ هـ

نسبه ومولده

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني^(١) صاحب السنن ، ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتحاله : —

لقد نشأ من صغره محبا للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم عللا بعد نهل . ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتحال ، فطوف بالبلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق ، والجزيرة ، والثغر ، وخراسان وغيرها مما أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التي غربلها وأودع خلاصتها في كتابه « السنن » وقد قدم بغداد غير مرة ، وحدث أهلها بكتاب السنن ، بل يقال : إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنن أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه وقد اتخذ من البصرة موطناً وذلك لما عزم عليه أميرها — أخو الخليفة — على المقام بها لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

(١) قال ابن خلكان في وفياته : إنه نسبة إلى سجستان الاقليم المشهور ، وقيل بل نسبة إلى سجستان ، أو سجستانة قرية مرقى البصرة ، وقد تعقبه السبكي في القول الأخير وعده من أوهامه فقال : هذا وهم والصواب أنه نسبة إلى الاقليم المعروف متاخماً بلاد الهند وهو بين السند والهراة أو بين خراسان وكرمان ، ويقال في النسبة أيضاً السجزي نسبة إلى السجستاني وهو من عجيب التغيير في النسب .

شيوخه :

وقد ممكن له ارتحاله لقاء كثير من الشيوخ في الأمصار المختلفة التي كانت تموج آنذاك بالعلم والعلماء والرواة ، من أعيانهم أحمد بن حنبل ، والقعنبى ، وأبو عمرو الضرير ، ومسلم بن ابراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسى ، وأحمد بن يونس ، وأبو توبة الحلبي ، وسليمان بن حرب وغيرهم ، وقد شارك البخارى ومسلماً في بعض شيوخها كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبى شيبة وقتيبة بن سعيد .

من روى عنه :

وقد روى عنه الحديث كثيرون من أعيانهم أبو عيسى الترمذى ، وأبو عبد الرحمن النسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابى ، وعلي بن الحسن بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن الأعرابى ، وأبو على اللؤلؤى ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودى وأبو عمرو أحمد بن على وهؤلاء السبعة الأخيرون رروا عنه سنه (١) وحدث عنه أيضاً محمد بن يحيى الصولى وأبو بكر النجاد ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقرى وغيرهم ، وبحسبه فضلاً أن يروى عنه شيخه — إمام أهل السنة — أحمد بن حنبل حديثاً ويكتبه عنه (٢) وهذا الحديث هو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبى معشر الدارمى عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها » (٣)

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٥ .

(٣) العتيرة : شاة كانوا يذبحونها فرحباً فياً كلون منها ويطعمون من جاءهم وقيل كان الواحد منهم بنذر إن بلغ مالى كذا وكذا ذبحت منها رأساً ، فلما جاء الاسلام أقرها ، وأما حديث : « لا فرغ ولا عتيرة » الذى رواه البخارى ، فالمعنى لا عتيرة واجبة فلا ينافى استحبابها .

أخلاقه وسمته

كان الإمام أبو داود من العلماء العاطلين ، وكان في أعلا درجات النسك والعبادة والصلاح والورع من فرسان الحديث وجهابذته، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة كان يقول : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودله وسماته ، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع ، وكان وكيع يشبه بسفيان ، وسفيان بمنصور ، ومنصور بإبراهيم أى النخعي ، وإبراهيم بعلقمة ، وعلقمة بابن مسعود ، وكان ابن مسعود يشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم في هديه ودله وسمته ، وتلك — لعمر الحق — منقبة شريفة تدل على كمال دين وخلق وسمت ، وكان صاحب حكمة وفلسفة في هيئة . ثيابه فقد كان له كم واسع وكم ضيق ، فقيل له في ذلك ، فقال : الواسع للكسب والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف .

عليه وثناء الأئمة عليه :

كان أبو داود عالماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً ومعرفة بالأحاديث وعلماً ، وقد حظى بثناء كثير من الأئمة عليه وعلى رأسهم شيخه أحمد بن حنبل — رحمه الله —

وقال فيه الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث وفي الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ، وجاءه سهل بن عبد الله التستري فقيل له : هذا سهل قد جاءك زائراً ، فرحب به وأجلسه ، فقال له : يا أبا داود لي إليك حاجة ، قال : وما هي ؟ قال : حتى تقول قضيتها مع الإمكان ، قال : قد قضيتها مع الإمكان ، قال : أخرج لسائك الذي حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله ، وقال إبراهيم الحربي — لما صنف أبو داود كتاب السنن — : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد وهو تشبيه يدل على فضل الرجل في صنعة الحديث وأنه يسر العسير ، وقرب البعيد ، ودلل الصعب

ووصفه أبو بكر الخلال فقال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحسن من أهل زمانه ، وكان أبو بكر الأصماني وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره ويذكرانه بما لا يذكران أحداً في زمانه بمثله .

مذهبه : وقد عدّه الشيخ أبو اسحق الشيرازي في طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد ، وكذلك ذكره في طبقات الحنابلة^(١) القاضي أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ . ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من شيوخه . وقيل إنه كان شافعيّاً . والظاهر أنه كان مجتهداً كما يدل على ذلك صنيعه في سننه . ولا سيما وقد كان الاجتهاد صفة من صفات أئمة الحديث في العصور الأولى .

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

ومما يدل على اعتزازه بكرامة العلم والعلماء ما ذكره الإمام الخطابي بسنده عن أبي بكر بن جابر خادم أبي داود ، قال : كنت مع أبي داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحتّه ، فإذا خادم يقول : هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن فدخلت على أبي داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال : ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هي ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجيء الزنج ، فقال : هذه واحدة هات الثانية . قال : وتروى لأولادي كتاب السنن ، فقال : نعم . هات الثالثة ، قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ، فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفهم

ووضعهم في العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة ، وهكذا فليكن العلماء لا يسعون بعلمهم إلى الملوك والأمراء وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وجمع الأحاديث ونشرها توفى بالبصرة التي اتخذها موطناً له لما عرض عليه الأمير سكنهاها على ما سمعت ، وكان ذلك في السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ، فرضى الله عنه وأرضاه ، وقد ترك الإمام أبو داود ابنه أبا بكر عبد الله الحافظ الكبير فهو لإمام ابن إمام حتى قيل إنه كان أحفظ من أبيه ، ولد أبو بكر سنة ٢٣٠ وتوفى سنة ٥٣١٦ .

مؤلفاته :

وللإمام أبي داود مؤلفات كثيرة منها :

- | | |
|-----------------------|-------------------------|
| (١) كتاب السنن | (٢) كتاب المراسيل |
| (٣) كتاب القدر | (٤) النسخ والمنسوخ |
| (٥) كتاب الفرد | (٦) كتاب فضائل الأعمال |
| (٧) كتاب المسائل | (٨) كتاب الزهد |
| (٩) كتاب دلائل النبوة | (١٠) كتاب الدعاء |
| (١١) ابتداء الوحي | (١٢) كتاب أخبار الخوارج |

وأجل هذه الكتب السنن وأبقاها كتاب السنن وسنوسعه مجتأ .

كتاب السنن

وصفه ودرجة أحاديثه :

كانت المؤلفات في الحديث - الجوامع والمسانيد ونحوها - يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ والآداب حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستيفاء والاستقصاء ، ولما صنف أبو داود كتابه السنن عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .

ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب - كما فعل البخاري ومسلم - بل الصحيح والحسن لذاته وغيره^(١) والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله : كتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة ضمنها ، هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكفي الإنسان لديه من ذلك أربعة أحاديث .

(١) أحدها : « إنما الأعمال بالنيات » .

(٢) الثاني : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

(١) الحسن لذاته : ما اتصل سنده برواية العدل الضابطين لأن ضيقهم أقل من ضبط رواية الصحيح ولم يرو من طرق عدة ، والحسن لغيره هو الحديث الضعيف المحتمل الذي تولى بأقوى منه أو بمساويه .

(٣) الثالث : « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه . »

(٤) الرابع : « الحلال بيّن والحرام بيّن . . . » الحديث (١) .

وقد اختلف في قوله : فهو صالح : فقال ابن الصلاح : ما لم يوجد في الصحيحين ولا نص على صحته أحد فهو من الحسن عند أبي داود ، وذلك لأن لفظ صالح دأثر بين الصحة والحسن ، وما دام اللفظ محتملاً لهما فالأولى حمله على الأدون على سبيل الاحتياط ، وقال ابن رشيد : ليس بلازم أن يكون حسناً فقد يكون صحيحاً عنده ، والحق أنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف ، فقد يكون صالحاً للاحتجاج في نظر أبي داود وهو في نفس الأمر ليس كذلك .

شرطه في السنن :

ومن مقالاته تلك تدبّر شرطه في السنن ، وطريقته فيها ، وأنه لا يلتزم بتخريج الصحيح ، ولذا قال عبد الله بن منده : إن شرط أبي داود والنسائي

(١) وقد وجه بعض العلماء معنى الكفاية بما توضيحه : لأنه بعد معرفة القواعد الكلية للشريعة ومشهوراتها لا تبقى حاجة إلى مجتهد ومرشد في جزئيات الواقع ، لأن الحديث الأول يكتفي بتصحيح العبارات فالأعمال الشرعية لا يمتد بها إلا إذا قارنتها النية ، وكل لمسان إنهما يجازى على حسب نيته ، والاخلاص لله في الأعمال أس السعادتين الدينية والدنيوية ، والحديث الثاني يكتفي لتوجيه المسلم إلى الاشتغال بالنافع في الدين والدنيا ، واغتنام أوقات العمر في الأعمال الصالحات ، وترك الاشتغال بما لا يجدى ، والحديث الثالث يكتفي لمراعاة حقوق الأهل والجيران وإحسان المعاملة مع الغير وترك الاستثار ونزع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس ، فهو يرشد إلى ما ينبغي أن تكون عليه علاقة المسلم بأخيه المسلم ، والحديث الرابع أصل في معرفة الحلال والحرام ، وترك الشهوات وتحصيل الورع ودفع الشك والتردد الذي يحصل باختلاف العلماء في الفروع ، واختلاف الأدلة ، وبذلك ظهر أن الاهتداء بهدى الأحاديث الأربعة كاف لإجمالا في طلب الفوز والسعادة . ويمكن حمل مقالة أبي داود على المبالغة في بيان منزلة الكتاب وعظم ما اشتمل عليه لأنه إذا كان هذا شأن الأربعة الأحاديث فما بالك بالكتاب كله .

إخراج أحاديث قوم لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال^(١).

وقد وضع أبو داود طريقته في سننه ، وبيان درجة أحاديثها في رسالته التي كتبها إلى أهل مكة جواباً لهم . وإليك بعض هذه الرسالة النافعة قال : « فإنكم سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أمي أصح ما عرفت في الباب ؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم ، فأعلموا أنه كذلك كله ، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه قدم في الحفظ ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح ؛ لأنه يكثر ، وإنما أردت قرب منفعته ، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث ، وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأنني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس ، ، والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتسكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد ابن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة .

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء^(٢) وإذا كان فيه حديث منكر يثبت أنه منكر وليس على نحوه

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٢ .

(٢) مراده أنه لم يخرج لتروك الحديث عنده على ما ظهر له ، أو لتروك متفق على

حركه كما قاله ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي .

في الباب غيره . . . فإن ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فإني لم أخرج الطرق ؛ لأنه يكثر على المتعلم . . .

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وفيه ما لم يصح سينده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض ، وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهي فيه إلا أن يكون كلاماً استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هذا ، ولا أعلم شيئاً بعد القرآن أُلزام للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلاً أن لا يكتب شيئاً من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب ، والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير . . . وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وليس بمتصل . . . وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبه بأخرة . . . ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة الآلاف والثمانية كلها في الأحكام . . . (١)

ثناء العلماء على كتاب السنن :

وقد حظيت سنن أبي داود برضاء العلماء وثنائهم .

قال الحافظ أبو سليمان الخطابي في كتابه معالم السنن : « اعلّموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس ، فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلاكل منه ورد ومنه شرب (١) وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض ، فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن اسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ومن نحاخوها في جمع الصحيح على شروطهما في السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبي داود أحسن وضعا وأكثر فقها ، وكتاب أبي عيسى أيضا كتاب حسن والله يغفر لجماعتهم ، وقال ابن الأعرابي : « لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء » .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي : « إنها تكفي المجتهد في العلم بأحاديث الأحكام » ، وقال الإمام النووي في مقدمة القطعة التي كتبها من شرح سنن أبي داود : « ينبغي للشغل بالفقهاء وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفة التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه ، وبراعة مصنفه ، واعتنائه بهدييه » .

وقال العلامة ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث - رحمه الله - من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به بحيث صار حكما بين أهل الإسلام ، وفضلا في موارد النزاع والخصام ، فإنه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقاها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجرّوحين والضعفاء ، إلى أن قال : « جعلت كتابه أفضل الزاد الخ . »

(١) الورد والشرب بكسر أولهما بمعنى المنعول ما يورد وما يشرب

الأحاديث المنتقدة على السنن

وقد انتقد العلامة ابن الجوزي بضعة أحاديث ذكرها أبو داود في سننه وعدها من الموضوعات وهي تبلغ تسعة أحاديث^(١)، ومع ما عرف عن ابن الجوزي من التساهل في الحكم بالوضع فهي قليلة جدا وهي على قلتها لا يسلم له فيها الحكم بالوضع من جميع العلماء وقد أجاب عن هذه الأحاديث الإمام الجلال السيوطي في كتاب سماه «التعقبات على الموضوعات»، وهكذا يتبين لنا أن هذه الأحاديث التسع موضع التنازع واختلاف الآراء، ولو سلم لابن الجوزي الحكم عليها فهي لا تكاد تذكر بالنسبة إلى مجموع أحاديث الكتاب.

وقد نفى الإمام الخطابي وقوع الموضوع في السنن فقال: «كتاب أبي داود جامع لنوعي الصحيح والحسن، وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلا منها برىء من جملة وجهها، لذلك لا نرى بعد البحث والموازنة حرجا في تقديمها على كتب السنن الأخرى وعدها من دواوين الإسلام وأصول كتب الحديث المعتمدة.

أشهر رواة السنن

قد روى السنن عن أبي داود كثيرون جدا. أشهرهم أربعة: -

(١) أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق التمار المصري المعروف بابن داسة^(٢) المتوفى سنة (٣٤٦) هـ

(٢) أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ...

(٣) أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري ...

(١) التعقبات على الموضوعات ص ٦٠ ط الهند.

(٢) ينفع السنيعة ونحوها.

(٤) أبو عيسى اسحاق بن موسى بن سعيد الرملي ووراق أبي داود
إلا أن رواية ابن الأعرابي يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف
والقرامات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس وفاته أيضا من كتاب
الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة — كما قال السيوطي —

ورواية ابن داسة أكمل الروايات ، ورواية الرملي تقاربها ، ورواية
اللؤلؤي من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات
وكان ذلك في المحرم سنة ٢٧٥ .

قال الشاه عبد العزيز الدهلوي : رواية اللؤلؤي مشهورة في المشرق ،
ورواية ابن داسة مروجة في المغرب وإحداهما تقارب الأخرى ، وإنما
الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان بخلاف رواية
ابن الأعرابي فإن نقصانها بين بالنسبة إلى هاتين النسختين .

وقد تعقب الشيخ شمس الحق شارح السنن العلامة الدهلوي في قوله :
دون الزيادة والنقصان وعده تسامحا وسهوا منه ، قال : لأن كثيرا من
الروايات موجودة في رواية ابن داسة . وليس هو في رواية اللؤلؤي كما
نهت على ذلك في مواضع من هذا الشرح وقد طبعت سنن أبي داود غير
مرة في مصر وفي الهند .

« عدة سنن أبي داود ،

قد سمعت آتفاعن أبي داود أن عهتها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ،
وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب وعدة الكتب خمسة
وثلاثون كتابا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابا ، وعدة الأبواب أحد
وسبعون وثمانمائة وألف .

ولا يشكك عليك أن بعض نسخ سنن أبي داود المطبوعة حديثا قد عد

محققها^(١) أحاديث السنن فبلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً لأن الأمر كما ذكرت آنفاً من أن النسخ تختلف بالزيادة والنقصان في عدد الأحاديث والتقديم والتأخير .

وأيضاً فإن النسخة التي عدتها محققها اعتبر الحديث المكرر بمثابة أحاديث لأنه عد جميع المتون حتى ولو كانت بلفظ واحد أو متقارب ما دامت أسانيدھا متغايرة فلعل أبا داود — رحمه الله — أراد بما ذكره من عدة كتابه ما عدا المكرر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين ، وأيا كان الأمر فالخطب سهل يسير .

« شرح سنن أبي داود »

لقد شرح سنن أبي داود كثير من العلماء وإن كانت العناية بها لم تبلغ درجة الصحيحين وأهم شروحاها :

(١) شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف المفيدة المتوفى في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة (٢٨٨) وسمى شرحه « معالم السنن » وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات وتحقيق الروايات ، وضبط الكلمات ، واستنباط الأحكام والآداب ، والكشف عن المعاني الفقهية المنطوية عليها الأحاديث ، وبيان ما استغلق من المعاني .

وقد ألف شرحه استجابة لجماعة من أهل العلم طلبوا منه شرح هذا الكتاب الجليل ، وهذا الشرح مطبوع في مصر وفي غيرها .

(٢) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن عيسى بن الملقن

(١) انظر مقدمة الطبعة التي حققها الأستاذ الجليل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ،

الشافعي المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة شرح زوائده على الصحيحين
في مجلدين .

(٣) شرح قطب الدين أبو بكر البيني الشافعي المتوفى سنة ٦٥٢ في
أربع مجلدات كبار .

(٤) شرح الشيخ الحافظ وليّ الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي
المتوفى سنة ٨٢٦ ، وقد بسطه جداً كتب منه من أوله إلى سبجرد السهو
في سبع مجلدات وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد ، ولو كمل لجاء في
أكثر من أربعين مجلداً .

(٥) شرح الشيخ العلامة علاء الدين بن قليج الحنفي المعروف
بمغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢ اثنان وستون وسبعمائة ولم يكمله .

(٦) شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى
سنة ٨٥٥ وهو لم يكمل .

(٧) شرح الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١
وسماه « مرعاة الصعود إلى سنن أبي داود » .

(٨) شرح الشيخ أبو الحسن السندي المدني المتوفى سنة ١١٣٨
وهو تعليق لطيف وجيز .

(٩) شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن علي حيدر
الصديق العظيم آبادي المتوفى في القرن الرابع عشر الهجري سمي شرحه « عون
المعبود على سنن أبي داود » ، جمع هذا الشرح من كتب الأئمة وذكر في مقدمة
شرحه : أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية ، وكشف بعض
اللغات المغلقة ، وترايب العبارات مجتنباً الإطالة والتطويل إلا ما شاء الله ،
ولم يتعرض في شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على
سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه

الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة ، وقد طبع في الهند في أربعة أجزاء كبار .

(١٠) « غاية المقصود ، في حل سنن أبي داود » ومؤلفه أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، ولد في آخر ذى القعدة سنة ١٢٧٣ هـ وأدرك جماعة من العلماء الأعلام المحققين ، وأخذ عنهم كما هو مذكور في كتابه « نهاية الرسوخ في معظم الشيوخ » .

وقد ذكر صاحب « عون المعبود » أن هذا الشرح جامع واف بكل المقصود ، وأنه استفاد من هذا الشرح كثيرا .

(١١) « المنهل العذب المورود ، شرح سنن الإمام أبي داود ، للعارف بالله والعالم العاقل المدقق الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكي^(١) وهو شرح مبسوط عنى فيه « بيان تراجم رجال الحديث ، وشرح ألفاظه ، وبيان معناه وما يستفاد منه من الأحكام والفوائد ، مبينا أوجه الخلاف وأدلته إن كان ، ثم يذكر من أخرج الحديث غير المصنف سواء أكان من الأئمة الستة أم غيرهم ، ويبين حاله من صحة أو حسن أو غيرهما ، ولإتمام الفائدة بدأ الشرح بذكر مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث وعلى ترجمة المصنف وتلاميذه وبيان النسخ المروية عنه وأسانيد روايته هذه السنن عن المصنف . وقد وصل في هذا الشرح القيم إلى « بلب التليد » من « كتاب المناسك » ثم وافاه أجله يوم الجمعة ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ ، وقد وعد بإتمام هذا الشرح الجليل نجله العلامة الشيخ أمين محمود خطاب من علماء الأزهر الشريف وفقه الله إلى الوفاء بوعدده .

(١) نسبة إلى « سبك الأحد » مركز أشمون محافظة المنوفية .

مختصرات السنن :

قد اختصر سنن أبي داود الحافظ الإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري صاحب « الترغيب والترهيب » ، والمتوفى سنة ٦٥٦ ست وخمسين وستائة ، وقد التزم المنذري أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو بنحوه ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هذا المختصر وشرحه العلامة الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١) إحدى وخمسين وسبعائة قال في مقدمته : « وكان الإمام الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذري - رحمه الله تعالى - قد أحسن في اختصاره ، وتهذيبه ، وعزوه أحاديثه ، وإيضاح علله وتقريبه ، فأحسن حتى لم يكذب يدع للأحسان موضعاً ، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً . جعلت كتابه من أفضل الزاد ، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد ، فهدبته نحو ما هذب به الأصل وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها أو لم يكملها ، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها ، والكلام على متون مشككة لم يفتح مغلقها ، وزيادة أحاديث سالحة في الباب لم يشر إليها ، وبسطت الكلام على مواضع جلية لعل الناظر إليها لا يجدها في كتاب سواه ، فأنا أبرأ إلى الله من التعصب والحمية وجعل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعة لآراء الرجال منزلة عليها ، مسوقة إليه كما أبرأ إليه من الخطأ والزور والسهو ،

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب « معالم السنن » ، للأمام الخطابي في كتاب واحد بمصر .

« نماذج من سنن أبي داود »

(١) « أول حديث في السنن » ، « كتاب الطهارة - باب التخلي
عند قضاء الحاجة .

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ثنا عبد العزيز - يعنى بن
محمد - عن محمد - يعنى ابن عمرو - عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة
« أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد ،^(١)
« باب إذا خاف جنب البرد يقيم »

(٢) حدثنا ابن المنى حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال : سمعت
يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس
عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال : « احتلمت في ليلة
باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشقت أن اغتسل فأهلك ، فتممت ثم
صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال
يا عمرو صليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذى منخى من
الاعتسال وقلت : إني سمعت الله يقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان
بكم رحيمًا ،

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً ،^(٢)
قال أبو داود : عبد الرحمن بن جبير مصرى مولى خارجة بن حذافة
وليس هو جبير بن نفيير

(٣) حدثنا محمد بن سلمة حدثنا ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن
يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن
أبي قيس مولى عمرو بن العاص أن عمرو بن العاص كان على سرية

(١) يعنى إذا أراد قضاء حاجته ذهب بعيدا حتى لا يراه أحد .
(٢) فى سكوت النبي صلى الله عليه وسلم تقرير له واستصواب لعمله ، والتقرير أحد
وجوه السنن المعروفة .

وذكر الحديث نحوه ، قال : فغسل مغابنه (١) وتوضأ وضوءه للصلاة
ثم صلى بهم فذكر نحوه ولم يذكر التيمم
قال أبو داود : وروى هذه القصة عن الأوزاعي عن حسان بن عطية
قال فيه : فنيتم .

« باب الأرض يصبها البول »

(٤) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وابن عبدة في آخرين —
وهذا لفظ ابن عبدة — قال أنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن أعرابياً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فصلى — قال أبو عبدة — ركعتين ثم قال : اللهم ارحمني ومحمداً
ولا ترحم معنا أحداً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد تججرت واسعا (٢)
ثم لم يلبث أن بال في ناحية المسجد ، فأسرع الناس إليه ، فنهاهم النبي صلى
الله عليه وسلم وقال : إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ، صبوا عليه
سجلاً (٣) من ماء أو قال : ذنوباً من ماء

(٥) حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت
عبد الملك — يعني ابن عمير — يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن ،
قال : صلى أعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم بهذه القصة قال فيه : وقال
— يعني النبي صلى الله عليه وسلم — حذوا ما بال عليه من التراب
فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء . قال أبو داود : وهو مرسل : ابن معقل
لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المغابن : الأرفاغ والآباط ، والأرفاغ بواطن الأخفاذ من أعلا حيث يجتمع العرق
والوسخ .

(٢) ضيقت واسعا .

(٣) السجل والذنوب الدلو ، وبعضهم يزيد إذا كانت مملوءة .

« باب الأذى يصيب النعل »

(٦) حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا أبو المغيرة « ح » ، وحدثنا عباس ابن الوليد بن مزيد أخبرني أبي « ح » ، وحدثني محمود بن خالد حدثنا عمر يعنى ابن عبد الواحد عن الأوزاعي المعنى قال : أثبت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال : « إذا وطىء أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور ، ^(١) »

(٧) حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثني محمد بن كثير - يعنى الصنعاني - عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال : « إذا وطىء الأذى بخفيه فظهورهما التراب »

(٨) « باب اتخاذ المساجد في الدور » ، حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف »

(٩) حدثنا محمد بن داود بن سفيان حدثنا يحيى - يعنى ابن حسان - حدثنا سليمان بن موسى حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه سمرة قال : انه كتب إلى بنيه : أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في دورنا ونصلح صنعها ونظهرها .

(١٠) « باب التحريض على النكاح » : حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بمنى إذ لقيه عثمان فاستخلاه ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال لي : تعال يا علقمة فحمت ، فقال له عثمان : ألا تزوجك

(١) الظهور بفتح الطاء المطهر .

يا أبا عبد الرحمن جارية بكرا لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد؟
فقال عبد الله: لأن قلت ذلك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول: « من استطاع منكم البائة^(١) فليتزوج فإنه أخص للبصر وأحصن
للفرج، ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم فإنه له وجاء،^(٢)
» باب ما يؤمر من تزويج ذات الدين،

(١١) حدثنا مسعود حدثنا يحيى، يعني ابن سعيد حدثني سعيد بن
أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
« تنكح النساء لأربع: لملها، ولحسبها، ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات
الدين تربت يداك،^(٣)»

باب قوله تعالى: « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن، »

(١٢) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني عن
عكرمة عن ابن عباس قال الشيباني: وذكره أبو الحسن السوائي ولا أظنه
إلا عن ابن عباس في هذه الآية: « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا
تعضلوهن، ». قال: كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بامرأته من ولي
نفسها إن شاء بعضهم زوجها أو زوجها وإن شاؤا لم يزوجها فنزلت
هذه الآية في ذلك

(١٣) « باب الصوم في السفر، »: حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالوا:

حدثنا حماد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة الأسلمي
سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إنى رجل أسرد الصوم^(٤)
أفأصوم في السفر؟ قال: « صم إن شئت وأفطر إن شئت، »

(١) البائة التناكح، أو مؤنثة.

(٢) الوجه: الحياء، أى كالحياء في كسر الضهورة.

(٣) لصقت بالتراب، والمراد الحث على طلب ذات الدين لا الدعاء عليه بذلك وهو من

المكلمات العربية التي خرجت عن معانيها الوضعية.

(٤) أتابعه.

(١٤) حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال: سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .
« باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو »

(١٥) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. قال مالك: أراه مخافة أن يناله العدو.
« باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب »

(١٦) حدثنا سعيد بن منصور « نا » سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة: فقال أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم . قال ابن عباس: وسكت عن الثالثة أو قال فأنسيها .
(١٧) حدثنا الحسن بن علي « نا »^(١) أبو عاصم وعبد الرزاق قال « أنا » ابن جريح « أنا »^(١) أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرني عمر ابن الخطاب — رضى الله عنه — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلما .
« باب في لزوم السنة »

(١٨) حدثنا عبد الوهاب بن نجدة « نا » أبو عمرو بن كثير بن دينار عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:
« ألا إنني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه

(١) جرى بعض الحديثين على الاقتصاد من حدثنا على « ثنا » أو « نا » ومن أخبرنا على « أنا » .

ولما وجدتم فيه من حرام فخرموه ، ألا لا يحل لكم الجمار الأهلئ ، ولا كل ذئ ناب من السبع ولا لقطه معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل على قوم فعليهم أن يقروه ، فإن لم يقرءوه فله أن يعقبهم بمثل قراه ،

(١٩) حدثنا أحمد بن حنبل « نا » الوليد بن مسلم « نا » ثور بن يزيد حدثني خالد بن معدان حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حزر قالوا : أتينا العرياض بن سارية وهو ممن نزل فيه : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه » ، فسلنا وقلنا أتيناك زائرئ وعائدين ومقتبسين ، فقال العرياض : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فاذا تعهد علينا ؟ فقال : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا فإنه من يعش منكم بعدئ فسيرئ اختلافا كثيرا فعليكم بسنتئ وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

(٢٠) « باب في الحد يشفع فيه » : حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني قال : حدثني (ح) و « نا » قتيبة بن سعيد الثقفي « نا » الليث عن ابن شهاب عن عروه عن عائشة أن قرئنا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها — يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم — قالوا : ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى ١١٤ ثم قام فاخطب ، فقال : إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرقت لقطعت يدها .

« باب في النهي عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢١) حدثنا مسدد « نا » أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

(٢٢) « باب في الحذر من الناس » : حدثنا قتيبة بن سعيد « نا » ليث

عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين » .

(٢٣) حدثنا سليمان بن داود المهري ، حدثنا ابن وهب ، حدثنا سعيد ابن أبي أيوب عن شراحيل بن زيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة فيما أعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » .

(٢٤) « باب في الرجل يسب الدهر » : حدثنا محمد بن الصباح بن

سفيان وابن السرح قالوا : ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر ، وأنا الدهر ، يبدى الأمر ، أقلب الليل والنهار » ، قال ابن السرح : عن ابن المسيب مكان سعيد والله أعلم .

وهذا آخر حديث في سنن أبي داود .

« الإمام أبو عيسى الترمذى »

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلسى الترمذى^(١) أحد الأئمة الأعلام الذين يقتدى بهم ويرحل إليهم في طلب الحديث وصاحب التصانيف المشهودة والآثار الباقية، ولد سنة تسع ومائتين .

نشأته وارتجاله

كان جد أبي عيسى مروزيا ثم انتقل إلى ترمذ فأقام بها وبها ولد حفيده أبو عيسى وقد حجب إليه العلم والحديث من صغره ورحل في سبيله المراحل الطويلة ، فارتحل إلى الحجاز والعراق ، وخراسان وغيرها ، وفي هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وأشياخ الحديث وأخذ عنهم وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده في الحل وفي السفر ، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذى لقيه بطريق مكة ، وستأتى عن قرب وبعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وألف وصنف أضره في آخر عمره وبقي ضريرا سنين ثم توفي وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين .

• شيوخه •

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم وروى عنهم من أعيانهم الإمام البخارى وبه تخرج ومسلم ، وأبو داود ، وشاركهم في بعض شيوخهم

(١) السلسى نسبة إلى بنى سليم بالصغير اسم قبيلة من غيلان ، والترمذى نسبة إلى ترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له : جسون و ترمذ . يخرج الماء ويأمن ويكبرها وصنما

وقتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلي بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثني ، وسليمان بن وكيع وغير هؤلاء كثيرون .

من روى عنه

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي ومكحول بن الفضل ، ومحمد بن محمود بن عنبر وحامد بن شاكر ، وعبد بن محمد النسفيون والهيثم بن كليب الشاشي ، وأحمد بن علي بن حسنويه ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي ، وأحمد بن يوسف النسفي ، وأبو العباس محمد بن محبوب المجوبي راوية كتابه الجامع وغيرهم ، وما يدل على جلالاته ما قيل إن إمام الأئمة البخاري روى عنه حديثا خارج الصحيح وهو حديث عطية عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « لا يجل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك (١) » .

« حفظه وثناء الأئمة عليه »

كان أبو عيسى مشهورا له بالحفظ والصلاح والتقوى مع الثقة والأمانة والضبط ، وما يدل على قوة حفظه وسيلان ذهنه ما ذكره الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢) عن أحمد بن عبد الله بن أبي داود قال : سمعت أبا عيسى الترمذي يقول : كنت في طريق مكة ، وكنت كنت جزءين من أحاديث شيخ فر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا : فلان ، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي وإنما حملت معي في محملي جزءين غيرهما شبههما

(١) يعني يمر به جبنا للضرورة قال الترمذي عقب هذا الحديث : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسمع مني محمد بن اسماعيل هذا الحديث فاستغفر به لإمام الترمذي — مناقب علي رضي الله عنه .

فلما نظرت به سألته السماع ، فأجاب . وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال : أما تستحي مني فقصصت عليه القصة وقلت له : إني أحفظه كله فقال : اقرأ فقرأته عليه على الولاة ، قال : هل استظهرت قبل أن تجيء إلي ؟ قلت : لا ثم قلت له : حدثني بغيره فقرأ على أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك ، وقد أثني عليه كبار الأئمة . قال الإمام الحاكم : سمعت عمر بن عك يقول : مات البخاري ولم يخلف بحراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان في الثقات وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر ، وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه « علوم الحديث » : محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه ، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل روى عنه أبو محبوب ، والأجلاء ، وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم ، وكتابه الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه ، وغاية تحره في فن الحديث ، وقد جمع إلى الحفظ الفقاهاة ومعرفة المذاهب الفقهية والترجيح بينها ، ولا يضير الترمذي تجاهل ابن حزم له ودعواه أنه مجهول قال العلامة ابن كثير في البداية والنهاية ^(١) : « وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حيث قال في محلاه : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

وكيف يصح في الأدهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل
وقال : الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب : ^(٢) « وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض ، محمد بن عيسى بن سورة مجهول ولا يقولن قائل : لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه ؛ فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة

(٢) ج ٩ ص ٣٨٧

(١) ج ١١ ص ٦٧

في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي ، واسماعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم ، والعجب أن الحفاظ ابن الفرضي ذكره في كتابه « المؤتلف والمختلف » ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه ،

وأثنى عليه الأدرسي فقال : كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتاريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفاظ ،

فقاوته : وقد جمع الترمذي إلى حفظ الحديث ومعرفة علله ورجاله الفقه ، وله فيه باع طويل ومن يطلع على جامعه يرى مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية وإحاطته بها وتصرفه في عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثلاً لذلك ، قال في جامعه :

« باب ماجاء في الجمع بين الصلاتين » .

حدثنا هناد وأبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قال : فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا تخرج أمته ،

وفي الباب عن أبي هريرة قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد روى عنه من غير وجه رواه جابر بن زيد وسعيد ، وعبدالله بن شقيق بن العقيل .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا . حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حنّس عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد آتى باباً من أبواب الكبار » .

قال أبو عيسى : وحش هذا هو أبو علي الرحبي وهو حُسَيْن ابن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم : لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين^(١) .

مؤلفاته :

- (١) كتاب « الجامع » .
- (٢) كتاب « العلل » ، في آخر جامعه وهو قيم في الجرح والتعديل .
- (٣) كتاب « التاريخ » .
- (٤) كتاب « الشامل النبوية » ، وهو أحسن الكتب في هذا الباب وأشملها .
- (٥) كتاب « الزهد » .
- (٦) كتاب « الأسماء والكنى » .

جامع الترمذی :

هو أجل كتب الترمذی وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة وأحد دواوين الإسلام المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال : « جامع الترمذی » ، ويقال له أيضا « سنن الترمذی » ، والأول هو الأكثر ، ولم يتحاش بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه

فيقولون « صحيح الترمذى^(١) » وهو تساهل ومجازفة كما ستعلم عن كذب لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف .

ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فجاز رضاهم ، روى عنه أنه قال : « صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم » .
درجة أحاديثه وشرط الترمذى فيه :

كتاب الترمذى كبقية كتب السنن لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده ، بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعطل وأبان عن علته .

وقد التزم أن لا يخرج في كتابه إلا حديثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال : « ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء ، وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح ، وقد أزاح عن نفسه الاعتراض فإنه شق في تصنيعه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته — رحمة الله عليه — أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه ، وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول ، وإن كان الحكم صحيحاً ثم يتبعه بأن يقول : « وفي الباب عن فلان وفلان » ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر ، وقلنا يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة^(٢) .

(١) قال ابن كثير في « الباعث الحثيث » ص ١٨ : وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذى « الجامع الصحيح » وهذا تساهل منهما فإن فيه أحاديث كثيرة منكورة .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٤ .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما في هذا الكتاب هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث « أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » ، وثانيهما حديث « فإن عاد — أى شارب الخمر — في الرابعة فاقتلوه ^(١) » .

وقال الحافظ الذهبي في تذكرته : قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي : الجامع على أربعة أقسام :

(١) قسم مقطوع بصحته .

(٢) وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا .

(٣) وقسم أخرجه للصد به وأبان عن علته .

(٤) وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء ^(٢) .

وقال الحافظ ابن رجب في شرح « علل الترمذى » : اعلم أن الترمذى خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بغض ضعيف ^(٣) ، والحديث الغريب ، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه

(١) قال الامام النووي في شرح مسلم ج ٥ ص ٢١٨ : « وهذا الذى قاله الترمذى في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه ، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه .. لى أن قال : وذهب جماعة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب وحكاه الخطابي عن القفال والشاشي الكبير عن أبي اسحاق اللروزي عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر ، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته فلم يعله بمرض ولا غيره » .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٨ .

(٣) للمراد به الحسن لغيره ،

خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه منهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبي ، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعن غلب على حديثه الوهم وبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحاق بن أبي فروة وغيره (١)

وقال الحافظ الذهبي : وإنما تأخر جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لتخرجه أحاديث المصلوب والكلبي وأمثالهما وكلاهما متهم بوضع الأحاديث .

خصائصه وثناء الأئمة عليه :

قال المجدد بن الأثير في مقدمة « جامع الأصول » (٢) : وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً وفيه ما ليس في غيره : من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب العلل ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

وقال صاحب « بستان المحدثين » : تصانيف الترمذي كثيرة وأحسنها هذا الجامع الصحيح ، بل هو من بعض الوجوه والحيثيات أحسن من جميع كتب الحديث .

(١) من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٤ هامش .

(٢) ج ١ ص ١١٤ .

(٢) من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب .

(٣) من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل .

(٤) من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال ، وفي آخر الجامع كتاب العلل ، وفيه من الفوائد الحسنة ما لا يخفى على الفطن ، ولذا قالوا : هو كاف للباحث ، ومغن للمقلد ، وكتاب العلل صنفه بسمر قند وكان فراغه منه في يوم عيد الأضحى سنة ٢٧٠ هـ .

وقد جعله بعض العلماء أسهل تناولاً ومأخذاً من الصحيحين قال محمد ابن طاهر المقدسي سمعت أبا اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري يقول : « كتاب الترمذي عندي أنور من كتاب البخاري ومسلم ، قلت : ولم ؟ قال لأنه لا يصلح إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن ، وكتاب الترمذي قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس . من المحدثين والفقهاء وغيرهم .

حديث ثلاثي للترمذي :

وقد علا الترمذي في جامعه حتى صار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة وذلك في ثلاثي واحد . قال الترمذي فيه :

حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك — رضي الله تعالى عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتي على الناس زمان الصابر منهم على دينه كلقابض على الجمر ،

الترمذي أول من نوه بالحسن وأكثر منه :

قال العلامة ابن الصلاح في مقدمته^(١) : « كتاب أبي عيسى الترمذي

— رحمه الله — أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه ، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما... ونص الدارقطنى في سننه على كثير من ذلك ، والدارقطنى متأخر عنه ومن عهده اشتهر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، واستقر الأمر عند المحدثين ، وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين صحيح وضعيف .
وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته في الاحتجاج به وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف قال في منهاج السنة :

أما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك بل المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجرى وأمثالهما بما يحسن الترمذى حديثه أو يصححه ، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح ، وإما ضعيف ، والضعيف إما ضعيف متروك ، وإما ضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى ، فسمع بعض قول الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلى من القياس ، فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى وأخذ يرجع طريقة من يرى أنه أتبع للحديث وهو فى ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى منه بالرجحان .

قول الترمذى فى جامعه « حديث حسن صحيح »

لقد أكثر الترمذى فى جامعه من قوله : هذا حديث حسن صحيح وظاهر العبارة مشكل لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح كما سبق بيانه ، فالجمع بينهما فى حديث واحد جمع بين إثبات ذلك القصور ونفيه وهو محال عند العقلاء .

فما الجواب؟ وقد أحيب هن ذلك بأجوبة :-

(١) أن ذلك باعتبار إسنادين بأن يكون الحديث روى بإسنادين أحدهما حسن ، والآخر صحيح ، فلك أن تقول : حسن صحيح ، أى حسن بالنسبة إلى أحدهما ، صحيح بالنسبة إلى الآخر فلا تناقض إذا ، ولكن هذا الجواب لا ينهض في بعض الأحاديث التي يقول فيها الترمذى : هذا حديث حسن صحيح غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه .

(٢) وقال بعضهم مراده حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الإسناد وغرض هذا القائل من حسن المتن الحسن اللغوى^(١) لا الحسن الاصطلاحى حتى لا يلزم التناقض ورد هذا الجواب أيضا بأن الترمذى يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم والحدود والقصاص ونحو ذلك من أحاديث الترهيب ، وبأنه يلزم عليه أنه يجوز أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ حسنا أيضا وهو ما لم يقل به أحد من المحدثين .

(٣) وذهب ابن كثير في الجواب إلى أن ما قيل فيه : حسن صحيح قسم ثالث مزج من القسمين يقال في الحديث الذى فيه شبه لم يتحمض لأحدهما وأنه درجة متوسطة بين الصحة والحسن ، فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه حسن ودون ما قيل فيه صحيح ، وقد انتقد هذا رأى بأنه تحكم لا دليل عليه .

(٤) ولعل أصح الأجوبة ما ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها ، وخلاصته : أنه إن كان للحديث إسنادان فأكثر فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد حسن بإسناد آخر ، وغاية ما هنالك أنه حذف حرف العطف ، وكان الأولى أن يقول : حسن وصحيح وعليه فيكون ما يقدر فيه : حسن صحيح فوق ما يقول فيه صحيح فحسب ، لأن كثرة الطرق تقوى .

(١) وهو التمييز بالكلام العذب عن المعنى المرغوب فيه كأحاديث الترهيب مثلا .

وأما إذا لم يكن له إلا إستاذ واحد فالجمع بينهما للترادد الحاصل من الإمام المجتهد في الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح أم هو قاصر عنها؟ ولا يرجح عنده أحدهما فاقتضاه الأمر إلى التعبير بهذا رعاية للأمانة، وغاية ما في التعبير أنه حذف منه حرف الشك والتردد، وكان حقه أن يقول: حسن أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح لأن الجزم أقوى من التردد.

قول الترمذى: «حسن غريب»

وكذلك مما يكثر منه الترمذى في جامعه قوله: هذا حديث حسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه.

وهذه العبارة مشككة، لأن الحسن عنده أن يروى من غير وجه نحو هذا الحديث فكيف يقول: لا يروى إلا من هذا الطريق، هذا ظاهر التناقض.

والجواب - كما قال الحافظ ابن حجر - في نخبه الفسرك -

أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا يعنى بقسميه الحسن لذاته، والحسن لغيره وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير ضم صفة أخرى، ذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: حسن، وفي بعضها: صحيح، وفي بعضها: غريب^(١)، وفي بعضها: حسن صحيح، وفي بعضها: حسن غريب، وفي بعضها: صحيح غريب وفي بعضها: حسن صحيح غريب، وتعريفه للحسن إنما أراد به الأول فقط وعبارته في آخر جامعه ترشد إلى ذلك حيث قال: «وما قلنا في كتابنا حديث حسن وإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك

(١) الغريب ما تفرد به راويه في بعض السند أو في كله فإن كان التفرد في أصل السند - يعنى من جهة الصحابي - فهو المفرد المطلق، وإن كان في غيره فهو المفرد النسبي.

فهو عندنا حديث حسن ، فعرف بهذا أنه يعرف ما يقول فيه حسن فقط ،
أما ما يقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم
يعرج على تعريف ما يقول فيه : صحيح فقط أو غريب فقط ، وكأنه ترك
ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على ما يقول فيه : حسن
فقط إما لغموضه أو لأنه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله : « عندنا »
ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من
الإيرادات التي طال البحث فيها ، ولم يسفر وجه توجيهها فله الحمد على
ما ألهم وعلم .

فكن على ذكر من هذه الأمور التي ذكرناها لك حتى لا يمشك عليك
اصطلاح الترمذى فى جامعه .

« ما انتقد على الجامع » :

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى جامعه
وعدها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته والإمامين
ابن تيمية والذهبي وجملة ما انتقده ابن الجوزى عليه ثلاثون حديثا ، وقد
نازعه فى الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين الأسيوطى فى كتابه
« التعقبات على الموضوعات » .

وفى الحق أن كثيرا منها فى الفضائل وأن هذه الأحاديث المنتقدة
منها ما يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزى ، ومنها ما لا يسلم له .
ومهما يكن من شىء فهى أحاديث قليلة لاتغض من قيمة الكتاب
العلىية ، واعتباره من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح الجامع :

للجامع شروح كثيرة منها :

(١) شرح الإمام الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الأشيبلى

المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ^(١) بفاس سماه « عارضة الأحوذى على الترمذى^(٢) » ، تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب وذكر فنونا من النحو والعقائد والأحكام والآداب ونكتنا من الحكم والمصالح . وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدائها . ولا سيما مذهب أمامه مالك — رحمه الله تعالى — كل ذلك في عارضة قوية ، وبيان مشرق وأسلوب عربي رصين . وهو مطبوع بمصر والهند .

(٢) شرح الحافظ الإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى سنة ٧٣٤ (أربع وثلاثين وسبعائة) بلغ فيه نحو ثلثي الجامع في نحو عشر مجلدات ولم يتم ، ولو اقتصر على فن الحديث لكان أحسن ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانائة .

(٣) شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب الحنبلى وهو في نحو عشرين مجلدآ . وقد احترق شرحه في الفتنة .

(٤) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ سماه « قوت المعتدى على جامع الترمذى » ، ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزلته ، واصطلاحاته . وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربي المالكي ، وقد طبع بالهند .

(٥) شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥ .

(١) هذا هو الذى ذكره ابن خلكان وصححه النهي وقال ابن النجار في تاريخه توفى سنة ٥٤٦ هـ .

(٢) قال ابن خلكان في وفياته : أما معنى عارضة الأحوذى فالعارضة القدرة على الكلام يقال فلان شديد الدارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوذى الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقال الأصمى : الأحوذى المشمر فى الأمور القاهر لها الذى لا يشد عليه شيء منها وهو يفتح الهزمة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر النال المعجمة وفى آخره ياء مشددة .

(٦) شرح الشيخ أبي الحسن عبد الهادى السندى المدنى المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو شرح لطيف مختصر ، اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء ، وهو مطبوع .
مختصراته . منها :

- (١) مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل الميالى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٩ (تسع وعشرين وسبعمئة) .
(٢) مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٠ (عشر وسبعمئة) .

نماذج من جامع الترمذى :

أول حديث فى الجامع .

(١) ثنا^(١) قتبية بن سعيد ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب «ح» .

وحدثنا هناد ثنا وكيع عن إسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول » . قال هناد فى حديثه : « إلا بطهور » .

قال أبو عيسى : هذا الحديث أصح شىء فى هذا الباب وأحسن . وفى الباب عن أبي المليح عن أبيه وأبي هريرة وأنس وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر ويقال : زيد بن أسامة بن عمير الهذلى .

« باب ما جاء فى المسح على النعلين والجوربين » :

(٢) حدثنا هناد ومحمود بن غيلان قالا حدثنا وكيع عن سفيان

(١) جرت عادة بعض المحدثين أن يقتصروا من لفظ « حدثنا » على « ثنا » وعلى القارىء أن ينطق بها حدثنا .

عن أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال : « توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين والنعلين » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : « مسح على الجوربين وإن لم يكن نعلين إذا كانا مثنيين وفي الباب عن أبي موسى » .

« باب ما جاء في إنذار المعسر والرفق به » :

(٣) حدثنا أبو كريب حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » .

وفي الباب عن أبي اليسر ، وأبي قتادة ، وحذيفة ، وابن مسعود ، وعبادة .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

(٤) حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان رجلاً موسراً فكان يخالط الناس فكان يأمر غلبانه أن يتجاوزوا عن المعسر فقال الله تعالى : « نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » ، هذا حديث حسن صحيح .

« باب ما جاء في مطل الغني ظلم » :

(٥) حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الغني ظلم . وإذا اتبع أحدكم عن مولى فليتبع » .

وقال بعض أهل العلم : إذا أحميل الرجل على مليء فاحتاله فقد برى .
المحميل وليس له أن يرجع على المحميل ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق
وقال بعض أهل العلم : إذا توى مال هذا بإفلاس المحال عليه فله أن يرجع
على الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا : ليس على مال مسلم
توى . وقال إسحاق : معنى هذا الحديث ليس على مال مسلم توى : هذا إذا
أحميل الرجل على آخر وهو يرى أنه مَلِيٌّ فإذا هو معدم فليس على
مال مسلم توى .

« باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضى » :

(٦) حدثنا هناد حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن
أبي موسى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من سأل القضاء وكل إلى نفسه ، ومن جبر عليه ينزل عليه ملك فيسدهه . »

(٧) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن حدثنا يحيى بن حماد عن أبي
عوانة عن عبد الأعلى الثعلبي عن بلال بن مرداس الفزارى عن خيشمة —
وهو البصرى — عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتغى
القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه
ملكا يسدهه . » قال أبو عيسى : هذا حديث غريب وهو أصح من حديث
إسرائيل عن عبد الأعلى .

(٨) « باب ما جاء في الراشئ والمرثئى فى الحكم » .

حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي
هريرة قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرثئى ^(١) فى
الحكم ، قال : وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وابن حديدة

(١) الراشئ : دافع الرشوة ، والمرثئى طالبها ، والرشوة حرام مطلقا فى الحكم وفى
غير الحكم .

وأما سلمة قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وقدرى هذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح قال: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن شيء في هذا الباب وأصح.

(٩) «باب ما جاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه».

حدثنا محمد بن سهيل بن عسكر البغدادي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا نافع بن عمر الجمحي عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه» قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه.

(١٠) «باب ما جاء في إفساء السلام».

حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على أمر إذا أنتم فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم». وفي الباب عن عبد الله بن سلام وشريح بن هانئ عن أبيه وعبد الله بن عمرو والبراء وأنس وابن عمر.

(١١) «من كتاب الدعاء» — حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود

قال أنبأنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو: اللهم إني أسألك الهدى، والتقى، والعفاف، والغنى». قال: هذا حديث حسن صحيح.

(١٢) حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني حدثني صفوان بن صالح

حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة : هو الله الذي لا اله إلا هو ، الرحمن ، الرحيم ، الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، العزيز ، الجبار ، المتكبر ، الخالق ، الباري ، المصور ، الغفار ، القهار ، الوهاب ، الرزاق ، الفتاح ، العليم ، القابض ، الباسط ، الخافض ، الرافع ، المعز ، المذل ، السميع ، البصير ، الحكيم ، العدل ، اللطيف ، الخبير ، الحليم ، العظيم ، الغفور ، الشكور ، العلي ، السكبر ، الحفيظ ، المقيت ، الحسيب ، الجليل ، الكريم ، الرقيب ، المحيب ، الواسع ، الحكيم ، الودود ، المجيد ، الباعث ، الشهيد ، الحق ، الوكيل ، القوي ، المتين ، الولي ، الحميد ، المحصي ، المبدي ، المعيد ، المحيي ، المميت ، الحي ، القيوم ، الواجد ، الماجد ، الواحد ، الصمد ، القادر ، المقدر ، المؤخر ، الأول ، الآخر ، الظاهر ، الباطن ، الولي ، المتعال ، البر ، التواب ، المنتقم ، العفو ، الرؤوف ، مالك الملك ، ذو الجلال ، والإكرام ، المقسط ، الجامع ، الغني ، المغني ، المانع ، الضار ، النافع ، النور ، الهادي ، البديع ، الباقي ، الوارث ، الرشيد ، الصبور . »

قال أبو عيسى : هذا حديثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم في كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث . وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بأسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله وسلم ، وذكر فيه الأسماء ، وليس له إسناد صحيح .

(١٣) « باب خلق الله مائة رحمة ، حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خلق الله مائة رحمة فوضع رحمة واحدة بين خلقه يترحمون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة . »

(١٤) « باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم »

حدثنا خلاد بن أسلم حدثنا محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي عن أبي
عمار عن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: « إن الله اصطفى من ولد إبراهيم اسماعيل، واصطفى من ولد اسماعيل
بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشا، واصطفى من قريش بني هاشم.
واصطفاني من بني هاشم. »

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(١٥) « من أبواب المناقب » حدثنا علي بن الحسن الكوفي حدثنا محبوب
ابن محرز القواريري عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة
قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما لأحد عندنا يد إلا وقد
كافيناه ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يدًا يكافئه الله به يوم القيامة،
وما نفعني مال أحد قط ما نفعني مال أبي بكر ولو كنت متخذًا خليلًا
لاتخذت أبا بكر خليلًا ألا وإن صاحبكم خليل الله. »

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(١٦) حدثنا الحسن بن الصباح البزار حدثنا سفیان بن عيينة عن
زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربيعي عن حذيفة قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم: « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. »

(١٧) حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن رافع قالوا: حدثنا أبو عامر
العقدي حدثنا خارجة بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « اللهم أعز الإسلام بأحب هذين
الرجلين إليك: بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب، قال: وكان أحبهما إليه
عمر، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث
ابن عمر. »

(١٨) حدثنا محمد بن يحيى حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا عبيدة بن رائطه عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله الله في أصحابي ، الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرضا بعدى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه » قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(١٩) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا اسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أن عليا ذكر بنت أبي جهل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها ، وينصبني ما أنصبها .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٢٠) حدثنا هرون بن موسى بن أبي علقمة القروي المذني ، حدثني أبي عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قد أذهب الله عنكم عيسى^(١) الجاهلية ونقرها بالآباء ، مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، والناس بنو آدم . وآدم من تراب قال : وهذا أصح عندنا من الحديث الأول ، وسعيد المقبري قد سمع أبا هريرة ، ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة . وهذا آخر حديث في سنن الترمذي .

(١) ضم العين وتشديد الباء المكسورة عضيبتها .

الإمام النسائي

٢١٥ - ٣٠٣ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام - كما وصفه الذهبي في تذكرته - أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة ، كان إمام أهل عصره في الحديث والمقدم على أضرابه ، وفضلاء عصره .

مولده وارتحاله في سبيل الحديث :

ولد الامام النسائي بنساء^(١) سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة أربع عشرة ومائتين

ولما شب عن الطوق وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال ولما تجاوز الخامسة عشرة فارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة وسمع من الكثيرين من علماء بلده وعلماء هذه الأمصار حتى برع في هذا الشأن وتفرّد بالمعرفة والاتقان وعلو الأسناد حتى قيل : إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها ، وكان يسكن بزقاق يسمى « بزقاق القناديل » ، وقد استمر بها إلى قبيل وفاته بعام ، فخرج إلى دمشق وهناك حدثت له حادثة كانت السبب في استشهاده كما ستعلم فيما بعد وقد رمى النسائي بالتشيع ، ولعل السبب في ذلك أنه ألف كتاب الخصائص في فضل علي وآل البيت ، والظاهر أنه برىء من هذه التهمة

(١) نساء بفتح النون والسين المهملة وفي آخره همزة بلدة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان « وفيات الأعيان » .

ولما السبب في تأليفه الخصائص ما ذكره هو فقد روى عن محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي قال : سمعت قوما ينكرون علي أبي عبد الرحمن النسائي كتاب الخصائص لعلي رضي الله تعالى عنه وتركه تصنيف فضائل الشيخين - أبي بكر وعمر - فذكرت ذلك له فقال : دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير ، فصنفت كتاب « الخصائص » رجوت أن يهديهم الله ، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة .

فلما خرج إلى دمشق في آخر حياته فستل بها عما جاء من فضائل معاوية وكأمنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف في فضائله كما ألف في فضائل علي فقال للنسائي : ألا ترضى رأساً برأس حتى تفضل . وقيل إنه قال لا أعلم له فضيلة فمأزواوا يدفعونه ويضربونه في خصيته ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت ، وقد اختلف موطن وفاته فقال الدارقطني إنه لما امتحن بدمشق وأدرك الشهادة قال : احملوني إلى مكة فحمل وتوفي بها ، وهو مدفون بين الصفا والمروة ، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره أنه حمل إلى مكة فتوفي بها . قال الذهبي : كذا في هذه الرواية « مكة » وصوابه « الرملة » (١) .

وبهذا جزم ابن يونس في تاريخه حيث قال : كان النسائي إماماً حافظاً ثبتاً خرج من مصر في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة ، وذكر ابن خلكان أن وفاته كانت في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة وقال بوفاته في الرملة أبو جعفر الطحاوي وأبو بكر ابن نقطة الحافظ ، ومع أنه توفي بالرملة فقد دفن ببيت المقدس (٢) فرحمه الله . رحمة واسعة وأنزله منازل الشهداء .

(١) بلدة بفلسطين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ -

شيوخه :

للشأنى شيوخ كثيرون من أعيانهم قتيبة بن سعيد وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة وأقام عنده سنة وشهرين .

ومنهم إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وحמיד بن مسعدة ، وعلي بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين ، وهناد بن السرى ، ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ، وأبو داود السجستاني صاحب السنن والترمذى صاحب الجامع ، وهشام بن عمار ، وعيسى بن زغبة ، ومحمد بن النضر المروزي ، وأبو كريب ، وسويد بن نصر وغيرهم كثير

من روى عنه :

وقد أخذ عنه الحديث والعلم خلق كثير منهم أبو بشر الدولابي ، وأبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة ، وأبو جعفر الطحاوى ومحمد بن هارون بن شعيب ، وأبو الميمون بن راشد ، وإبراهيم بن محمد ابن صالح بن سنان وأبو علي الحسين بن محمد النيسابورى ، وحمزة الكنانى والحسن بن الحضر السيوطى ، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسى ، والحسن بن رشيق ومحمد بن عبد الله بن حيوية ، وأبو بكر أحمد بن إسحاق السننى الحافظ وهو راوية السنن وآخرون^(١)

صفاته الخلقية والخلقية :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة مع كبر السن ، وكان يكثر أكل الديوك الكبار تشتري له وتخصى وتسمن ، وكان يؤثر لباس البرود النوية ، وكان مجتهدا فى العبادة بالليل والنهار ، ومواظبا على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيا فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامته السنن الماثورة فى فداء المسلمين واحترازه من مجالس الأمير الذى

(١) تذكرة الحافظ ج ٢ ص ٢٤١ مقدمة جامع الأصول ج ١ ص ١١٥ .

خرج معه الشيء الكثير، وهكذا فليكن العلماء ينشرون العلم فإذا مادح
داعى الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء، وقد بلغ من ورعه وتقواه أنه كان
يصوم يوماً ويفطر يوماً، وهو هدى نبي الله داود عليه السلام .
« ثناء الأئمة عليه » :

قد حظى الإمام النسائي بثناء كثير من أئمة الحديث وجهابذته مما يدل
على سعة حفظه وتبحره وإتقانه ومعرفته بالعلل والرجال .

نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطني أنه قال : أبو عبد الرحمن
النسائي مقدم على كل من يذكر بهذا العلم — علم الحديث — من أهل
عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » وقال حافظ خراسان أبو علي
النيسابوري : حدثنا الإمام في الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائي .
وكان يقول أيضاً : للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج
وقال ابن طاهر : سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه ، فقلت
قد ضعفه النسائي ، فقال : يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال
أشد من شرط البخاري ومسلم ، (١)

وقال : الدارقطني : كان ابن الحداد أبو بكر الشافعي كثير الحديث ولم
يحدث عن غير النسائي . وقال : رضيت به حجة بيني وبين الله ، إلى غير ذلك
من ثناء الأئمة عليه .

تحريه وتشدده في الرواية :

لقد كان الإمام النسائي شديد التحري عن الرجال ومن المتشددين
في قبول المرويات ، وقد سمعت آنفاً مقالة أبي علي النيسابوري فيه وأن
له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم ومقالة الزنجاني فيه وأن شرطه
أشد من شرط البخاري ومسلم . والحق أن في العبارتين شيئاً من المبالغة

(١) هذا القول والذي قبله غير مسلم لثائليهما ، وستعرف الحق فيما بعد .

والمغالاة فللشيخين شروط أعلى من شرط غيرهما لا محالة، ولذلك لم يسلم بعض العلماء المحققين لهما هذا القول إلا أنهما تذلان مهما كان المحمل على شدة تحريه في نقد الرجال وعلمه بعلم الحديث وقد كان مبرزاً فيهما ولا شك، وقد دعاه هذا المنهج في التحرى والتوثيق إلى ترك أحاديث ابن لهيعة قال أحمد بن نصر الحافظ : من يصبر على ما يصبر عليه النسائي ؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة يعنى عن قتيبة عنه فما صنفها، قال ابن حجر : وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه — يعنى ابن لهيعة — ولم يحدث به لافى السنن ولا فى فى غيرها .

وكان النسائي شديد التحرى فى الألفاظ أيضاً فلا يتساهل فى وضع حدثنا مكان أخبرنا ولا أخبرنا مكان حدثنا وليس أدل على ذلك من طريقة روايته عن الحارث بن مسكين وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر ، وكان بينه وبين أبى عبد الرحمن شىء لم يمكنه من حضور مجلسه ، فكان يستتر فى موضع ويسمع حيث لا يراه فلذلك تورع وتحرى فلم يقل : « حدثنا وأخبرنا » ولكن يقول : « الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع » وهذا غاية الأمانة وبالورع فى النقل .

فقهاء :

كان النسائي إلى حفظه للحديث ومعرفته بالعلل والرجال فقيهاً قال الدارقطني فيه : « وكان أفتقه مشايخ مصر فى عصره وأعلمهم بالحديث والرجال » .

وقال الحاكم أبو عبد الله : أما كلام أبى عبد الرحمن على فقه الحديث فما أكثر من أن تذكر ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه .
وقد ذكر مجد الدين ابن الأثير الجزرى فى مقدمة جامع الأصول أنه كان شافعي المذهب وله مناسك ألفها على مذهب الشافعي .

مؤلفاته :

لقد ألف النسائي كتباً كثيرة منها :

(١) السنن الكبرى

(٢) السنن الصغرى المسمى « المجتبى »

(٣) الخصائص

(٤) فضائل الصحابة

(٥) المناسك

سنن النسائي :

لما ألف النسائي كتابه السنن الكبرى أهداها إلى أمير « الرملة » فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسن وما يقار بها فقال له : ميزلى الصحيح من غيره ، فصنف كتاب « السنن الصغرى » وسمّاها « المجتبى ^(١) من السنن » وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن .

درجة أحاديثه وشرطه فيه :

ذكرت أنفاً تشدد النسائي في نقد الرجال ومبالغته في التحرى حتى قال بعضهم : إن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم بل والبخارى وقال أحمد بن محبوب الرملى : سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول : لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة على ما سمعت ، والظاهر أن هذا التحوط البالغ إنما سار عليه في تأليف كتابه السنن الصغرى ، فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفا ، ولذا نجد أن

(١) وبعضهم يقول : المجتبى بالنون والمعنى قريب والأشهر المجتبى بالباء .

الأحاديث التي استدرکها أبو الفرج بن الجوزي على السنن وحکم عليها بالوضع قليلة جدا وهي عشرة أحاديث وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم لابن الجوزي بل نازعه فيها بعض العلماء كما فعل السيوطي في كتابه «التعقبات على الموضوعات» .

وليس بقليل من يفضل كتاب النسائي «المجتبي» على سنن أبي داود لكن إذا نظرنا إلى عدد الأحاديث التي انتقدها ابن الجوزي على كتب السنن يكون الترتيب هكذا سنن أبي داود ثم سنن النسائي ثم سنن الترمذي ، ثم سنن ابن ماجه .

وسنن النسائي «المجتبي» اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل بالنسبة إلى غيرها من كتب السنن الأخرى ، وأما ما قاله ابن منده وابن السكن وأبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدى والخطيب والدارقطني : كل ما في السنن صحيح فتساهل صريح ، وقول غير دقيق ، ولعلمهم أرادوا أن معظمها صحيح .

وكذا ما قاله محمد بن معاوية الأحمري الراوي عن النسائي : قال النسائي : كتاب السنن كله صحيح^(١) وبعض معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب المسمى بالمجتبي صحيح كله فهو محمول أيضاً على الغالب والكثير أو أنه قال ذلك على حسب اجتهاده وغالب ظنه .

قال العلامة ابن كثير في «الباعث الحثيث»^(٢) : وقول الحافظ أبي علي بن السكن وكذا الخطيب البغدادي في كتاب «السنن» للنسائي : أنه صحيح . فيه نظر ، وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم : غير مسلم فإن فيه رجالاً مجهولين : إمامنا ، أو حالاً ، وفيهم المجرع ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومشكوك كما نهبنا عليه في الأحكام الكبير .

(١) مراده بالكل المعظم كما يدل على ذلك قوله بعد : وبعضه معلول ، ومراده السنن الكبرى .

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في كتابه « شروط الأئمة الستة » (١) -
ما خلاصته : كتاب أبي داود والنسائي ينقسم على ثلاثة أقسام :

« القسم الأول » الصحيح المخرج في الصحيحين .

« الثاني » صحيح على شرطهما حكى أبو عبد الله بن منده أن شروط
أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح
الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من
الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما .

« الثالث » أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وربما أبانا
علتها بما يفهمه أهل المعرفة وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية
قوم لها واحتجاجهم بها فأورداها وبيننا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذالم
يجداله طريقا غيره لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال .

وقد علق الحافظ أبو الفضل العراقي على مقاله ابن منده بقوله : هذا
مذهب متسع . وقال الحافظ ابن حجر : إن الذي يتبادر إلى الذهن من أن
مذهب النسائي في الرجال متسع ليس كذلك فكم من رجل أخرج له أبو داود
والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث
جماعة من رجال الصحيحين (٢) .

وهذه السنن الصغرى هي التي عدت من الأصول المعتمدة عند أهل
الحديث ونقاده . وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن يخرج عن
كل من لم يجمع على تركه ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن الصلاح في علوم
الحديث حيث قال :

(١) ص ١٢ .

(٢) زهر الربى على المختار ج ١ ص ٢ ، ٣ .

حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودي
بمصر يقول :

« كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم
يجمع على تركه ، فراده — والله أعلم — صنيعة في السنن الكبرى ، وإذا
نسب إلى النسائي حديث فإنما يعنون روايته في السنن الصغرى وهى المحتجى
إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين فى الحديث كما نبه على ذلك صاحب
« عون المعبود فى آخر سنن أبى داود ، فى آخر كتابه حيث قال : وأعلم
أن قول المنذرى فى مختصره وقول المزى فى الأطراف الحديث أخرجه
النسائي فالمراد به السنن الكبرى للنسائي ، وليس المراد به السنن الصغرى
الذى هو مروج الآن فى أقطار الأرض من الهند والعرب والعجم وهذه
السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهى لا توجد إلا قليلا ، فالحديث
الذى قال فيه المنذرى والمزى أخرجه النسائي وما وجدته فى السنن الصغرى
فاعلم أنه فى الكبرى ولا تنحيز لعدم وجدانه فان كل حديث فى الصغرى
موجود فى الكبرى ولا عكس ، ويقول المزى فى كثير من المواضع أخرجه
النسائي فى التفسير وليس فى السنن الصغرى تفسير . »

والسنن الصغرى مشهورة من رواية ابن السنى وهو راوية السنن
المتوفى سنة ٣٦٤ .

وأما رواية ابن حيويه وابن الأحمر وابن القاسم فهى للسنن الكبرى
قال أبو جعفر بن الزبير : وما ينبغى التنبيه عليه أن روايات النسائي
تختلف اختلافا كثيرا حتى قال شيخنا أبو على الغافقى : لولا أن الأجازة
تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة . ومن قال قرأت أو
سمعت كتاب النسائي . ولم يبين الرواية التى سمع أو قرأ فقد تجوز فى
الذى ذكره تجوزا قادجا ، ومهما يكن من شىء فسنن النسائي الصغرى
من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح السنن :

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١ في شرحه حيث قال في مقدمته : « وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي ، وهو بذلك حقيق ، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق » .

وأشهر شروحه :

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ وهو شرح لطيف موجز وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح وسماه « زهر الربى على المجتبي » وقد عني فيه بضبط أسماء الرواة وشرح الألفاظ والغريب وذكر نكت من الحكم والأحكام والآداب التي اشتملت عليها الأحاديث ، وكثيرا ما ينقل فيه عن سبقه من العلماء ، ولا سيما الحافظ ابن حجر — رحمه الله — وهو على وجازته مفيد ويعتبر من خير الشروح المعروفة وأحسنها .

(٢) شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المشهور بالسندی نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ قال في مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ . المدرس من ضبط اللغة وإيضاح الغريب والأعراب . . . وهو أوفى من شرح السيوطي وله فيه آراء دقيقة وقد طبع هذان الشرحان في الهند ومصر والطبعة المصرية جعل فيها السنن في أعلا الصلب وتحتها زهر الربى وعلى الهامش تعليق السندی ، وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ .

(٣) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤) هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي وهو يقع في مجلد .

« نماذج من سنن النسائي »

أول حديث في السنن تأويل قوله عز وجل : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق »

(١) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً فإن أحدكم لا يدرى : أين باتت يده ؟ »

« باب الترغيب في السواك »

(٢) أخبرنا حميد بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى عن يزيد وهو ابن زريع قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عتيق قال حدثني أبي قال سمعت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب » (١)

باب تأويل قول الله عز وجل : « ويسألونك عن الحيض »

(٣) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوهن ولم يشاربوهن ، ولم يجامعوهن في البيوت فسألوا نبي الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله عز وجل : « يسألونك عن الحيض قل هو أذى » الآية فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

(١) يفتح الميم وكسرها فهما إما مصدران بمعنى اسم الفاعل أى مطهر للفم مرض للرب وإما على أنهما اسما آلة للطهارة وللرضا .

يؤاكلوهن ويشاربوهن ويجمعهن^(١) في البيوت وأن يصنعوا بهن كل شيء ما خلا الجماع .

« فضل الصلوات الخمس »

(٤) أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رأيتم لو أن نهرا يباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من دونه شيء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شيء ، قال : فكذاك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا » .

(٥) « باب الدعاء عند الأذان » أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا علي بن عياش قال : حدثنا شعيب عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة أت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته إلا حلت له شفاعتي يوم القيامة » .

(٦) « الفضل في بناء المساجد » أخبرنا عمرو بن عثمان قال : حدثنا بقية عن بجير عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن عمرو بن عبسة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من بنى مسجدا يذكر الله فيه بنى الله عز وجل له بيتا في الجنة » .

(٧) « النهي عن اتخاذ القبور مساجد » أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن معمر ويونس قالا : قال الزهري أخبرني عبيد الله ابن عبد الله أن عائشة وابن عباس قالا : لما نزل^(٢) برسول الله صلى الله

(١) أي يساكنوهن .

(٢) نزل به مرض الموت .

عليه وسلم فطفق يطرح خميصة^(١) له على وجهه فإذا اغتم^(٢) كشفها عن وجهه قال - وهو كذلك - : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

(٨) أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثني يحيى قال : حدثنا هشام ابن عروة قال : حدثني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير^(٣) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة »

(٩) « تخليق المسجد » أخبرنا اسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عائد بن حبيب قال : حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد فغضب حتى احمر وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحكته وجعلت مكانها خلوقا^(٤) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحسن هذا .

(١٠) « إيجاب الجمعة » أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم وهذا اليريم الذى كتب الله عز وجل عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله عز وجل له .
يعنى يوم الجمعة فالناس لنافيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد ، .

(١) كساء رقيق لين له أعلام .

(٢) تضايق واحتبس نفسه .

(٣) تماثيل .

(٤) الخلق نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب .

« إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة » .

(١١) أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فيه خلق آدم عليه السلام ، وفيه قبض ، وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثرُوا على من الصلاة ، فإن صلاتكم معروضة عليّ قالوا : يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت (١) أي يقولون : قد بليت قال : إن الله عز وجل قد حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام .

(١٢) « باب مانع الزكاة » أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن مسعود قال : لما توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب ، قال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن قاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بجهه وحسابه على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقالا (٢) كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ، قال عمر - رضي الله عنه - فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق .

(١٣) « باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر » أخبرنا هرون بن سعيد بن الهيثم أبو جعفر الأيلي قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله

(١) أرمت على وزن ضربت أصله أرمت من أرم بتشديد الميم إذا صار زميماً لحذفوا إحدى اليدين كما في ظلت والمعنى ضربت زميماً .

(٢) العقال الذي يقبل به البعير الذي يؤخذ في الصدقة .

عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا (١) العشر ، وما سقى بالسواني والنضح (٢) نصف العشر » .

أخبرنا هناد بن السرى عن أبي بكر — وهو ابن عياش — عن عاصم عن أبي وائل عن معاذ قال : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالي (٣) نصف العشر

١٤ — « باب حب النساء » حدثني الشيخ الإمام أبو عبد الرحمن النسائي قال : أخبرنا الحسين بن عيسى القُومسي قال : حدثنا عفان بن مسلم قال : حدثنا سلام أبو المنذر عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حبب إليّ من الدنيا النساء (٤) والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة » .

١٥ — « ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض »

أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا همام عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل »

١٦ — « فضل الحاكم العادل في حكمه »

أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن عمرو (ح) وأبنا محمد ابن آدم بن سليمان عن ابن المبارك عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار

(١) السماء أى المطر البعل : ما شرب من الخيل بعروقه من الأرض من غير مطر ولا غيره .

(٢) السواني جمع سانة البعير يستقى عليه النضح السقى بآلة كالشادوف مثلاً .

(٣) الدوالي جمع الدلاء جمع دلو وهو المستقى به من البئر ، والمراد السقى بكل ما يحتاج إلى عمل ومشقة من آلة أو دابة ونحوها .

(٤) هى حبة عطف وحنان وبروتكريم ولذا علمنا ما كانت تعانیه النساء من احتقار وازدراء أدركتنا ما فى قول الرسول الرحيم من تكريم لها واعتراف بانسانيتها .

عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا » ، قال محمد في حديثه : وكلنا يديه يمين .

١٧ — « بطانة الإمام » أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال : حدثنا مُعَمَّرُ ابن يعمر قال : حدثني معاوية بن سلام قال حدثني الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من وال إلا وله بطانتان : بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر ، وبطانة لا تألوه خبالاً فن وُقي شرها فقد وُقي وهو من التي تغلب عليه منهما .

١٨ — « فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر » أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفیان عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم وقد وضع رجله في الغرز : أي الجهاد أفضل ؟ قال : كلبة حق عند سلطان جائر .

١٩ — « الإصابة في الحكم » أخبرنا اسحق بن منصور قال : حدثنا عبدالرزاق قال : أنبأنا معمر عن سفیان عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

« النهي عن استعمال النساء في الحكم »

٢٠ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حميد عن الحسن عن أبي بكر قال : عصمني (١) الله بشيء سمعته من رسول الله

(١) يعني حين أراد أن يقاتل علياً من طرف السيدة عائشة تذكر هذا الحديث فعملت فريقتها مغلوب لا محالة وبذلك عصمه الله أن يشاءك في هذه الفتنة العاتية .

حظي الله عليه وسلم : « لما هلك كسرى قال : من استخلفوا ؟ قالوا بنته »
قال : لئن يفلح قوم ولئوا أمرهم امرأة ،
وذكر الأشربة المباحة ،

٢١ — أخبر إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير عن ابن شبرمة
قال : قال طلحة لأهل الكوفة : في النبيذ فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها
الكبير قال : وكان إذا كان فيهم عرس كان طلحة وزير يسقيان اللبن
والمسل فقبل لطلحة : ألا تسقيهم النبيذ ؟ قال : إني أكره أن يسكر
مسلم في سببي .

أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير قال : كان ابن شبرمة
لا يشرب إلا المالح واللبن ، وهو آخر حديث في السنن (١) .

(١) ولقد أحسن المصنف وأجاد حيث ختم كتابه بهذا الأثر الدال على كمال الورع
والتقوى أن في الحلال غنية عن الشراب الحرام .
فيه يحمي الكتاب به على أن غاية العلم هي التقوى والورع وضد الله « إن أكرهكم
عند الله أمّاكم » .

الإمام ابن ماجه

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

نسبه ومولده:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه^(١) المرقبي القزويني صاحب السنن وغيرها من الكتب المعتمدة .

ولد سنة تسع ومائتين وتوفي ثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله:

وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته ، وقد ارتحل في سبيل الحديث وجمعه وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز والشام ، ومصر ، والكوفة ، والبصرة ، وغيرهما من الأمصار والأقطار ، ولحق كثيراً من شيوخ الحديث وأئمة وذا كرم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث - رحمهما الله تعالى - حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوي الشريف .

شيوخه:

سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وجبارة ابن المغلس ، وإبراهيم بن المنذر الخراسي ، وعبد الله بن مطوية ، وهشام

(١) بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح والذي عليه جمهور العلماء لا بالتاء كما زعم البعض وهو لقب والد محمد بن يزيد لا جده كما قال صاحب القاموس (ج ١ ص ٨ - ٢) ونقل ابن كثير في « البداية والنهاية » عن الخليل أنه قال : « يعرف يزيد بـ ماجه مولى ربيعة » وعلى هذا كان ينبغي أن يقال محمد بن يزيد « ماجه » لا ابن ماجه ، ولكن أغلب المترجمين له قالوا : محمد بن يزيد بن ماجه .

ابن عمار ، ومحمد بن ربح ، وداود بن رشيد ، وعلقمة بن عمرو الدارمي ،
وعلي بن محمد ، والعباس بن الوليد ، وأحمد بن الأزهر ، وموسى بن
عبد الرحمن ، وبشر بن آدم ، وأزهر بن مروان ، ومحمد بن بشار وعمرو
ابن عثمان بن سعيد ، وغيرهم .

من روى عنه :

وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري ، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن
حكيم ، وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزويني ، وأحمد بن
روح البغدادي وابن سيويه ، وإسحاق بن محمد ، وأحمد بن إبراهيم
وغيرهم كثيرون .

ثناء الأئمة عليه :

قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني : ابن ماجه ثقة كبير
متفق عليه ، محتج به ، له معرفة وحفظ ووصفه الإمام الذهبي بأنه
الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار وقال
الحافظ ابن كثير : محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة
وهي دالة على عمله وعلمه ، وتبحره وإطلاعه ، واتباعه للسنة في الأصول
والفروع .

مؤلفاته — وله مؤلفات كثيرة منها :

- ١ — كتاب السنن الذي هو أحد الكتب الستة .
- ٢ — تفسير القرآن الكريم وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير .
- ٣ — كتاب التاريخ أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

كتاب السنن

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان وبه عرف واشتهر وقد رتبته على الكتب والأبواب ، قد ذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتابا وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب ، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث^(١) وقد نقلت هذه العدة عن أبي الحسن القطان صاحب ابن ماجه وأحد مشاهير الرواة عنه ، وهي مرتبة ترتيبا فقهيا كما هو الشأن في الكتب الخمسة وقد أحسن وأجاد حينها بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق فيه الأحاديث المتكاثرة الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها والمشهورون برواية السنن عن ابن ماجه أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد ، وأبو جعفر محمد بن عيسى ، وأبو بكر حامد الأبهري :

« درجة أحاديثها ومزلتها من كتب السنة »

من الحفاظ من جعل أصول كتب السنة خمسة (١) صحيح البخارى (٢) وصحيح مسلم (٣) وسنن أبي داود (٤) وسنن النسائى (٥) وسنن الترمذى ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها ، وأول من عدّها سادس الستة الحفاظ أبو الفضل محمد ابن طاهر بن على بن أحمد القيسرانى المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ فى كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسالته « شروط الأئمة الستة » ثم الحفاظ عبدالغنى بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ستمائة فى كتابه « الإكمال فى أسماء الرجال » وتابعها أصحاب كتب الأطراف والمتأخرون وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه على موطأ مالك - مع أنه أصح منها بل فى درجة الصحيحين كما ذهب إليه بعض العلماء - لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩ البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٢ وسياق تحقيق الحق فى عدة الكتب والأبواب والأحاديث .

الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه - إلا القليل منها - موجودة في الكتب الخمسة مندرجة فيها ، فهذا هو السبب في عدم السادس سنن ابن ماجه دون الموطأ .

ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك - رحمه الله - أحد الأصول الستة .

ولم يضم إليها سنن ابن ماجه وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزّين^(١) السرقسطي المتوفى سنة ٥٣٥ هـ في كتابه «التجريد في الجمع بين الصحاح» وتبعه على ذلك أبو السعادات مبارك بن محمد المشهور بابن الأثير الجزري الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وسار على هذا أيضاً العلامة الزبيدي الشافعي المتوفى سنة ٩٤٤ هـ في كتابه «تيسير الوصول» .

والحق أن موطأ الإمام مالك أعلا درجة من سنن ابن ماجه وقد قدمنا في الكلام على الموطأ آراء العلماء في منزلة الموطأ من كتب الحديث . ومن المحدثين من قال : ينبغي أن يجعل سادس الستة «كتاب الدارمي» ولا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ وأنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة^(٢) .

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والمنكر والموضوع على قلة وهي بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها لكثرة الأحاديث الضعيفة التي فيها حتى قال الحافظ المزي : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف .

(١) رزّين بفتح الراء وكسر الزاي كما ضبطه شارح المشكاة لا مصغرا كما اشتهر على الألبسته .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقاله وقال : « إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال ، ومراد الحافظ ابن حجر أن ضعف سند الحديث ورواياته لا يلزم منه أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع ونفس الأمر لجواز أن يكون الحديث روي من طريق آخر بإسناد صحيح ولهذا كثيراً ما يقول المحدثون : هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ كتاباً سماه « مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه » تكلم على كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف وما سكت عنه فقيه نظر ، وقد يصرح في بعضها بمن حكم بوضعه وقد لا يصرح ولكن يبين حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار ، وصنيع البوصيري هذا ، يرد مقالة الحافظ المزى ويؤيد كلام الحافظ وكفى بهما إمامين .

وقد روى عن ابن ماجه أنه قال : « عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها وقال أظن أنه إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ، ثم قال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً في إسناده ضعف ، (١)

وقفل ابن طاهر المقدسي « في شروط الأئمة الستة » أنها بضعة عشر حديثاً أو نحوها (٢) .

وهذه القصة قد طعن فيها بعض الأئمة بالانقطاع ، وعلى فرض صحتها ففعل مراده الأحاديث التي هي شديدة الضعف الذي يصل بها إلى حد النكادة أو السقوط والوضع . قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد : كتاب النسائي أبرد الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنهما تصنيفاً ، وكان

(١) تذكرة الحفاظ ٢ ص ١٨٩ .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٦ .

كتابه جامعاً بين طريق البخارى ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل وفي الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً ويقاربه كتاب أبي داود ، وكتاب الترمذى ، ويقابله من الطرف الآخر (١) كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك ، والعلاء بن زيد ، وداد بن المحبّر ، وعبد الوهاب بن الضحاك ، وإسماعيل بن زياد السكّونى ، وعبد السلام بن يحيى أبي الجنوب وغيرهم ، وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف فهى حكاية لا تصح لانقطاع سندها وإن كانى محفوظاً فلهذه أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية ، أو كان مارأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر ، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة ، أو منكورة ، وذلك محكى فى كتاب العلل لأبي حاتم (٢) وقال الحافظ الذهبى فى تذكرته : « سنن أبي عبد الله — يعنى ابن ماجه — كسلب حسن لولا ما كدره من ذكر أحاديث واهية ليست بالكثيرة » .

وقال العلامة ابن كثير فى البداية والنهاية (٣) : وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة باب وعلى أربعة آلاف حديث كلها جيد سوى اليسيرة . وقد حكى عن أبي زرعة الرازى أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً ربما يقال : إنها موضوعة أو منكورة جداً .

وخلاصة القول أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن .

(١) يعنى الذى رجاله مجرحة .

(٢) زهر الربى على المجتبى ج ١ ص ٣

(٣) ج ١١ ص ٥٣

والضعيف وأن علي الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعدت
البحث والتحري ومعرفة دراجته .
الرجال والأحاديث المنتقدة :

قد سمعت آنفاً مقاله الإمام ابن رشيد في نقد بعض رجال السنن
لابن ماجه وأنه قد يخرج عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث
وأن بعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبي
حبيب وداود بن المحبر واسماعيل بن زياد وغيرهم .

وما قاله بعض الأئمة أبو زرعة وغيره في نقد بعض أحاديث السنن
ونزولها عن درجة الاحتجاج ، وقد انتقد الحافظ ابن الجوزي أحاديث
ذكرها ابن ماجه في سننه وجعلها في عداد الموضوعات وعدتها كما ذكر
السيوطي في « تعقباته » ثلاثون حديثاً وقد نازع السيوطي ابن الجوزي
في الحكم عليها بالوضع

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزي كثير وبعض هذه الأحاديث مما
أجمع الحفاظ على وضعها غلطا : وذلك مثل ما روى : « من كثرت صلاته
بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فإنه موضوع ولكن لا على سبيل التعمد ،
بل على سبيل الغلط .

وقد روى ابن ماجه هذا الحديث في سننه عن اسماعيل بن محمد الطلحي
عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن
جابر مرفوعاً « من كثرت... الخ » وقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثاً
وليس بحديث ، والسبب في هذا الغلط ما ذكره الحاكم قال : دخل ثابت بن
موسى على شريك بن عبدالله القاضي والمستملى بين يديه وشريك يقول :
حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يذكر المتن . فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى قال : « من كثرت
صلاته . الخ » وإنما أراد شريك ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى

هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد ، فكان ثابت يحدث به عن شريك بهذا الإسناد غلطا وقد سرقه منه جماعة ضيعناه وحدثوا به عنه وحقيقته كما سمعت . وهذه القصة إن دلت على شيء فإنما يدل على بعد نظر نقاد الحديث وصياريته وسعة اطلاعهم ومعرفةهم الدقيقة بعلم الحديث ومن أين يدخل الدخيل فيها .

« عدد أحاديث البيهقي »

قد سمعت أنفاً . ما قاله العلامة أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه من أن عدة أحاديث السنن أربعة آلاف حديث ، والظاهر أنه أراد التقريب ، أو أن في بعض نسخ السنن لابن ماجه من الزيادات ما ليس في الأخرى .

وقد عد أحاديث السنن بعض المحققين^(١) لنصوصها في أحدث طبعها وأتقنهما فكان جملة أحاديثها « ٤٣٤١ » أربعة آلاف وثلثمائة وواحد وأربعون حديثاً من هذه الجملة « ٣٠٠٢ » اثنان وثلثة آلاف حديث أخرجهما أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم .

وباقى الأحاديث وعددها « ١٣٣٩ » ألف وثلثمائة وتسع وثلثون حديثاً هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة ، وهذه الزوائد هي التي عرض لها الحافظ الشهاب البوصيري في « مصباح الزجاجة » .

ومن هذه الزوائد « ٤٢٨ » أربعمائة وثمان وعشرون حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد .

ومنها « ١٩٩ » تسع وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد .

ومنها « ٦١٣ » ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفه الإسناد .

(١) هو الأستاذ الفاضل محمد فؤاد عبد الباقي .

و « ٩٩ » تسع وتسعون حديثاً ما بين واهية الإسناد أو منكورة أو مكذوبة ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله أبو زرعة في أن جملة ما فيها من ضعيف بضعة عشر حديثاً أو ثلاثون حديثاً غير صحيح وأن ما قاله الإمام ابن رشيد هو الحق والصواب كما حقق أن عدد كتب السنن ٣٧ كتاباً عدا المقدمة وعدد أبوابه ١٥١٥ باباً وهو قريب مما ذكر عن القطان .

« ثلاثيات ابن ماجه » :

قد علا ابن ماجه في بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات .
« شروح السنن »

- (١) شرح سنن ابن ماجه الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨) في خمس مجلدات وأسمى شرحه « الهدى ماجه » ، ولكن عاجلته المنية قبل تحريره وتنقيحه .
- (٢) شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة واحد وأربعين وثمانمائة (٨٤١) .
- (٣) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة (٩١١) وأسمى شرحه « مصباح الزجاجه على سنن ابن ماجه » وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الإيجار والاختصار على المهم .
- (٤) شرح الشيخ السندي المدني المتوفى سنة ألف ومائة وثمان و ثلاثين ، وهو شرح لطيف وجيز ومفيد على وجازته ، اقتصر فيه على المهمات وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .
- (٥) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، اقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة ، وقد سلك فيه مسلك البسط والإطناب حتى بلغ به ثمان مجلدات ، وسمى شرحه هذا « ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه » .

« نماذج من سنن ابن ماجه » .

« باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا شريك عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرتكم به فتخذوه وما نهيتكم عنه فاتموا » .

(٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله » .

« باب المنهبل بعد الوضوء والغسل » .

(٣) حدثنا محمد بن ربح حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن أبي هند أن أبا مرة مولى عقيل حدثه أن أم هانئ بنت أبي طالب حدثته أنه لما كان عام الفتح قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسله (١) فسترت عليه فاطمة ثم أخذت ثوبه فالتحف به .

(٤) حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا ابن أبي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن محمد بن شرحبيل عن قيس بن سعد قال : « أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعنا له ماءً فاغتسل ثم أتته بملحفة ورسية (٢) فاشتمل بها فكأنى أنظر إلى أثر الورد على عكسته » (٣) .

(٥) حدثنا العباس بن الوليد وأحمد بن الأزهر قالا : حدثنا مروان بن محمد حدثنا يزيد بن السمط حدثنا الوضين بن عطاء عن محفوظ

(١) الغسل الاغتسال .

(٢) مصبوعة بالورد ، وهو زيت أصفر يصنع به الثياب

(٣) طبقات بطنه ، واحدها عكنة .

ابن علقمة عن سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه .

« باب ما يقال بعد الوضوء » .

(٦) حدثنا موسى بن عبد الرحمن حدثنا الحسين بن علي وزيد ابن الحباب « ح » وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا أبو نعيم قالوا : حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب أبو سليمان النخعي قال : حدثني زيد العمر عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فتح له ثمانية أبواب الجنة من أيها شاء دخل » قال أبو الحسن بن سلمة ^(١) القطان حدثنا إبراهيم بن نصر حدثنا أبو نعيم بنحوه .

« باب الوضوء من النوم » :

(٧) حدثنا محمد بن المصطفى الحمصي حدثنا بقية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن علي ابن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العينان وكاء السنه ^(٢) فمن نام فليتوضأ » .

« باب ما جاء في النهي للحاقن أن يصلي » .

(٧) حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد أحدكم الغائط وأقيمت الصلاة فليبدأ به » .

حدثنا بشر ابن آدم حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح عن

(١) هو أحد تلاميذ ابن ماجه ، وقد روى الحديث من غير طريق شيخه فملا بواحد ولو رواه عن شيخه لسكان بينه وبين أبي نعيم اثنتان والعلو من الأمور المحبوبة للحدثين .

(٢) أي الدبر ، والوكاء ما يربط به الشيء ، والمغنى على الجواز .

الضمر بن نسير عن يزيد بن شريح عن أمامة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل وهو حاقن » (١) .

« باب الرجل يتحل ولده » :

(٨) حدثنا أبو بشر بكر بن خلف حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال : انطلق به أبوه يحمله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أشهد أني قد نحللت النعمان من مالي كذا وكذا قال : فكل بنيك نحل مثل الذي نحل النعمان ؟ قال : لا ، قال : فأشهد على هذا غيري ، قال : أليس يسرك أن يكونوا لك في البر سواء ؟ قال : بلى : قال : فلا إذا .

« باب من أعطى ولده ثم رجع فيه » :

(٩) حدثنا محمد بن بشار وأبو بكر بن خلاد الباهلي قالا : حدثنا ابن أبي عدي عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن جابر عن ابن عباس وابن عمر يرفعان الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده . »

« باب المسلمون شركاء في ثلاث » :

(١٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد « ثنا » سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث لا يمتنع : اللاء ، والكلاء ، والنار » [في الزوائد : هذا إسناد صحيح ، مورجالة هو ثقون] .

« باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء » :

(١١) حدثنا محمد بن ربح أنبأنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصاري سرح الماء يمسر فأبى عليه ، فاخصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك » ، فغضب الأنصاري فقال : يا رسول الله ، أن كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر^(١) ، قال : فقال الزبير : والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلبوا تسليما » .

« باب الخروج إلى الحج » :

(١٢) حدثنا علي بن محمد وعمرو بن عبد الله ، قالوا : (ثنا) وكعب (ثنا) إسماعيل أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل (أو أحدهما عن الآخر) قال : قال رسول الله صلى وسلم : « من أراد الحج فليستعجل ؛ فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة » ، في الزوائد : في إسناده إسماعيل أبو خليفة أبو إسرائيل الملائى قال فيه ابن عدى : عامة ما يرويه يخالف الثقات ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال الجرجاني : مفتر زائع نعم قد جاء : « من

(١) الشراج جمع شرجة : مسيل الماء ، والحرة أرض ذات حجارة سود ، سرح الماء أرسله أن كان .. أى حكمت له لكونه ابن عمك . الجدر : جمع الجدار وهو ما يكون حول الزرعة لصيانة الماء ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بأمر فيه مصلحة للخصمين وهو أن يسقى يسيرا ثم يرسله إلى جاره ، فلما اغضب الرجل الرسول يغير حق استوفى الرسول للزبير حقه في أن يسقى أرضه سقيا فاما ثم يرسل الماء لجاره بعد ذلك .

أراد الحج فليعجل ، بسند آخر رواه الحاكم وقال : صحيح ورواه أبو داود أيضا .

(١٣) « باب الشرب من زمزم ، حدثنا علي بن محمد ، ثنا ، عبد الله ابن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كنت عند ابن عباس جالسا فجاءه رجل فقال : من أين جئت ؟ قال : من زمزم ، قال : فشربت منها كما ينبغي ؟ قال : وكيف ؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتضع منها فإذا فرغت فاحمد الله عز وجل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضعون من زمزم »^(١) في الروايد : هذا إسناد صحيح رجاله موثقون .

(١٤) « باب أكل كل ذي ناب من السباع ، حدثنا بكر بن خلف ، ثنا ، ابن أبي عدي عن سعيد بن علي بن الحكم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير »^(٢) .

(١٥) « باب الطافي من صيد البحر ، حدثنا هشام بن عمار ، ثنا ، مالك بن أنس حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار - حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البحر الطهور ماؤه ، الحل ميتته ،

(١) تنفس ثلاثا أى في أثناء الشرب لكن بإبادة الإناء عن الفم عند التنفس ، وتضع : أكثر من الشرب حتى يمتلئ جنبك وأضلعك آية ما بيننا . . . أى علامة .
(٢) كل ذي ناب كالأسد والذئب والكلب والتمر ونحوها مما يفترس بناه وكل ذي مخلب كالنسر والصقر والبازي ونحوها مما يتمدى بمخلبه ، والمخلب للطيور والسباع بمنزلة الظفر من الإنسان .

قال أبو عبد الله : بلغني عن أبي عبيدة الجوادى أنه قال : هذا نصف العلم لأن الدنيا بر وبحر فقد أفنأك في البحر وبقى البر .

(١٦) « باب كل مسكر حرام » حدثنا سهل (ثنا) يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام »

(١٧) « باب ما أسكر كثيره فقليله حرام » حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم « ثنا » أنس بن عياض حدثني داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » ٢

(١٨) « باب من تطيب ولم يعلم منه طب » حدثنا هشام بن عمار وراشد بن سعيد الرملى قالوا : « ثنا » الوليد بن مسلم « ثنا » ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تطيب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن » (١)

(١٩) « باب التوكل واليقين » حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان ابن عيينة عن ابن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ولا تعجز ، فإن غلبك أمر فقل : قدر الله وما شاء فعل ، وإياك واللغو فإن اللغو تفتح عمل الشيطان » .

(٢٠) « باب الحكمة » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الوهاب حدثنا عبد الله ابن نمير عن إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال :

(١) تطيب تعاطى الطب وهو ليس من أهله ضامن : ملتزم بضمان ما أقسده بتطيبه وهذا الحديث الجليل يعتبر أصلا في مفاصلة أدعياء الطب وتضمينهم جناباتهم .

قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الكلمة الحكيمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها» (١).

باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم،

(٢١) حدثنا أبو كريب وأحمد بن سنان قالوا: (ثنا) أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يجيء النبي ومعه الرجلان ويجيء النبي ومعه الثلاثة وأكثر من ذلك وأقل فيقال له: هل بلغت قومك؟ فيقول: نعم فيدعى قومه، فيقال: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، فيقال: من شهدك؟ فيقول محمد وأمه فندعى أمة محمد، فيقال: هل بلغ هذا؟ فيقولون نعم، فيقول: وما عليكم بذلك؟ فيقولون: أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا فصدقناه، قال: فذلكم قوله تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا»

(٢٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن سنان قالوا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما منكم من أحد إلا له منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار، فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله، فذلك قوله تعالى: «أولئك هم الوارثون»

(١) الكلمة الحكيمة: فئات الحكمة ضالة: مطبوعة له والمزاد الإرشاد إلى ما يليق بالمؤمن وهو المؤمن على الحكمة والاستغناء عنها من غير نظر إلى قلبها، وفي معنى الكلمة الفصل النافع المصنف:

« الإمام الطبري »

(٢٢٤ - ٣١٠ هـ)

نسبه: هو الإمام الحافظ المفسر المؤرخ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري^(١) كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين.

صفاته: كان أسمر أعين مليح الوجه ، مديد القامة ، فصيح اللسان ، زاهدا ، مترفعا عن الدنيا ، وصله أمير المؤمنين «المقتدر» بجواز عرفانا لعلنه فأبى أن يقبلها ، وكذلك أهدى إليه أحد الوزراء ألف دينار فردها كما عرض عليه القضاء فأبى ، ولعل بما أعانه على هذا الترفع أن أباه ، ترك له ضيعة بطبرستان فكان ينفق ما يستغله منها على نفسه وأهله وطلابه .
مثال للتفاني في العلم :

كانت حياة ابن جرير مثالا عاليا للتفاني في العلم ، والعمل الدائب على البحث والتأليف ، وما ظنك برجل مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة ، وقد حسب تلاميذه عمره من يوم أن احتلم إلى أن مات ثم قسموا إنتاجه على هذه المدة فنال كل يوم أربع عشرة ورقة ، هذا إلى ارتحاله وأسفاره المتصلة في سبيل جمع الحديث ، ولقاء الشيوخ وأئمة العلم ، وفي آخر حياته استوطن بغداد ، وأقام بها إلى حين وفاته .

شيوخه: كثيرون منهم محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، وأبو همام السكوني ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، وإسماعيل بن موسى السعدي ، ومحمد بن حميد الرازي وآخرون .

(١) نسبة إلى طبرستان إقليم من بلاد العجم .

تلامذته : وقد أخذ عند العلم كثيرون منهم أحمد بن كامل ، وأبو القاسم الطبراني ، وعبد الغفار الحضيبي ، وأبو عمرو بن حمدان وغيرهم .
علمه : كان ابن جرير دائرة معارف في التفسير والحديث ، والفقه والأصول ، والقراءات والتاريخ ، وليس أدل على هذا من أن الخليفة المقتدر أراد في بعض الأيام أن يكتب كتاب وقف تكون شروطه متفقا عليها بين العلماء ، فقيل له : لا يقدر على هذا إلا محمد بن جرير الطبري ، فطلب منه ذلك ، فكتب له هذا الكتاب ، فأراد الخليفة جائزته فأبى ، وكان في أول أمره شافعيًا ومكث ينشر المذهب ببغداد سنين ، واقتدى به ثم اتسع عليه ، وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه^(١)

ثناء الأئمة عليه : وقد قال فيه إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة :
« ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير ، ولقد ظلمته الحنابلة » .
كما أثنى عليه الخطيب البغدادي فقال : « كان من أكابر أئمة العلم ، ويحكم بقوله ، ويرجع إلى معرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظا لكتاب الله ، عارفا بالقراءات كلها بصيرا بالمعاني ، فقيها في الأحكام ، عالما بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، عارفا بأيام الناس وأخبارهم » .

محنة وابتلاء :

وقد أصيب ابن جرير بمحنة في حياته من عوام الحنابلة وجهلهم بسبب مقالته عن الإمام أحمد : إنه رجل حديث لا فقه ، وقد أودى كثيرا ، وضيق عليه ، حتى لقد حالوا بين الناس وبين الانتفاع بعلمه ، بل استمرت هذه العداوة بعد وفاته فقد أبى رعاهم أن يدفن نهارا ، فلم يكن

بدئ من أن يدفن بداره ، والإسلام يقدر حرية الرأي ، وهب أنه أخطأ في رأيه ، فما كان ينبغي أن يؤذى هذا الإيذاء ، وشيوخ الخنابلة أعقل من أن يصدر منهم ما كان ، ولكنه منطق العوام الجهلاء في كل عصر فالإسلام برىء مما حدث .

وقد رماه الحاقدون عليه بالرفض ، بل والإلحاد ، قال ابن كثير : « وحاشاه من ذلك كله ، بل كان أحد أئمة الإسلام علما وعملا بكتاب الله وسنة رسوله ، وإنما تقلدوا ذلك عن أبي بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرفض^(١) ، ولعل السبب في هذه الفرية أنه ألف في فضائل سيدنا عليّ ، ولكن شتان ما بين ذكر الفضائل والرفض .

وبما افتروه عليه أنه كان يقول بجواز مسح القدمين في الوضوء ، وأنه لا يوجب غسلهما وهو خطأ نشأ من عدم الفهم : ذلك أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما ، ولكنه عبر عن ذلك بالمسح فلم يفهم بعض الناس مراده ، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح أي الدلك^(٢) .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وافاه أجله في شوال سنة عشر وثلاثمائة ، ولما توفي اجتمع الناس من سائر أحياء بغداد ، وصلوا عليه بداره ، ورثاه خلق كثير من أهل العلم والأدب .

مؤلفاته

(١) التفسير الكبير الذي قال فيه النووي في تهذيبه : كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله وقال أبو حامد الإسفراييني : لو رحل

(١) الرافضة قوم من غلاة الشيعة أجازوا الطعن في الصحابة ولا سيما الشيخين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٤٧ .

رجل إلى الصين حتى ينظر تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيرا عليه، وهو من أجل كتب التفسير بالمأثور وأصحها، يذكر فيه ما ثبت عن النبي وما ورد عن الصحابة والتابعين، وقد عرض فيه لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاستنباط، والأعاريب واللغات، والاستشهاد بالشعر على بعض معاني الألفاظ، وهو مطبوع.

(٢) كتاب «تهذيب الآثار»، قال الخطيب البغدادي فيه: وله كتاب سماه «تهذيب الآثار»، لم أرسواه في معناه إلا أنه لم يتمه. وقال الذهبي^(١): وهو من عجائب كتبه، ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم على كل حديث وعلمته وطرقه، وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججه واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة، ومات وقال ابن كثير في بدايته: ومن أحسن مصنفاته «تهذيب الآثار»، ولو كمل لما احتيج معه إلى شيء، ولكان فيه الكفاية لكن لم يتمه^(٢).

(٣) «تاريخ الأمم والملوك»، ولما عزم على تأليفه قال لأصحابه: هل تنشطون لتاريخ العالم؟ قالوا كم يجيء فذكر نحواً من ثلاثين ألف ورقة فقالوا: هذا بما يفنى الأعمار قبل تمامه، قال: إنا لله فأمله في نحو ثلاثة آلاف ورقة.

(٤) كتاب القراءات، وكان حجة فيها كما كان حسن الصوت بالقرآن
(٥) كتاب «العدد والتنزيل»، (٦) كتاب «اختلاف العلماء»،
(٧) كتاب «تاريخ الرجال»، (٨) كتاب «الخفيف في الفقه»،
(٩) كتاب «البيسط في الفقه»، (١٠) كتاب «لطيف القول في الفقه»،
(١١) كتاب «التبصير في الأصول»، (١٢) كتاب «الفضائل»،

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٥٣.

(٢) يوجد منه جزءان كتب في القرن الثامن، أحدهما يحتوي على القسم الأخير من مسند علي بمكتبة «كوبرلي» رقم (٢٧٠) والآخر فيما روى عن ابن عباس بهذه المكتبة أيضاً رقم (٢٩٦).

« علماء كثيرون ... »

إن من ذكرناهم من أئمة الحديث قل من كثير ، وغيض من فيض ، وإن هناك غيرهم كثيرين جداً ممن ألفوا في الحديث ، منهم من بقيت له كتب وإن كانت مخطوطة ، ومنهم من لم يبق من كتبه إلا أسماء ورسوم ، ومنهم من ضاعت كتبه في الفتن التي نزلت بالمسلمين في تاريخهم الطويل كما حدث في غزو التتار ، وفي غزو الصليبيين ، وفي حملة الإبادة التي قام بها المسيحيون في الأندلس لما غربت بها شمس المسلمين ، فقد حرقوا من كنوز العلم ما حرقوا .

وبحسبك — أيها القارىء — أن تأخذ بكتاب من كتب التراجم كتذكارة الحفاظ للإمام الذهبي لترى المثمن من أئمة هذا العالم النبوى في هذا القرن وما قبله ، ومنهم من هم في درجة بعض من ذكرنا أو أجل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من حياتهم إلا تنقياً ، ومن مؤلفاتهم إلا أسماءها ، وسنذكر بإيجاز بعضاً من هؤلاء فمنهم :

(١) الإمام الحافظ قدوة أرباب هذا الفن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيب السعدي مولاهم المديني ثم البصري ، ولد سنة إحدى وستين ومائة سمع أباه وحماد بن زيد وابن عينية وطبقتهم ، وروى عنه الذهلي والبخارى ، وأبو داود ، وأبو يعلى ، وغيرهم .

وقد امتاز ابن المديني بمعرفة علل الحديث ، فقد كان في ذلك نسيجاً وحده ، وفريد عصره ، وقد أثنى عليه الأئمة بما هو أهله قال شيخه ابن عينية : يلومونني على حب علي بن المديني ، والله لما أعلم منه أكثر مما يتعلم مني ، وكفاه فضلاً قول البخارى فيه : ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني ، وقال أبو حاتم : كان ابن المديني عالماً في الناس في معرفة الحديث والعلل ، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط إنما كان

يكنيه تبجيلا له ، وقد أخذوا عليه ترده إلى أحمد بن أبي ذؤاد حامل لواء فتنة القول بخلق القرآن ، ولكنه تنصل من ذلك ، وذهب على ما كان .

مؤلفاته : قال الإمام النووي : إنه له نحو من مائتي مصنف ، منها تاريخ الرجال في عشرة أجزاء ، وكتاب العلل ، وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين ومائتين .

(٢) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام التميمي الدارمي السمرقندي ، ولد سنة إحدى وثمانين ومائة وسمع من النضر بن شميل ، ويزيد بن هارون ، وهوب بن جرير وطبقتهم بالحرمين وخراسان والشام والعراق ومصر ، وروى عنه مسلم ، وأبو داود والترمذي والنسائي خارج سننه ، وكان أحد الحفاظ والرحالين ، موصوفاً بالثقة والورع والزهد ، كما كان على غاية العقل ، وفي نهاية الفضل ، يضرب به المثل في الديانة والحلم ، والاجتهاد ، والعبادة قال فيه أبو حاتم : ثقة صدوق ، ومن مؤلفاته كتاب المسند ،^(١) والتفسير ، وكتاب الجامع ، وكانت وفاته عام خمس وخمسين ومائتين .

(٣) الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبه السدوسي البصري نزيل بغداد .

سمع الكثير من الشيوخ ، وأخذ عنه الكثيرون ، وكان من كبار علماء الحديث ، وله دنيا واسعة وتجمل وقد ألف كتاب المسند الكبير ، ما ألف مسند أحسن منه ولكنه ما أمته ، والذي تيسر له منه : مسند العشرة ، وابن مسعود ، وعمار ، والعباس ، وبعض الموالى ، قال الخطيب البغدادي : أخبرنا الأزهر قال : بلغني أنه كان في منزل يعقوب بن شيبه أربعون لحافاً أعداها عنه لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون له المسند ،

وقد أنفق على ماتم منه عشرة آلاف دينار ، ولا تعجب فقد قيل :
إن مسند علي وحده خمس مجلدات ، وكانت وفاته سنة اثنين وستين ومائتين .
(٤) الإمام لحافظ الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري
الملقب بإمام الأئمة ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

حياته وعلمه : عني بالحديث من حدائته ، وطاف البلاد ، ورحل
إلى الآفاق في طلبه ، وسمع من الشيوخ الكبار وروى عنه الكثيرون
من أعيانهم البخاري ومسلم في غير الصحيحين ، وأبو علي النيسابوري
وغيرهم ، وقد جمع إلى العلم بالحديث العلم بالفقه وبلغ رتبة الاجتهاد وإن كان
يذكره المؤلفون في « طبقات الشافعية » شافعيًا ، روى عنه أنه قال .
ما قلدت أحداً منذ بلغت ستة عشر ، وكان يرى رأى السلف في الصفات
والقرآن وإن كان لم يسلم من تقول المفتريين عليه ، وقد كذبهم فيما يدعون
عليه (١) .

ثناء الأئمة عليه : وقد أثنى عليه الأئمة ، قال فيه أبو حاتم محمد
ابن حبان البستي : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ،
ويحفظ ألفاظها الصحاح ، وزياداتها حتى كأن السنن بين عينيه إلا محمد
ابن إسحاق بن خزيمة ، وقال الدارقطني : كان ابن خزيمة إماماً ما ثبتاً معدوم
النظير ولما سئل عنه ابن أبي حاتم الرازي قال : ويحكم هو يسأل عنا
ولا نسأل عنه هو إمام يقتدى به .

مؤلفاته : قال الحاكم في كتابه « علوم الحديث » : إن مصنفاته تزيد
على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، والمسائل المصنفة مائة جزء .
وله فقه بريرة في ثلاثة أجزاء ، وكتاب الصحيح ، وهو من أجل الكتب

سوانقها ، ومن مؤلفاته كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » وكتاب
الفقه ، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

(٥) الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الأردى ، المصرى الطحاوى (١) ، إمام الحنفية ومحدثهم بمصر ، ولد سنة
سبع وثلاثين ومائتين ، وقيل سنة تسع وعشرين ومائتين ، وهو ابن أخت
المزنى صاحب الإمام الشافعى

شيوخه : سمع الحديث من هارون بن سعيد الأبلى ، ويونس بن
عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم وطبقتهم ، كما أخذ الفقه عن أبي
جعفر بن أبي عمران الفقيه الحنفى قاضى مصر وأبى حازم الفقيه الحنفى
قاضى الشام فقد خرج إليها سنة ثمان وستين ومائتين وتفقه عليهما ،
وغيرهما من أئمة الفقه الحنفى .

تلاميذه : وقد أخذ عنه الحديث والفقه أحمد بن القاسم الحشاب ،
ويوسف الميانجى ، وأبو بكر المقرئ ، والطبرانى ، وعبد العزيز بن محمد
الجوهري قاضى الصعيد وآخرون .

علمه : كان الطحاوى من كبار علماء الحنفية بالديار المصرية ، كما كان
يعتبر من كبار محدثيهم ، وتأليفه فى الحديث والفقه تشهد له بالإمامة ،
وقد كان فى أول أمره شافعيًا يأخذ الفقه عن خاله المزنى ، فقال له خاله
يوماً : والله لا يجيئ منك شيء ، فغضب من ذلك وتركه ، وتفقه على أبى
جعفر ابن أبى عمران الفقيه الحنفى حتى برع فى الفقه ، وفاق أهل زمانه ،
وصارت إليه الرياسة فى المذهب وصى الكتب الكثيرة ، وكان يقول :
رحم الله المزنى لو كان حياً لكفر عن يمينه ، وقد أهله فقهاء أن ناب فى القضاء
عن عبد الله بن محمد بن عبدة قاضى مصر بعد سنة سبعين ومائتين ، ويدل

(١) نسبة لى « طحا » قرية من صعيد مصر .

على إمامته في الفقه والحديث ماروي أن رجلاً قال له : رأيتك في العشية
فنع الفقهاء في ميدانهم ، وأنت الآن في ميدان أهل الحديث وقل من يجمع
ذلك !! فقال له الطحاوي : هذا من فضل الله وإنعامه وقد قال فيه ابن
يونس : كان ثقة ثباتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله ، وقال أبو إسحاق الشيرازي
في الطبقات : انتهت إلى أبي جعفر رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر .
مؤلفاته : وللإمام الطحاوي مؤلفات كثيرة تشهد له بطول الباع في
الحديث والفقه منها : -

- (١) أحكام القرآن .
- (٢) اختلاف العلماء .
- (٣) معاني الآثار .
- (٤) مشكل الحديث ، وهو كتاب كبير عظيم النفع في بيان مشكل
الحديث ، وقد اختصره القاضي أبو الوليد الباجي وسماه « مختصر مشكل
الآثار » .
- (٥) التاريخ الكبير .
- (٦) كتاب الشروط .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالحديث والفقه والقضاء والتدريس .
والتأليف توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (١) .

(٧) الحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار ارتحل
في سبيل طلب الحديث والعلم ، وكان رفيق الإمام مسلم في الرحلة إلى بلخ ،
وإلى البصرة ، سمع قتبية بن سعيد وابن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٨ ، ٢٩ - البداية والنهاية ج ١١ ص ١٧٤ .

وغيرهم وحدث عنه أبو حامد بن الشرقي ، وأبو زرعة ، وابن وارة ،
وهما من شيوخه وأجل مؤلفاته كتاب « الصحيح » ، وتوفي سنة
ست وثمانين ومائتين .

(٨) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري
الأسفرائيني ، أكثر الترحال ، وطاف في البلدان ، وسمع من اسحاق بن
راهويه ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني وغيرهم ، وروى عنه أبو عوانة ،
وأبو حامد بن الشرقي ، وابن الأخرم وغيرهم ، وقد أثنى عليه الحاكم فقال :
كان ديناً ثباتاً مقدماً في عصره ، له كتاب « الصحيح » توفي سنة ست
وثمانين ومائتين .

أشهر المؤلفين في القرن الرابع وما بعده

منهج التأليف في القرن الرابع وما بعده

قدمنا فيما سبق أن القرن الثالث كان أخصب القرون في جمع الأحاديث والسنن، وحفظ متونها، وتميز صحيحها من سقيمها، ونقد رواياتها والعلم بأحوالهم، وكل من أتى بعد هذا القرن من أئمة الحديث، فهم عيال على أهله في الغالب الكثير، وأن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس الثلاثمائة، ولئن كانت كتب السنن والأحاديث في القرن الثاني والثالث تمتاز غالبا بأولية الجمع والإبداع، فأكثر كتب الحديث في القرن الرابع وما بعده سلكت مسلك التهذيب، أو جمع الشئيت في كتاب واحد أو بيان الغريب، أو التوفيق بين ما ظاهره التعارض منها، أو استدراك ما فات السابقين، أو طرقت سبيل الاختصار والتقريب، بحذف الأسانيد والاقتنار على المتون أو بعضها، أو الاقتصار على بعض الأبواب كالأحكام، والترغيب والترهيب، وما اتفق عليه الشيخان ونحو ذلك .

كما عنى المحدثون في هذا الطور من التأليف بشرح متون الأحاديث وبيان ما اشتملت عليه من حكم وأحكام، وأخلاق وآداب، ومواعظ وزواجر، وبلاغة وبيان، وقواعد نحوية وصرفية، ولغة واشتقاق، وكانت عنايتهم بالصحيحين أكثر من عنايتهم بغيرهما من كتب الحديث وموسوعاته، وتركوا في هذا المضمار ذخائر ونفائس أكثر من أن تحصى، تشهد بما كان لأسلافنا من فضل على العلوم والمعارف الإنسانية الشريفة، وسنعرض في الفصول الآتية للمناحي التي نحاها أئمة الحديث وجهابذته في خدمة الأحاديث في القرن الرابع وما بعده مع الاقتصار على أشهر المؤلفين ومسلمهم .

« كتب الصحاح »

قد علمت فيما سبق أن بعض المؤلفين في القرن الثالث التزم أن لا يخرج إلا الحديث الصحيح، وأول من فتح هذا الباب الإمام البخاري، ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج، ثم قفاهما بعض من جاء بعدهما، كذلك التزم بعض المؤلفين في القرن الرابع وما بعده تخريج الحديث الصحيح وإن كانوا لم يبلغوا شأو البخاري ومسلم في التصحيح والتضعيف، ونقد الرجال والعلم بعلم الحديث، ولم يبلغوا في شروط الصحيح كما بالغ أصحاب الصحيحين، فمن ثم تأخرت مرتبة كتبهم - مع التزام الصحيح - عن مرتبة الصحيحين، وإليك أشهر هؤلاء.

(١) قاسم بن أصبغ الأندلسي (م ٣٤٠)

نسبه: هو الإمام الحافظ قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح أو واضح محدث الأندلس أبو محمد الأموي مولاهم القرطبي.

شيوخه: سمع من شيوخ كثيرين من أشهرهم يحيى بن مخلد، وابن أبي الدنيا، وابن أبي خيثمة وقد كتب عنه التاريخ وغيرهم.

تلاميذه وروى عنه حفيده قاسم بن محمد، وعبد الله بن محمد الباجي الحافظ، وعبد الوارث بن سليمان وغيرهم.

علمه: وكان إماماً جليلاً انتهى إليه ببلاد الأندلس علو الإسناد والحفظ والجلالة، وأثنى عليه غير واحد من الأئمة، وكان بصيراً بالحديث ورجاله، وقد جمع إلى الحديث الفقه والعلم بالعربية فقد كان رأساً فيها، وفي آخر عمره كثر نسيانه ولكن ما اختلط، فلما أحس بذلك انقطع عن الرواية صوناً لعلمه، وتحوطاً للحديث.

- مؤلفاته : ومن مؤلفاته : — (١) مسند مالك .
(٢) كتاب « بر الوالدین » ، (٣) كتاب « الصحيح » ،
(٤) كتاب « المنتقى فى الآثار » ، وقد جعله ابن حزم فى المرتبة الأولى
من كتب الحديث والظاهر أنه ألف المنتقى بعد كتابه الصحيح .
(٥) كتاب « الأنساب » .
وفاته : وكانت وفاته بقرطبة سنة أربعين وثلاثمائة^(١) .

(٢) ابن السكن (م ٣٥٣)

نسبه : الحافظ أبو على سعيد بن عثمان بن السكن البغدادى نزىل مصر ،
ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .
شيوخه : سمع أبا القاسم البغوى ، ومحمد بن يوسف الفربرى ، وسعيد
ابن عبد العزيز الجلبى وطبقتهما .
تلامذته : روى عنه أبو عبد الله بن منده ، وعبد الغنى بن سعيد ،
وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبى وآخرون .
ارتحاله وعليه : وقد طوف البلاد من جيجون إلى النيل ، وعنى بهذا
الشان ، وجمع وألف وبعد هيبته فى الحديث وعلومه ، ومن مروياته
ما رواه بسنده عن أبى حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة فى
الأرض وفساد عريض » ، قال أبو على : أبو حاتم صحابى ما روى سوى هذا
الحديث .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته كتاب « الصحيح المنتقى » ، وقد وقع إلى

(١) طبقات الحافظ ج ٣ ص ٦٧ ، ٦٨ .
(٢٠) — أعلام الحديث

أهل الأندلس فاعتنوا به ، وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى من كتب الحديث ، وتوفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة (١) .

(٣) « ابن حبان البستي » (م ٣٥٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي البستي (٢) صاحب « التقاسيم والأنواع »

شيوخه : سمع الحسين بن إدريس الهروي ، وأبا عبد الرحمن النسائي ، وأبا يعلى الموصلي ، وأبا بكر ابن خزيمة ، وغيرهم كثيرين من مصر إلى خراسان حتى قال : إنه كتب عن أكثر من ألفي شيخ .

تلامذته : روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، ومنصور بن عبد الله الخالدي ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني وغيرهم .

ارتحاله وعلمه : كان ابن حبان كثير الارتحال ، وهذا هو ما هيا له لقاء هؤلاء الشيوخ ، قال الحاكم : قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره ، ورحل إلى بخارى فلقى عمر بن محمد بن بجير ، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نساء ، ثم انصرف إلينا سنة سبع فأقام بنيسابور وبني الخانقاه ، وقرىء عليه جملة من مصنفاته ، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين ، فكانت الرحلة إليه لسماع كتبه .

وكان عالما أيضا بالطب والفلك والفلسفة وغيرها من العلوم ، وقد يكون من المستغرب ذلك ، فقد كان أئمة الحديث لا يعنون بهذه العلوم ، ولكن الإسلام دين العلم والمعرفة ، لا يحجر على المسلم أن يتعلم أى علم

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢) نسبة إلى بستان بلد بسجستان .

شاء مادام ذلك لا يخل بدينه ولا مروءته، وكان قصباً وتولى القضاء زمناً طويلاً، قال أبو سعيد الإدريسي: «كان على قضاء سمرقند زماناً، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم» وكان مقامه بسمرقند أخصب أيام حياته وفيها ألف معظم مؤلفاته وقد ذكره بعض المؤلفين في الطبقات «في طبقات الشافعية» (١).

موقف النقاد منه :

وقد اختلف موقفهم منه، فمنهم من أثنى عليه قال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال» وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة نبيلاً فهماً»

ومنهم من جرحه وطعن فيه برقة الدين قال أبو اسماعيل الهروي: سألت يحيى بن عمار عنه، فقال: نحن أخرجناه من سجستان، كان له كبير علم ولم يكن له كبير دين» وقال ابن الصلاح في «طبقات الشافعية»: ربما غلط الغلط الفاحش في تصرفاته، وبما أنكروه على ابن حبان قوله «النبوة العلم والعمل»، فحكوا عليه بالزندقة، وهجر وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله، وقد انتصر لابن حبان الحافظ الذهبي فقال ما خلاصته: «لأنه لم يرد حصر المبتدأ في الخبر ومثله «الحج عرفة» فقد ذكر النبي مهم الحج، كما ذكر ابن حبان مهم النبوة، إذ أكمل صفات النبي العلم والعمل: نعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاه من أولى العلم والعمل لا حيلة للبشر في اكتسابها أبداً وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح، ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن ابن أبي حاتم لا يسوغ وذلك نفس فلسفي» (٢) وقد تشكك الحافظ ابن كثير في صحة ما نسب إليه حيث قال: «وقد حاول

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٥٦ .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٢٥ .

بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده ونسبه إلى القول بأن النبوة مكتسبة ،
وهي نزعة فلسفية والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه ، (١)

والذي يظهر لي أن تعاطيه لعلوم الفلسفة والطب والفلك هو الذي
حمل هؤلاء العلماء على التحامل عليه ، وأن الرجل كان ثقة نبيلادينا عاقلا

مؤلفاته : كثيرة منها : —

(١) التاريخ (٢) الضعفاء (٣) فقه الناس

(٤) المسند الصحيح والظاهر أنه المعروف بكتاب «التقاسيم
والأنواع» ، قسمه على الأوامر ، والنواهي والأخبار ، والإباحات ،
وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، ونوع كل نوع منها إلى أنواع ، والكشف
على الحديث منه عسر جداً ، لأنه غير مرتب على الأبواب ولا المسانيد ،
وقدرته على الأبواب ابن الملقن ، وجرى أبو الحسن الهيثمي زوائده على
الصحيحين في مجلد

منزلة صحيح ابن حبان : وقد نسب بعض الأئمة لابن حبان تساهله
في التصحيح قال ابن الصلاح في مقدمته ص (١٨) : « ويقال به — يعني
مستدرك الحاكم — في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي ، أي أنه
يقاربه في التساهل في الحكم بالتصحيح فتصحيحه أعلا من تصحيح الحاكم
قال الحازمي : ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحسنة الغنية بالتأليف توفي في شوال سنة
أربع وخمسين وثلاثمائة .

(٤) الضياء المقدسى (م ٦٤٣)

نسبه : هو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى المقدسى ، ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى ، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ، وتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

ارتجاله : ارتحل إلى مصر ، وبغداد ، ونيسابور ، ومرو ، ودخل مرتين إلى أصبهان^(١) ، وسمع بها ما لا يوصف كثرة ، ولقى الشيوخ الكثيرين وأخذ عنهم .

شيوخه : سمع من أبي المعالى بن صابر ، وعمر بن على الجوينى ، ويحيى الثقفى وطبقتهم بدمشق ، وأبى القاسم البوصيرى وطبقته بمصر ، وابن الجوزى وطبقته ببغداد ، وأبى جعفر الصيدلانى وطبقته بأصهان ، وعبد الباقي بن عثمان بهمدان ، والمؤيد الطوسى وطبقته بنيسابور ، وأبى المظفر السمعانى بمرو ، وغيرهم .

تلاميذه : حدث عنه القاضى تقى الدين ، وابن الموازى ، والنجم السفرأوى ، وابن الحجاز ، وابن الحلال ، وعثمان النساج ، وعيسى السمان ، وسالم القاضى وآخرون ،
عليه وثناء الأئمة عليه :

كان من علماء الحديث وأهل التصحيح والتعليل ، والجرح والتعديل ، وكان المرجوع إليه فى هذا العلم ، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه ، وقد أثنى عليه العلماء ، قال تلميذه عمر بن الحاجب : شيخنا أبو عبد الله شيخ وقته ، ونسيب وحده ، علما وحفظا وثقة ودينا ، من العلماء

(١) بفتح الهمزة وكسرها وقد تبديل الباء فاء ، « قاموس » .

الربانيين ، كان شديد التحرى فى الرواية ، مجتهداً فى العبادة ، كثير الذكر ، منقطعاً ، متواضعاً ، سهل العارية ، وسئل عنه الزكى البرزالى فقال : ثقة جبل حافظ دين ، وقال ابن النجار : حافظ متقن حجة عالم بالرجال ورع تقى ، مارأيت مثله فى نزاهة وعفة وحسن طريقة ، وقال الشرف ابن النابلسى : مارأيت مثل شيخنا الضياء^(١) .

مؤلفاته : وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « المختارة » التزم فيه الصحة فصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ولم يتم الكتاب . قال ابن كثير : وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى فى ذلك كتاباً سماه « المختارة » ولم يتم كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم^(٢) وقال السيوطى فى اللآلئ : ذكر الزركشى فى تخرىج الرافعى أن تصحيحه أعلا مزية من تصحيح الترمذى وابن حبان .

(٢) كتاب الأحكام ولم يتمه (٣) فضائل الأعمال وغير ذلك^(٣) .

التأليف على العلل

التأليف على العلل من أصعب التأليف وأدقها ، ولا يقف على العلل إلا من رزقه الله حفظاً واسعاً ، وفهماً ثاقباً ، ومعرفة تامة بالرواة ومراتبهم ، وملسكته قوية يميز بها بين الصحيح والمعلول ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليلون من أهل هذا الشأن كابن المدينى . وأحمد . والبخارى . ومسلم . والترمذى وابن أبى حاتم . وأبى زرعة . والحلال . والدارقطنى .

وعلل الحديث عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه . من وصل منقطع . أو رفع موقوف ، أو إدخال سند فى سند . أو متن فى متن ونحو

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٩١ .

(٢) الباعث الحثيث ص ١٥ .

(٣) البداية والنهاية ج ١٣ ص ١٧٠ .

ذلك مما يقدح في صحة الحديث ، والطريق إلى معرفة العلل : جمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم وإتقانهم فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته ، أو يتردد فيتوقف فيه .

ومن أحسن الكتب التي وضعت في ذلك وأجلها وأفلها كتاب « العلل » لعلي بن المديني ، و « العلل » للخلال و « العلل » لابن أبي حاتم الرازي . و « العلل » للدارقطني . وسنقصر الكلام على هؤلاء ، أما ابن المديني فقد سبقت ترجمته وسنترجم للباقيين .

(١) الخلال (م ٣١١)

نسبه : هو الفقيه العلامة المحدث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي المعروف بالخلال مؤلف علم الإمام أحمد وجامعه ومرتبته .
شيوخه : وقد ارتحل كثيراً . وتغرب زمانا طويلا ولقى الكثيرين من الشيوخ كالحسن بن عرفة وسعدان بن نصر و حرب بن اسماعيل وغيرهم .
تلاميذه : وحدث عنه تلميذه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه الملقب بغلام الخلال . ومحمد بن المظفر وغيرهما .

علمه : كان من أئمة الحديث العارفين بعلمه ، ومن فضائله جمعه مذهب الإمام أحمد وتنظيمه وكتابته . قال الخطيب فيه : « جمع علوم أحمد ابن حنبل . وتطلبها وسافر لأجلها . وكتبها وصنفها كتباً . ولم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد بن حنبل أحد أجمع لذلك منه » ومن يدرى ؟ فلعل المذهب لو لم يقبض الله له الخلال لما كان له هذا البقاء . ولا سيما وأن الإمام ما كان يجب تدوين الكتب .

مؤلفاته : (١) كتاب السنة في ثلاث مجلدات .

(٢) كتاب «العلل» في عدة مجلدات .
(٣) كتاب «الجامع» لعلوم الإمام أحمد وهو كبير جداً قال فيه ابن كثير . ولم يصنف في مذهب الإمام أحمد مثل هذا الكتاب .
وفاته : وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله سبع وسبعون سنة ، وقيل نيف على الثمانين (١) .

(٢) « ابن أبي حاتم الرازي » (٢٤٠ - ٣٢٧)

نسبه : هو الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس التيمي الحنظلي (٢) الرازي فهو حافظ ابن حافظ وإمام ابن إمام ، ومن بيت عرف بالعلم والدين ، ولد سنة أربعين ومائتين .
ارتحاله : ارتحل به أبوه وهو صغير ، وسمع الأسانيد العالية ، ولما كبر ارتحل بنفسه إلى الشام ، ومصر ، وأصبهان وغيرها من الأقطار .
شيوخه : لقي الكثير من الشيوخ من أمثال ابن وادة ، وأبي زرعة ، والحسن بن عرفة ، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم .
تلامذته : وعنه أخذ الكثيرون من أشهرهم أبو أحمد الحاكم ، ويوسف الميانجي ، وعلى بن محمد القصار وطبقتهم .

علمه وثناء الأئمة عليه : كان ابن أبي حاتم بحراً في العلوم ولا عجب فقد تخرج على أبيه ، وعلى أمثاله من الأئمة ، وقد أبي عليه أبوه أن يطلب الحديث حتى يحفظ القرآن فقرأه على الفضل بن شاذان ، ثم شرع في طلب الحديث فبرع فيه ولا سيما في العلل ، وتاريخ الرجال ، والجرح والتعديل ، وكان عابدا زاهدا ورعا حتى لقد كان أبوه يقول : من يقوى

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٧ ، ٨ - البداية والنهاية ج ١١ ص ١٤٨ .

(٢) نسبة إلى « درب حنظلة » بالرى .

على عبادة عبد الرحمن ، لا أعرف له ذنباً وقد أنى عليه العلماء . قال أبو يعلى الخليلي : أخذ علم أبيه وأبى زرعة ، وكان جراحاً في العلوم ومعركة الرجال . وقال أبو الوليد الباجي : ابن أبي حاتم ثقة حافظ .

مؤلفاته :

(١) كتاب « التفسير » وهو في عدة مجلدات قال ابن كثير : اشتمل على النقل الكامل الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلى زماننا .

(٢) كتاب الجرح والتعديل مشى فيه خلف البخاري . قال الذهبي : كتابه في الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة في الحفظ .

(٣) كتاب كبير في الرد على الجهمية يدل على إمامته .

(٤) كتاب العلل صنفه ورتبه على أبواب الفقه (١) ، هذا عدا مصنفات أخرى في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين (٢)

وفاته : وكانت وفاته سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

(٣) « أبو الحسن الدارقطني » ٣٠٦ - ٣٨٠

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البنداري الدارقطني (٣) ، ولد ببغداد سنة ست وثلاثمائة .

حياته وارتحاله : نشأ الدارقطني ببغداد ، بلد الخلافة والعلم والحضارة ، ومحط ارتحال العلماء من كل قطر ومصر ، فشرّب من معينهم عللاً بعد نهل حتى ارتوى وكرع ، ولكنه لم يكتف بهذا فارتحل إلى البصرة ، والكوفة وواسط ، كما ارتحل في كهولته إلى الشام ومصر ، فأكرمه الوزير أبو الفضل

(١) طبع بمصر في مجلدين .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤٦ ، ٤٧ - البداية والنهاية ج ١١ ص ١٩١ .

(٣) نسبة إلى « دار القطن » محلة ببغداد .

جعفر بن الفضل المعروف بابن حنْزَابه^(١) وزير كافر الأخشيدي ، وكان أبو الفضل عازماً على تأليف مسند لأنه كان من علماء الحديث بمصر فساعده هو والحافظ عبد الغني بن سعيد على إكمال مسنده ، وقد أقام عنده مدة بالغ في إكرامه فيها ، وحصل للدارقطني منه مال جزيل^(٢) .

شيوخه : وللدارقطني شيوخ كثيرون من أعيانهم ابن أبي داود ، وابن صاعد ، والحضرمي ، وابن دريد ، ومحمد بن القاسم المحاربي ، وأبو عمر القاضي ، وابن زياد النيسابوري ، وأحمد بن القاسم الفرائضي .
تلاميذه : وقد روى عنه كثيرون من أشهرهم الحاكم أبو عبد الله ، وأبو حامد الإسفرايني ، وتمام الرازي ، والحافظ عبد الغني الأزدي ، وأبو ذر الهروي ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وأبو محمد الخلال والقاضي أبو الطيب الطبري وكلهم كما ترى أئمة أجلاء .

علمه : كان الدارقطني من أئمة الحديث وجهادته الكبار ، وكان فريد عصره ، ونسيج وحده ، وإمام دهره ، في أسماء الرجال ، وصناعة التعليل ، والمرح والتعديل ، وحسن التصنيف والتأليف ، واتساع الرواية ، والاطلاع التام في الدراية .

وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر ، والفهم الثاقب ، جلس مرة في درس الحافظ إسماعيل الصفار ، وهو يملئ على الناس الأحاديث ، والدارقطني ينسخ في جزء حديث ، فقال بعض الحاضرين : لا يصح سماعك وأنت تكتب ، فقال الدارقطني فهي للإملاء أحسن من فهمك ، وأحضر ، فقال له هذا الرجل : أتحفظ كم أملي الشيخ ؟ فقال : إنه أملي ثمانية عشر حديثاً إلى الآن ثم ساقها كلها بأسانيدھا وألفاظها ، لم يسقط منها شيئاً فتعجب الحاضرون منه .

(١) هم أم أبيه الفضل وهي للمرأة القصيرة الغليظة .

(٢) وفيات الأعيان ج ٢ ص ٥٥ .

وكان إلى علمه بالحديث وعلمه عالماً بالفقه ، ومذاهب العلماء ، وقد درس
الفقه على أبي سعيد الأصبخري ، وعليه تخرج ، كما كان عالماً بالقراءات ،
وقد أخذها عن ابن مجاهد شيخ القراء ، وقرأ القرآن على النقاش ، وأحمد
ابن محمد الديباجي ، وعلى بن داوود القزاز ، فلا عجب أن صار إماماً
في القراءات ، وتصدر في آخر أيامه للإقراء .

كما كان عالماً بالنحو والشعر والأدب ، فقد قيل إنه كان يحفظ دواوين
جماعة من الشعراء ، ومنها ديوان السيد الحميري ، ولهذا نسب إلى التشيع ،
وما أبعد - كما قال الذهبي - من التشيع . وليس أدل على نفي التشيع
عنه من أنه لما سئل عن التفضيل بين علي وعثمان - رضى الله عنهما -
أمسك عن الكلام وقال الإمساك خير ، ثم لم يرض لنفسه السكوت
وقال : عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
على هذا .

وهكذا نجد أن هذا الإمام قد برز في علوم كثيرة ، وقد كان يعلم
ذلك من نفسه فقد سئل : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال : أما في فن واحد
فربما رأيت من هو أفضل مني ، وأما فيما اجتمع لي من الفنون فلا .

ثناء الأئمة عليه : قال الحاكم : « صار الدارقطني أوجد عصره في
الحفظ والفهم ، والورع ، وإماماً في القراء والنحويين ، وأقيمت في بغداد
أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لي وسألته عن
العلل والشيوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم
الأرض مثله » .

وقال أبو الطيب الطبري : الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث ،
وقال الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى : لم يتكلم على الأحاديث مثل
على بن المديني في زمانه ، وموسى بن هارون في زمانه ، والدارقطني

في زمانه وهؤلاء الثلاثة تلامذته ، وأعرف الناس به ، فشهادتهم لها
تقديرها .

وقال الخطيب البغدادي : « كان فريد عصره ، وإمام وقته ، وانتهى
إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة ، وصحة
الاعتقاد ، والأخذ من علوم كالقراءات ، فإن له فيه مصنفاً سبق فيه إلى
عقد الأبواب قبل فهرس الحروف وتأسي القراء به بعده . »

مؤلفاته : — له مؤلفات كثيرة ، منها :

(١) كتاب العلل وهو كتاب جليل قال فيه الذهبي : إذا شئت أن
تبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له ، فإنك تدهش ويطول تعجبك .

(٢) الاستدراكات والتتبع ، ذكر فيه الأحاديث المنتقدة على

الصحيحين .

(٣) المسند على الصحيحين . (٤) كتاب الأفراد .

(٥) كتاب « القراءات » (٦) كتاب « السنن » ، وسننحه بالكلام

كتاب السنن للدارقطني

وهو كتاب ألفه على الأبواب الفقهية ، فهو يعتبر نموذجاً للكتب
التي ألقت على الأبواب في القرن الرابع ، جمع فيه بين الصحيح والحسن ،
والضعيف ، بل والموضوع على نذرة ، ومن هذه الموضوعات ما نبه عليه
الدارقطني ، ومنها ما لم ينبه عليها ، فمن أمثله الأول : ما رواه بسنده عن أبي
هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى شيئاً لم يره
فهو بالخيار إذا رآه » . قال الدارقطني : عمر بن إبراهيم — يعني أحدرواته —
يضع الأحاديث ، وهذا باطل لم يروه غيره ، وإنما يصح عن ابن سيرين
من قوله ، وأما ما لم ينبه على وضعه فمن أمثله حديث علي وعمل في الجهر

بالتسمية وهو : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات
ببسم الله الرحمن الرحيم ، وحديث علي قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم
كيف تقرأ إذا قمت إلى الصلاة ؟ قال : قلت : الحمد لله رب العالمين فقال قل :
بسم الله . وفي السندين عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي لا يحل الاحتجاج
بهما^(١) ، ومثل حديث « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم ، فهو موضوع
وقد ذكره ابن الجوزي في موضوعاته^(٢) .

والإمام الدارقطني كان أعلم أهل زمانه بالعلل ، وقد الأحاديث ،
ومعرفة الرجال كما سمعت وإن الباحث ليعجب كيف يروى في سننه مثل هذا
ولا ينبه عليه كالحديث الأخير ؟ ! ويمكن أن يعتذر عن الدارقطني بأن
أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وما بعدها ولا سيما
الطبراني ، وأبا نعيم ، وابن منده ، كانوا إذا ساقوا الحديث بإسناده ،
اعتقدوا أنهم برئوا من عهده ، ويرون إبراز السند من البيان ، فمن ثم لم
ينبهوا على وضعها^(٣) .

وقد شرح السنن العلامة الشيخ شمس الحق أبو الطيب محمد بن أحمد
الآبادي ، وقد طبعت مع الشرح في الهند .

وفاته : وكانت وفاته في ذي القعدة عام خمس وثمانين وثلاثمائة ، ودفن
من الغد بمقبرة معروف الكرخي ببغداد .

(١) سنن الدارقطني وشرحها ص ١١٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٣) ألفية العراقي بشرح السخاوي ، ١٠٦ .

التأليف على المعاجم

سبق بينا أن بعض المؤلفين في الحديث رتب على حروف المعجم وهوؤلاء منهم من رتب الصحابة أو الشيوخ على حسب حروف المعجم ، وذلك كما صنع الطبراني في معاجمه الثلاثة : الكبير ، والأوسط ، والصغير ، ومنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم ، وذلك كما فعل الحافظ السيوطي في الجامع الكبير والصغير ، وسنذكر الآن الطبراني لأنه من أبناء القرن الرابع .

أبو القاسم الطبراني ٢٦٠ - ٣٦٠

نسبه : هو الإمام الحافظ العلامة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي اللخمي الطبراني^(١) مسند الدنيا كما قال الذهبي .

حياته وارتحاله : ولد سنة ستين ومائتين ، وسمع الحديث وهو صغير سنة ثلاث وسبعين ، وارتحل إلى الحرمين واليمن ، ومصر وبغداد والكوفة والبصرة ، وأصبهان والجزيرة ، وغيرها ولقي من الشيوخ عددا لا يحصون قيل ألف أو يزيدون ، وقد انتهى به المطاف إلى أصبهان فأقام بها ستين سنة حتى مات .

شيوخه : سمع أبا زرعة الثقفي ، وإسحاق الدبري . وإدريس العطار ، وبشر بن موسى ، وحفص بن عمر ، وهاشم بن مرثد الطبراني وغيرهم . تلاميذه : وحدث عنه أبو خليفة الجبي . وابن عقده . وأحمد بن محمد الصحاف وهم من شيوخه وأبو بكر ابن مردويه . والفقهاء أبو عمر محمد ابن الحسين البسطامي . والحافظ أبو نعيم . وعبد الرحمن بن أحمد الصفار . وأبو بكر ربذة خاتمة أصحابه .

(١) نسبة إلى « طبرية » بالشام على غير قياس .

علمه وثناء الأئمة عليه : كان الطبراني من كبار أئمة الحديث
للجامعين له ، الحفاظين لما لا يحصى منه ، وكثرة مؤلفاته تدل على تبحره
في السنة ، وإحاطته بعلومها ، كما كان عالما بالتفسير والمناسك .
قال فيه ابن عقدة : ما أعرف له نظيرا ، وقال ابن منده : الطبراني أحد
الحفاظ المذكورين ، وقال الذهبي : كان من فرسان هذا الشأن مع الصدق
والأمانة .

وقد أخذ عليه بعضهم أنه غلط في اسم رجل وسماه باسم أخيه ،
والخطب في ذلك يسير ، ولم يعتبر النقاد ذلك مخلا بضبطه وحفظه .
وما غلطته إلا قطرة بجانب بحر صوابه . وما نقل عن ابن مردويه من
أنه كان يسيء الرأي فيه غير صحيح ، فقد كتب عنه كثيرا من الحديث ،
وذكره في تاريخه فما ضعفه . قال الذهبي : فدل على أنه تبين له أنه صدوق (١)
ولما قال أبو نعيم لابن مردويه : فمن رأيت مثله ؟ لم يقل شيئا .

مؤلفاته : للطبراني مؤلفات كثيرة جدا ، عد منها الذهبي في تذكرته

ما ينيف عن سبعين مؤلفا منها ما وقع في عدة مجلدات ، وهاك بعضها :

(١) المعجم الكبير : رتب فيه الصحابة على حروف المعجم ، وهو
مشمول على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث .

(٢) المعجم الأوسط : رتب فيه شيوخه على حروف المعجم . قال
الذهبي : يأتي فيه عن كل شيخ بماله من الغرائب ، والعجائب فهو نظير
كتاب الأفراد للدارقطني ، وكان يقول : هذا الكتاب روي .

(٣) المعجم الصغير : وهو عن كل شيخ له حديث واحد . (٤) التفسير

(٥) دلائل النبوة (٦) السنة (٧) المناسك

(٨) عشرة النساء (٩) حديث الشاميين (١٠) الدعاء

وفاته : وكانت وفاته بأصبهان في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة .

التأليف على الأبواب

وقد ألف بعض العلماء على الأبواب في هذا القرن والذي يليه ، وأشهر هؤلاء أبو الحسن الدارقطني والبيهقي وهو يعتبر من علماء القرن الخامس ، أما الدارقطني فقد سبق ، وأما البيهقي فهناك ترجمته : —

« البيهقي » ٣٨٤ — ٤٥٨

نسبه : هو الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى الخُسرَوِ جردى البيهقي^(١) ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .
شيوخه : لقد طوف في البلاد والأمصار ، ولقى الشيوخ الكبار منهم : الحاكم ، وأبو بكر بن فورك ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وقد أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي وغيره .

من روى عنه : حدث عنه شيخ الإسلام أبو اسماعيل الأنصاري بالإجازة ، وأبو الحسن عبد الله بن محمد ، وإبنة القاضي اسماعيل وأبو المعالي محمد بن اسماعيل الفارسي وغيرهم .

علمه وخلقه : كان البيهقي من كبار أئمة الحديث ، وحفاظة العارفين بعلمه ، الجامعين بين مختلفه ، كما كان فقيه الشافعية غير مدافع ، وبحسبه فضلا مقالة إمام الحرمين في حقه : مامن شافعي إلا وللشافعي عليه منه إلا البيهقي ، فإن له المنة على الشافعي لتصانيفه في نصرته مذهبه ، وقد طلب منه العلماء الانتقال إلى « نيسابور » ، فأثامها سنة إحدى وأربعين

(١) بفتح الباء وسكون الياء وفتح الميم قرى مجتمعة بنواحي نيسابور ، وخسر وجرى بضم الخاء وسكون السين وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم ثم راء وodal قرية منها « وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٥ » .

وأربعمائة ، وكان له فيها مجلس علم يحضره الأئمة ، وكان على سيرة العلماء قانعا باليسير ، متجملا في زهده وورعه ، كثير الصيام .

ثناء العلماء عليه : وقد سمعت آنفاً مقالة إمام الحرمين فيه ، وقال أبو الحسن عبد الغافر الفارسي في « ذيل تاريخ نيسابور » : أبو بكر البيهقي الفقيه الحافظ الأصولي الدين الورع ، واحد زمانه ، وفرد أقرانه ، في الإتقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم أبي عبدالله ، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ... ، كما أثنى عليه الذهبي في « تذكرته » (١) وقال : عنده عوال ، وبورك في عمله لحسن مقصده ، وقوة فهمه وحفظه .

مؤلفاته : ولليبيقي مؤلفات كثيرة جداً حتى قيل : إنها تقارب ألف جزء (٢) ، ومنها ما لم يسبقه أحد إليه - منها - :

- (١) السنن الكبرى .
- (٢) الأسماء والصفات .
- (٣) السنن الصغرى في مجلدين .
- (٤) نصوص الشافعي في عشر مجلدات (٥) شعب الإيمان .
- (٦) السنن والآثار في أربع مجلدات (٧) دلائل النبوة .
- (٨) المدخل .
- (٩) الدعوات .
- (١٠) الزهد .
- (١١) البعث .
- (١٢) للمعتقد .
- (١٣) الترغيب والترهيب .
- (١٤) الأسرى .
- (١٥) الآداب .
- (١٦) مناقب الشافعي .
- (١٧) مناقب أحمد .

وفاته : وكانت وفاته بنيسابور ونقل تابوته إلى يهق سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٣٠٩ .

(٢) أي جزء حديثي كالسكاسة أو نحوها .

« السنن الكبرى للبيهقي »

هو كتاب كبير ألفه البيهقي يذكر فيه الأحاديث بأسانيد ، ويعزو الأحاديث التي خرجها من سبقه من الأئمة إلى كتبهم فيقول : أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود في سننه مثلاً .

وقد يذكر بعض آراء إمامه الشافعي - رحمه الله - كما في كتاب الطهارة - باب التطهر بماء البحر - فقد قال : قال أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه « ظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ، ماء بحر وغيره ، وقد روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يوافق ظاهر القرآن في إسناده من لا أعرفه ، ثم ذكر البيهقي الحديث بإسناده إلى الشافعي ^(١) كما أنه قد يذكر بعض آرائه في فهم بعض الأحاديث ، والمراد منها ^(٢) .

وقد قال ابن الصلاح ماثم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر الأقطار حديثاً إلا قد وضعه في كتابه ، وقد علق على السنن العلامة علاء الدين ابن علي المارديني الشهير بالتركياني المتوفى سنة (٧٤٥) وقد طبعت السنن وشرحها في عشرة مجلدات كبار بالهند عام ١٣٤٤ .

(١) السنن الكبرى ج ١ ص ٣

(٢) ج ١ ص ٥٠

التأليف على المستدرکات

معنى الاستدراك : هو أن يقتبع إمام من الأئمة ، إماماً آخر في أحاديث فاته ولم يذكرها في كتابه ، وهي على شرطه أخرج عن روايتها في كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى « المُستَدْرَك » ، غالباً أو ما في هذا المعنى ، وذلك مثل ما فعل الدارقطني ، والحاكم أبو عبدالله ، وأبو ذر الهروي في استدركاتهم على صحيح البخاري ومسلم .

وينبغي أن يعلم أن الصحيحين لم يستوعبا تخريج الأحاديث الصحاح ، ولا التزاما الاستيعاب ، كما ذكرنا في ترجمتهما سابقاً ، قال الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم : « ألزم الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني — رحمه الله — وغيره البخاري ومسلماً — رضي الله عنهما — إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدھا أسانيد قد أخرجوا لروايتها في صحيحهما بها وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا . . . لكنها إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في بابہ ، ولم يخرج له نظيراً ، ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه ؛ ويحتمل أنهما تركاه نسياناً أو إشاراً لتترك الإطالة ؛ أو رأيا أن غيره بما ذكره يسد مسده أو لغير ذلك (١) ، وقد تقدمت ترجمة الدارقطني .

« الحاكم أبو عبد الله » ٣٢٩ - ٤٠٥

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن أحمد بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيس (١) ، أبوه كان من كبار العلماء وقد رأى مسلماً ، وفي أجداده علماء كعيسى ابن عبد الرحمن الضبي وإليه نسب (٢) ، وإبراهيم بن طهمان الفقيه ، فهو من بيت عرف بالعلم والدين .

حياته وارتحاله : ولد الحاكم بنيسابور سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وقد اعتنى به أبوه وخاله من الصغر فتقفاه وعلماه ، وطلب الحديث وهو ابن تسع ، ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ، ثم ارتحل إلى خراسان وما وراء النهر ، وله إلى العراق رحلتان ، وكانت الثانية سنة ستين وثلاثمائة ، وناظر الحافظ ، ولقي الدارقطني ببغداد وبأحده فرضيه ، وقد تقلد القضاء بنيسابور سنة تسع وخمسين وثلاثمائة في أيام الدولة السامانية ، وقلد بعد ذلك قضاء جرجان فمتمتع ، وكان على رجاحة من العقل والكياسة والسياسة ، ولذلك كانوا ينفذونه بالرسائل إلى ملوك بني بويه فيحسن السفارة .

شيوخه : كثيرون جداً حتى قيل : إنه سمع بخراسان من نحو ألف شيخ ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضاً من أعيانهم أبوه ، ومحمد بن علي ابن عمر ، والدارقطني ، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبو العباس الأصم ، وابن محبوب ، وابن الأخرم ، وابن السهك ، وأبو بكر التجار وغيرهم ، وقد تفقه على أبي سهل محمد بن سليمان

(١) يفتح الباء وكسر الياء للشدة وعرف بالحاكم لتقلده القضاء .
(٢) لأن جدته هي بسيطة عيسى هذا ، ووالدة عيسى هي « ماثوية » بنت إبراهيم بن طهمان المذكور .

الصعلوكي قبل انتقاله إلى العراق . وقد قرأ المذهب على أبي علي بن أبي هريرة الفقيه بعد ما دخل إليها ، وصحب في التصوف أبا عمرو بن محمد الخلابي ، وقد اخص بصحبة إمام وقته أبو بكر الضبي . وأوصى إليه في أمور مدرسة « دار السنة » ، وفوض إليه تولية أوقافه في ذلك ، وقرأ القرآن والقراءات على ابن الإمام . ومحمد بن أبي منصور الصرام . وأبي علي ابن النقاد مقرئ الكوفة .

من روى عنه : وروى عنه الدارقطني وابن أبي الفوارس - وهما من شيوخه - وأبو ذر الهروي . وأبو يعلى الخليلي . وأبو بكر البيهقي . وأبو القاسم القشيري ، وأبو صالح المؤذن . والزكي عبد الحميد البحيري . وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي وغيرهم .

علمه : كان الحاكم إماماً جليلاً حافظاً ثقة واسع العلم عارفاً بالحديث وعلومه ، والعلم بالرجال والجرح والتعديل ، وقد جمع إلى العلم بالحديث الفقه ومعرفة المذاهب ، وهذا ما رشحه لتولى القضاء . وقد قيل : إن أربعة من الحفاظ تعاصروا : (١) الدارقطني ببغداد (٢) وعبد الغني بن سعيد بمصر (٣) وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان (٤) وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور . أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل . وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب . وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً . وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً .

ثناء العلماء عليه : وقد أثنى عليه الأئمة قال أبو عبد الرحمن السلمي : سألت الدارقطني . أيهما أفضل ، ابن منده أو ابن البيع ؟ قال ابن البيع ؟ قال ابن البيع أنتي حفظاً وقال عبد الغافر بن اسماعيل : أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره ، العارف به حق معرفته . . . ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه ، ويحكون أن مقدسي عصره مثل الصعلوكي ، والإمام ابن فورك ، وسائر الأئمة : يقدمونه على أنفسهم

ويراعون حق فضله ، ومن تأمل كلامه في تصانيفه وتصرفه في أماليه .
ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله ، واعترف له بالمزية على من تقدمه
وإتباعه من بعده .

تشيع الحاكم : ولم أر أحداً طعن في عدالته وضبطه . وكل ما أخذ
عليه أنه شيعي ، وغالى بعضهم فرعم أنه رافضي ، قال الخطيب البغدادي :
كان ثقة يميل إلى التشيع فحدثني إبراهيم بن محمد الأرموي — وكان صالحاً
علماً ، قال : جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخاري
ومسلم منها حديث الطير ، ومن كنت مولاه فعلي مولاه ^(١) فأنكرها
عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله ، ورماه بالرفض ^(٢) إسماعيل
الأنصاري وابن طاهر ، قال محمد بن طاهر القدسي : سألت إسماعيل
الأنصاري عن الحاكم فقال : ثقة في الحديث رافضي خبيث . وقال ابن
طاهر كان شديد التعصب للشيعة في الباطن . وكان يظهر التسنن في التقديم
والخلافة ، وكان منحرفاً عن معاوية وآله متظاهراً بذلك ولا يعتذر منه .
وقد دافع عن الحاكم الإمام الذهبي فقال : أما انحرافه عن خصوم
على فظاهر ، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي ،
وليته لم يصنف المستدرک فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه ^(٣) وما قاله

(١) حديث الطير هو ما روى عن أنس قال : كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير
فقال : « اللهم أنتي بأحب خلقك لى يأكل معي من هذا الطير ، فجاء على فأكل معه » وقد
ألفت في هذا الحديث أجزاء ، وقد اختلفت فيه أنظار العلماء . فالبعض قال : إن له أصلاً
والبعض ضمه ، والبعض حكم بوضعه ، قال ابن كثير بعد ما استوعب رواياته في بدايته
وبالجملة في القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه والله أعلم ، وكذا حديث :
من كنت مولاه . . . ورد من طرق عدة ، واختلفت فيه الآراء ما بين مثبت ، وما بين
ناف ومضعف .

(٢) الرافضة من غلاة الشيعة يستجيزون الطعن في الصحابة ، ويتبرأون من الشيخين
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .
(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ من ٢٣٣ .

الإمام الناقد النزيه الذهبي هو الحق ، ونحن لنا الظاهر ، وليس علينا أن نشق على القلوب ، ونحن نربأ بالحاكم أن يناق في هذا ، وإلا لناق الكرامية الذين منعوه من الخروج ولما قيل له وهو مخنف منهم : لو خرجت حديثاً في فضائل معاوية لاسترحت بما أنت فيه ، فقال : لا يجيء من قبلي ، لا يجيء من قبلي ، وأيضا فقد خرج في كتابه من فضائل الشيخين — أبي بكر وعمر — فكيف يتفق صنيعه وما قاله ابن طاهر ؟ ١١٩

مؤلفاته : كثيرة حتى قيل إنها تقرب من ألف جزء وأشهرها : —

- (١) المستدرك على الصحيحين « مطبوع »
- (٢) علوم الحديث « مطبوع »
- (٣) كتاب الأكليل
- (٤) المدخل إلى علم الصحيح
- (٥) تاريخ نيسابور
- (٦) فضائل الشافعي
- (٧) كتاب مزكي الأخبار^(١)

« مستدرك الحاكم »

قد أودع الحاكم فيه ما ليس في الصحيحين مما هو على شرطهما ، أو على شرط أحدهما ، وزاد قسماً ثانياً وهو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منهما ، وربما أودع فيه ما لم يصح منبها على ذلك .

وقد اختلف العلماء في الأحاديث التي استدرکها الحاكم على الصحيحين وهل هي كذلك في الواقع ونفس الأمر ؟

فأنكر بعض العلماء أنه يوجد في المستدرك حديث على شرط الشيخين وهو أبو سعيد الماليني ، وهذا غلو وإسراف كما قال الذهبي ، وقال

(١) المرجع السابق ٢٢٧—٢٣٣— البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٦—٣٥٣ .

ابن الصلاح : إن الحاكم قد استدرک عليهما — الصحيحين — أحاديث كثيرة وإن كان في بعضها مقال — أي انتقاد عليه فيها — إلا أنه يصفو له شيء كثير ، وقد نازعه ابن كثير قائلاً : إن ما يصفو له من ذلك قليل لا كثير ، وللإمام الذهبي في المستدرک مقاله « إنصاف وتحقيق » قال : في المستدرک جملة وافرة على شرطهما أو على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء ، وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير وأهيات لا تصح ، وفي بعض ذلك موضوعات ، وكلام الذهبي كلام خبير ، فقد لخص كتاب المستدرک بروافق مؤلفه في كثير مما حكم به وخالفه في البعض ، وأبان ما في الكتاب من ضعيف أو موضوع ، وجمع جزءاً في الأحاديث الموضوعية فيه فبلغت مائة حديث ، وعلى المستدل بشيء من أحاديثه أن يتجنب الموضوع ، والمنكر ، والواهي .

وقد انتقد العلماء الحاكم في مستدرکه بتخریجه أحاديث يزعم أنها على شرطهما ، أو على شرط أحدهما وليست كذلك مبينين وجهة النقد : — (١) قال ابن كثير في الباعث الحديث : « إنه — الحاكم — يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف روايتها عندهما أو لتعليقهما ذلك ، فالقول بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما غير صحيح .

(٢) وقال الحافظ ابن حجر : ووراء ذلك كله أن يروى بإسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم ، وعكرمة انفرد به البخاري ، فالقول بأن مثل هذا على شرطهما غلط .

وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيهم برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما ، فنسبته أنه على الشرط

من خرج له غلط كأن يقال : هشيم عن الزهري ، كل من هشيم والزهري
أخرجا له فهو على شرطهما ، فيقال : ليس على شرط واحد منهما لأنها
إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري ، فإنه ضعيف فيه ؛ لأنه
كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثا فلقبه صاحب له ، وهو راجع ،
فسأله رؤيتها ، وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل ،
فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها ، فوهم — أي
غلط — في أشياء منها ، ضعف في الزهري بسببها ، وكذا همام ضعف في
ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له ، لكن لم يخرج له عن ابن جريج ،
فعلى من يعزو إلى شرطهما ، أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند
بنسق من رواية من نسب إلى شرطه ، ولو في موضع من كتابه ، وكذا
قال ابن الصلاح في شرح مسلم : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه
في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك متوقف على
النظر في كيفية رواية مسلم عنه وعلى أي وجه اعتمد^(١) .

وإن الباحث ليأخذه الدهش من وقوع هذه الموضوعات والواهيات
والمشكرات في المستدرك ومؤلفه من الحفاظ السكبار 11

وقد أفصح عن السر في ذلك الحافظ ابن حجر فقال : إنما وقع للحاكم
التساهل لأنه سود الكتاب لتتقيحه ، فأعجلته المنية ، وقد وجدت قريب
نصف الجزء الثاني من تحزئة ستة من المستدرك ... إلى هنا انتهى املاء
الحاكم ، وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ إلا بطريق الأجازة ،
والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده ، ويقال : إن السبب
في ذلك أنه صنف المستدرك في أواخر حياته ، وقد أدركته غفلة ، ولا مانع
من توارد السببين .

تصحيح الحاكم : وقد اختلف في حكم ما انفرد الحاكم بتصحيحه .
فمن العلماء من قبل تصحيحه مطلقاً ، ومنهم من قال : إنه متساهل ، قال
ابن الصلاح : إنه واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به ،
فالأولى أن يتوسط في أمره ، فما لم نجد فيه تصحيحاً لغيره ، فإن لم يكن
صحيحاً فهو حسن يحتاج به إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، والحق
— كما قال بدر الدين بن جماعة — أنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من
الصحة أو الحسن أو الضعف .

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وأربعمائة .

« أبوذر الهروي » — ٣٥٥ — ٤٣٥

نسبه : هو الإمام الحافظ عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصارى
المالكي ابن السماك شيخ الحرم .

نشأته وارتحاله : ولد بهراة^(١) سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، ونشأ بها
ثم ارتحل إلى بغداد ، ودمشق ومصر ، ومرو وبلخ ، وسرخس والبصرة ،
وحج وجاور بمكة مدة ثم تزوج في العرب وسكن السروات^(٢) فكان يهج
كل عام ؛ ويحدث ويرجع .

شيوخه : سمع أبا الفضل بن حميرويه . وبشر بن محمد المزني . وأبا
بكر بن حمويه . وأبا اسحاق المستملي والدارقطني وأبا مسلم الكاتب .
وغيرهم ؛ وقد أخذ فقه مالك ورأى الأشعري عن الإمام الباقلاني .

تلاميذه : وروى عنه ولده عيسى وموسى بن عيسى الصيقل .

(١) هراة : بلد من خراسان والنسبة إليها هروي بقلب الألف واو « مصباح » .
(٢) السروات وزن الحصة : جبل قريب من عرفات ، ويمتد إلى حد نجران في اليمن .
والجمع سروات « مصباح » .

وعبدالله بن الحسن التنيسي . وأبو صالح النيسابوري المؤذن . وأبو الوليد الباجي وغيرهم وروى عنه بالاجازة الخطيب . وابن عبد البر .

علمه وفقهه : كان أبوذر من حفاظ الحديث . وثقافته العارفين بعلومه ، وقد جمع إلى الحديث الفقه . وكان مالكيا . كما كان أشعريا . ولما سئل أبوذر : أنت هروى فمن أين تمذهبت بمذهب مالك ورأى الأشعري ؟ قال : قدمت بغداد وكنت أمشي مع الدارقطني فلقينا القاضي أبا بكر فالتزمه الدارقطني . وقبل وجهه وعينيه ، فلما افترقنا قلت : من هذا ؟ قال : هذا إمام المسلمين والذاب عن الدين أبو بكر بن الطيب ، فمن ذلك ترددت إليه واقتديت بمذهبه .

وقد أثنى عليه العلماء . قال الخطيب : كان ثقة ضابطا دينا . وقال عبد الغافر في تاريخ نيسابور : كان أبوذر زاهدا وزعا عالما سخيا . لا يدخر له شيئا . وصار من كبار مشيخة الحرم مشارا إليه في التصوف . خرج على الصحيحين تخريجا حسنا ، وكان حافظا كثير الشيوخ .

مؤلفاته : كثيره منها .

(١) المستدرك على الصحيحين ، قال الذهبي : علقته كثيرا منه يدل

على حفظه . (٢) المستخرج على الصحيحين

(٣) كتاب السنة والصفات (٤) كتاب الدعاء

(٥) فضائل القرآن (٦) دلائل النبوة

(٧) شهادة الزور (٨) فضائل مالك

(٩) كتاب العيدين

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وثلاثين وأربعمائة .

التأليف على المستخرجات

الاستخراج : في اللغة : الاستنباط وفي اصطلاح المحدثين : أن يعتمد حافظ إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة كصحيح البخارى أو مسلم فيورد أحاديثه باسناد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب إلى أن يلتقى معه في شيخه أو فيمن فوقه قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو . أو زيادة مهمة .. إلى أن قال : وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سنداً يرضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ^(١) .

ويسمى فاعل ذلك المستخرج — بكسر الراء — ويقال للكتاب « المستخرج » بفتح الراء وقد يقال له . المخرج . كما وقع في عبارة ابن الصلاح والنووى .

ومن فوائد المستخرجات : (١) علو الإسناد ^(٢) مثال ذلك أن أبانعيم مثلاً لوروى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة ، وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين .

(٢) الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من الفاظ ، وتيمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها مروية بالأسانيد الصحيحة فكانت الزيادات التي تقع فيها صحيحة لوجودها بإسناد صحيح .

(٣) تكثير الطرق ليزداد الحديث قوة ، ويرجح بها عند التعارض ^(٣) .
وقد ألف على المستخرجات أئمة كثيرون منهم من ألف على الصحيحين ، ومنهم من ألف على أحدهما ، وإليك أشهر هؤلاء :

(١) الباعث الحثيث ص ١٣ ، ١٤ هامش .

(٢) إذا قلت سلسلة الرواة بين الإمام الراوى ومتمهى الإسناد سمي عالياً ، وإذا

كثرت سمي نازلاً .

(٣) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقي ص ١٨ .

(١) « أبو عوانة » - (م ٣١٦ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ الثقة يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري ثم الإسفرائيني ، وقد طوف في الدنيا فارتحل إلى الشام ومصر ، والبصرة والكوفة ، وواسط والحجاز والجزيرة ، واليمن وأصبهان ، والري وفارس ، ولقي أئمتها وأخذ عنهم ، وقد حج خمس مرات .

شيوخه : سمع من يونس بن عبد الأعلى ومحمد بن يحيى الذهلي ومسلم ابن الحجاج والمزني والربيع ضاحي الإمام الشافعي وغيرهم .

تلاميذه : وروى عنه ابنه أبو مصعب ، وأبو بكر الإسماعيلي ، وأبو القاسم الطبراني ، وأبو علي النيسابوري وابن عدي وغيرهم كثيرون .
علمه : كان أبو عوانة من الحفاظ الكبار ، وقد تفقه على مذهب الشافعي وصار فيه أهلا للاجتهد والفتيا . وهو الذي أظهر المذهب يأسفرائين بعد ما رجع من مصر وأخذ العلم عن المزني - رحمه الله - .

وقد عرف له العلماء جلالته في العلم . قال الحاكم أبو عبد الله : أبو عوانة من علماء الحديث وأثبتهم ، ومن الرحالة في أقطار الأرض لطلب الحديث .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته الصحيح المسند المخرج على صحيح الإمام مسلم .

وفاته : وكانت وقاته سنة ست عشرة وثلاثمائة يأسفرائين في مشهد دفن فيه أربعون إماماً^(١) .

(٢) « ابن الأخرم » — (٢٥٠ — ٣٤٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن يعقوب ابن يوسف الشيباني النيسابورى ، ولد سنة خمسين ومائتين ، ولكنه ما ارتحل ، واكتفى بالسمع من علماء نيسابور وما أكثرهم .

روايته : سمع من علي بن الحسن الهلالى ، وإبراهيم بن عبد الله السعدى ، ومحمد بن يعقوب الفراء ، وروى عنه أبو بكر بن اسحاق الضبعى ، وحسان بن محمد الفقيه ، والحاكم ، ومحمد بن اسحاق ابن منده وغيرهم .

علمه : كان من أئمة علم الحديث الجامعين لمثونه العارفين بعلمه سورجاله ، وإليه انتهت الصدارة فى وقته .

قال الحاكم : كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقى يحفظ ويفهم . . . ، وكان من أنحى الناس ما أخذ عليه لحن قط ، وله كلام حسن فى العبل والرجال ، وكان ابن خزيمة يقدمه على كافة أقرانه ، ويعتمد قوله فيما يرد عليه ، وإذا شك فى شيء عرضه عليه .
مؤلفاته : منها :

(١) المسند الكبير .

(٢) المستخرج على الصحيحين . قال الحاكم : سمعت أبا عبد الله غير مرة يقول : ذهب عمرى فى جمع هذا الكتاب يعنى المستخرج وسمعته يندم على تصنيفه الصحيح المتفق عليه ويقول : من حقنا أن نجهد فى زيادة الصحيح .

وفاته : وكانت وفاته فى جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة^(١) .

(٣) « أبو النضر الطوسي » - (م ٣٤٤)

نسبه : هو الحافظ العلامة محمد بن محمد بن يوسف الطوسي شيخ الشافعية .

روايته : ارتحل في سبيل الحديث إلى الأقاليم النائية ، ولقي الشيوخ وأخذ عنهم ، منهم أحمد بن سلمة الحافظ وعثمان بن سعيد الدارمي ، ومحمد بن نصر المروزي ، وروى عنه كثيرون منهم الحاكم أبو عبد الله . علمه وخلقه : كان من الأئمة الجامعين بين الحديث والفقه ، الذين يرجع إليهم في الفتوى ، وكان من العلماء العاملين الذين لا تأخذهم في الله لومة لأثم قال الحاكم : دخلت إليه مرتين وسألته . متى يتفرغ للتأليف مع هذه الفتاوى ؟ فقال : جزأت الليل أثلاثاً : فثلثه أصنف ، وثلثه أقرأ القرآن ، وثلثه للنوم ، وكان إماماً عابداً ، بارع الأدب ، وما رأيت في مشايخنا أحسن صلاة منه ، وكان يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويتصدق بما فضل من قوته ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وقال : دخلت « طوس » وأبو أحمد الحافظ على قضائها فقال لي : ما رأيت قط في بلد من بلاد الإسلام مثل أبي النضر - رحمه الله - .

مؤلفاته : وأشهر مؤلفاته « المستخرج » ، على صحيح مسلم .
وفاته : وكان وفاته في شعبان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

(٤) « أبو علي المأسر جسي »^(١) ٢٩٨ - ٣٦٥

نسبه : هو الإمام البارع الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن ماسرجس النيسابوري ، وكان من بيت عرف بالعلم وحفظ الحديث ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائتين .

(١) يفتح الميم ويعد الألف سين مفتوحة وراء ساكنة ثم جيم مكسورة بعدها سين ، نسبة إلى جده الأعلى كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المبارك .

ارتحاله وروايته: ارتحل إلى مصر ، والشام ، والعراق ، وقد أكثر
المقام بمصر وسمع جده أحمد بن محمد ، وأبا بكر بن خزيمة ، وأبا العباس
السراج ، وابن الشرقي ، وسمع منه واستفاد الكثيرون .

علمه: كان واسع الاطلاع في الحديث ، ومضرب الأمثال في كثرة
الكتابة ، قال الحاكم : هو سفينة عصره في كثرة الكتابة . . . وصنف
المسند الكبير مهنياً معللاً في ألف جزء وثلاثمائة جزء ، وجمع حديث
الزهري جمعاً لم يسبقه أحد إليه ، وكان يحفظه مثل الماء .

مؤلفاته: (١) المسند الكبير . (٢) مسند أبي بكر الصديق .

(٣) مسند الزهري . (٤) المستخرج على صحيح البخاري .

(٥) المستخرج على صحيح مسلم .

وفاته: وكانت وفاته سنة خمس وستين وثلاثمائة .

(٥) « أبو بكر الإسماعيلي » - ٢٧٧ - ٣٧١ هـ

نسبه: هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم
ابن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني كبير الشافعية بناحيته ،
ولد سنة سبع وسبعين ومائتين .

ارتحاله وعلمه: اشتغل أبو بكر بالعلم في سن مبكرة جداً ، وكتب
الحديث وله ست سنين ، واشتغل بالسمع من العلماء سنة تسع وثمانين ومائتين
وقد تأقت نفسه إلى الارتحال ، وكان يتأسف إذا مات عالم ولم يرحل إليه
قال : خرجت إلى العراق في سنة ست وتسعين في حجة أقربائي ثم ارتحل
وجال ولم يدع مصر إلا دخله .

شيوخه: كثيرون منهم إبراهيم بن زهير الجلواني ، ويوسف بن يعقوب .

القاضي ، ومحمد بن يحيى المروزي وابن أبي شيبه ، وأبو يعلى ، وابن خزيمة .

تلاميذه : وروى عنه الحاكم ، والبرقاني ، وأبو حازم ، والحسين ابن محمد الباساني ، وأبو الحسن محمد بن علي الطبري وغيرهم .

عليه وفقهه : وقد جمع إلى العلم بالحديث والحفظ الفقه حتى صار صدرأ في فقه الشافعية في وقته ، وكان يرى رأى السلف في الاعتقاد والصفات ، روى الذهبي بسنده عنه أنه قال : اعلموا - رحمكم الله - أن مذهب أهل الحديث الإقرار بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، وقبول ما نطق به كتاب الله ، وما صححت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يعدل عن ذلك ، ويعتقدون أن الله مدعو بأسمائه الحسنى ، موصوف بصفاته التي وصف بها نفسه ، ووصفه بها نبيه ، خلق آدم بيده ، ويداه مبسوطتان بلا اعتقاد كيف ، واستوى على العرش بلا كيف ، وذكر سائر الاعتقاد . أقول : إنها لعقيدة سهلة ، لا تعقيد فيها ولا غموض ، ولا تمثيل فيها ولا تعطيل ، وهي العقيدة التي جاء بها القرآن والأحاديث الثابتة ، وما أجدر أهل الحديث باتباعها .

وقد أثني عليه العلماء بما هو أهله قال الحاكم : كان الإسماعيلي واحد عصره ، وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرياسة والمرودة والسخاء ، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه ، ويدل على جلالته أن الدارقطني قال : كنت عزمت غير مرة على أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلي فلم أرزق .

مؤلفاته : كثيرة منها (١) الصحيح المستخرج على صحيح البخاري وقد لاه بعض الأئمة على اقتصاره على المستخرج مع أنه أهل للتأليف على الاستقلال : لغزارة علمه وفهمه ، وجلالته .

(٢) المعجم . (٣) مسند عمر - رضى الله عنه - في مجلدين .

قال الذهبي : طالعه وعلقت منه . وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة .
وفاته : وكانت وفاته في غرة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

(٦) « ابن أبي ذهل الهروي » - ٢٩٤ - ٣٩٨

نسبه : هو الحافظ المتقن الرئيس الأنبل أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي الهروي ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .

روايته : ارتحل في سبيل الحديث والعلم ، وسمع يحيى بن صاعد ، وحاتم ابن محبوب ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم ، وروى عنه الدارقطني ، وأبو الحسن الحجاجي ، وهما من أقرانه والحاكم وغيرهم .

علمه وخلقه : كان صدر أعظم في الحديث وعلومه ، كما كان فقيهاً ، وكان عابداً متبتلاً ، جواداً كثير الأفضال على المحدثين والأخبار ، عطوفاً على الناس ، قيل إن عدد البيوت التي يمونها أهلها تزيد على خمسة آلاف بيت ، ولا عجب فقد كان كثير المال عظيم الدخل ، وكان عروفاً عن تولى المناصب ، عرضت عليه ولايات جليلة فأبى ، وبقي متفرغاً للعلم ، فمن ثم أحبه ملك هراة في وقته وقد أثنى عليه الخطيب حيث قال : كان ثقة نبيلاً من ذوى الأقدار العالية .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته « المستخرج على صحيح مسلم » .

وفاته : وكانت وفاته سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

(٧) « الجوزقي » - (م ٣٨٨)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقي (١) محدث نيسابور وهو ابن أخت الحافظ أبي اسحاق بن محمد المزكي .

(١) . نسبة إلى جوزق ، قرية في نيسابور .

ارتحاله وروايته : ارتحل مع خاله المذكور ولقي الشيوخ منهم أبو العباس السراج ، وأبو حامد ابن الشرقي ، وأبو سعيد الأعرابي ، وروى عنه أنه قال أنفقت في طلب الحديث مائة ألف درهم وما كسبت به درهما ، وهذا غاية النزاهة والترفع .

« مؤلفاته » ، (١) كتاب الصحيح المستخرج على صحيح مسلم (٢) المتفق الكبير (٣) المتفق والمفروق .
وفاته : وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(٨) « ابن مردويه » — ٣٢٣ — ٤١٦

نسبه : هو الحافظ الثبت العلامة أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني ، ولد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

شيوخه : روى عن أبي سهل بن زياد القطان ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، ومحمد بن أحمد بن علي الأسواري ، وأحمد بن عيسى الخفاف ، وطبقتهم .

من روى عنه : وروى عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن منده ، وأبو عبد الله الثقفى وعلما كثيرون وكان قيماً بمعرفة الحديث ، بصيراً بالرجال ، طويل الباع ، حسن التصانيف ، وأجل مؤلفاته « المستخرج على صحيح البخاري »
وفاته : وكانت وفاته سنة ست عشرة وأربعائة .

(٩) « أبو نعيم الأصبهاني » — ٣٣٦ — ٤٣٠

نسبه : هو الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن اسحاق ابن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني ، أول من أسلم من أجداده مهران ، وكان مولى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، ولد في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، وأجاز له مشايخ الدنيا وله ستة

سنين، فأجاز له ابن شوذب من واسط، وأبو العباس الأصم من نيسابور،
وخيشمة بن سليمان من الشام، وجعفر الخلدی من بغداد، كما تفرد بالسماع
من علماء كثيرين، وكان أول سماعه سنة أربع وأربعين وثلاثمائة،

شيوخه : كان شيوخه كثيرين بخراسان، والعراق، وهياً له من
لحق من الكبار ما لم يقع لحافظ منهم أبو بكر الجعاني، وأبو القاسم الطبراني،
وأبو بكر الأجرى، وأبو الشيخ ابن حيان .

تلاميذه : وقد ارتحل إليه العلماء لعلو إسناده ورواه عنه منهم الخطيب
البغدادي، وأبو صالح المؤذن وأبو سعيد الماليني، وأبو بكر محمد بن إبراهيم
الطار، وهبة الله بن محمد الشيرازي وطبقتهم .

علمه وعلو إسناده : كان أبو نعيم مشهوراً بسعة الحفظ والرواية وعلو
الإسناد، وقد ارتحل إليه العلماء من جميع الأقطار، وكان يميل إلى مذهب
الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً، وبسبب ذلك تعرض لحنق الحنابلة
آتئذ وغضبهم، قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نعيم في وقته مرحولاً
إليه لم يكن في أفق من الآفاق. أحد أحفظ منه ولا أسند منه، وقال حمزة
ابن العباس العلوي: كان أصحاب الحديث يقولون بقي الحافظ أربع عشرة
— يعني سنة — بلا نظير لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى إسناده منه ولا
أحفظ (١) .

وقد أخذ عليه الخطيب أنه يخلط المسموع بالجاز له، ولا يوضح
أحدهما عن الآخر، وأنه يقول في الإجازة أخبرنا من غير أن يبين (٢)،
يعني من غير أن يقول: أخبرنا فلان إجازة، وهو ما عليه جمهور العلماء.
وقال عبد العزيز النخشي: لم يسمع أبو نعيم مسند الحارث بن أبي أسامة
من أبي بكر بن خلاد بتمامه فحدث به كله، وقد دافع عن أبي نعيم الحافظ

(١) تذكرة الحفاظ جز ٣ ص ٢٧٦ .

(٢) البداية والنهاية ج ١٢ ص ٤٢ .

ابن النجار واعتبر هذا من النخشي وهما ، ثم قال كلاما يؤيد كلام النخشي وإن كان أراد به الرد عليه ، كما قال في الرد عن الخطيب : إن الحافظ الصدوق إذا قال هذا الكتاب سماعى جاز أخذه عنه بإجماعهم^(١) .

مؤلفاته : لأبي نعيم مؤلفات كثيرة منها :

- | | |
|-------|------------------------|
| (١) | معرفة الصحابة |
| (٢) | دلائل النبوة في مجلدين |
| (٣) | المستخرج على البخارى |
| (٤) | المستخرج على مسلم |
| (٥) | تاريخ أصبهان |
| (٦) | صفة الجنة |
| (٧) | كتاب الطب |
| (٨) | فضائل الصحابة |
| (٩) | المعتقد |

(١٠) حلية الأولياء ، قيل إنه لما صنفه حمله في حياته إلى نيسابور فاشتره بأربعمائة دينار ، وقال الحافظ السلفى : لم يصنف مثل هذا الكتاب .

ما انتقد على الحلية : وقد انتقدها بعض الحفاظ بذكر الموضوعات فيها والأباطيل من غير تنبيه ، إليها ذكر الحافظ ابن الجوزى في كتابه « صفة الصفوة » (ج ١ ص ٣) : إن من الأسباب التي حملته على اختصار الحلية ، أن أبا نعيم ذكر في كتابه أحاديث باطلة . وموضوعه ، قصد بذكرها تكثير حديثه ، وتقنيق رواياته ، ولم يبين أنها موضوعه ، ومعلوم أن جمهور المائلين إلى التبرر يخفى عليهم الصحيح من غيره ، فستر ذلك عنهم غش من الطيب لا يصح ، وقد رجعت إلى كتاب الحلية فوجدت فيها بعض الموضوعات التي نص الجهابذة النقاد على وضعها ، وعلى هذا فلا ينبغي أن تؤخذ الأحاديث من الحلية إلا بعد البحث والتحرى ، ومعرفة درجة الحديث وصلاحيته للاحتجاج .

وأبو نعيم حافظ كبير ، ولكن الظاهر أنه ممن يرى أن الحديث متى أبرز سنده فقد برى . من عهده وعلى المستدل البحث حتى يتبين له الصحيح من المعلول ، والحق من الباطل ، أو لعل هذه الرويات بما تختلف فيها أنظار الحفاظ ، وقد يخفى على أحدهم ما لا يخفى على الآخر ، وفوق كل ذى علم عليهم .

وفاته : وكانت وفاته في المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة .

(١٠) « الحافظ أبو ذر الهروي » — (م ٤٣٥)

تقدمت ترجمته ، وقد ذكرنا له فيها « المستخرج على الصحيحين » .

(١١) « الخلال » — ٣٥٢ — ٤٣٩

نسبه : هو الحافظ المفيد الثقة أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي المولود سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة .

شيوخه : منهم أبو بكر القطيعي ، وأبو سعيد الحرقى ، وأبو الحسين ابن المظفر ، وأبو الفتح القواس .

تلاميذه : منهم الخطيب البغدادي ، وجعفر بن أحمد السراج ، وعلي ابن أحمد الدينوري وآخرون .

علمه : كان من علماء الحديث وحفاظه البارعين ، قال محمد بن علي الصوري : ما رأيت عيناي بعد عبد الغني بن سعيد أحفظ من أبي محمد الخلال ، وقال الخطيب : كتبنا عنه وكان ثقة له معرفة بينة .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته كتاب « المستخرج على الصحيحين » .

وفاته : وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .

« بعض من عنى بشرح الأحاديث »

« الإمام الخطابي » - (م ٣٨٨)

نسبه : هو الإمام العلامة المحدث الرحال أبو سليمان أحمد^(١) بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي صاحب المؤلفات القبمة ، والخطابي نسبة إلى جده المذكور ، وقبل : نسبة إلى زيد بن الخطاب لأنه من ذريته . ارتحاله وشيوخه : وقد ارتحل كثيرا حتى لقب بالرحال ، وسمع أباسعيد ابن الأعرابي بمكة . وإسماعيل بن محمد الصفار وطبقته ببغداد ، وأبا بكر ابن داسة بالبصرة ، وأبا العباس الأصم وطبقته بنيسابور وغيرهم .

من روى عنه : وروى عنه أئمة أجلاء منهم الحاكم ، وأبو حامد الإسفرايني ، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنوي ، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرايسي ، وعبد الغفار بن محمد الفارسي .

علمه وفقهه : كان الخطابي من المحدثين الجامعين بين الرواية والدراية ، كما كان فقيها مجتهداً ، ولغويا أديباً ، وقد تفقه على ابن أبي هريرة^(٢) والقفال الشافعيين ، وأخذ اللغة عن أبي عمر الزاهد ببغداد ، وله شعر جيد ، يصطبغ بالحكمة كما هو شعر العلماء ، ومنه قوله :

وما غربة الإنسان في شقة النوى ولكنها والله في عدم الشكل
وإني غريب بين بست وأهلها وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي

(١) وقيل « حمد » بدون ألف كما قال أبو منصور الثعالبي في « اليتيمة » ، وقد حكم الذهبي عليه بالوهم في هذا ، وقال ابن خلسكان : « إن الصحيح » « حمد » لا « أحمد » وأنه سمي بالأول واشتهر بالثاني (تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٠٩ - وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٩٧) .

(٢) هو أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة الفقيه الشافعي ، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

وقوله :

فساح ولا تستوف محقق كله وأبق فلم يستقص قط كريم
ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم
وقد أتى عليه العلماء قال الذهبي في تذكرته : كان ثقة مثبنا من أوعية
العلم وقال ابن خلسكان : كان يشبهه في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلام
علما وأدبا ، وزهدا وورعا ، وتدريسا وتأليفا ، وقال ابن كثير في بدايته :
أحد المشاهير الأعيان ، والفقهاء المجتهدين المسكثرين .
مؤلفاته : للخطابي مؤلفات قيمة تشهد له بطول الباع في الحديث
والفقه واللغة ، منها .

(١) « معالم السنن » وهو شرح لسنن أبي داود وقد عرضنا له في
الكلام على السنن .

(٢) « أعلام السنن » شرح صحيح البخارى وقد عرضنا له في
الكلام على شروح الجامع الصحيح .

(٣) غريب الحديث

(٤) شرح أسماء الله الحسنى

(٥) كتاب العزلة

(٦) كتاب « الدعاء »

(٧) إصلاح غلط المحدثين

(٨) الشجاج

(٩) الغنية عن الكلام وأهله .

وفاته : وكانت وفاته في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة

بمدينة بست ،

« والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى » .

مراجع الكتاب الأصلية

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - صحيح البخارى
- ٣ - صحيح مسلم
- ٤ - سنن أبى داود
- ٥ - سنن النسائى
- ٦ - سنن الترمذى
- ٧ - سنن ابن ماجه
- ٨ - موطأ الإمام مالك
- ٩ - مسند الإمام أحمد
- ١٠ - الفتح الربانى بترتيب مسند الإمام أحمد الشيبانى ط الأولى
- ١١ - سنن الدارقطنى وشرحها
- ١٢ - مستدرک الحاكم وتلخيصه للذهبي
- ١٣ - سنن البيهقي
- ١٤ - الحلية لأبى نعيم
- ١٥ - معالم السنن للخطابى
- ١٦ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، لابن حجر ط البهية
- ١٧ - شرح مسلم للنووى
- ١٨ - عمدة القارى يشرح صحيح البخارى للعينى ط منير
- ١٩ - تنوير الحوالك ، شرح موطأ مالك ، للسيوطى ط حنفى
- ٢٠ - دليل السالك إلى موطأ مالك للشنقيطى ط الاستقامة
- ٢١ - عون المعبود شرح سنن أبى دواود ط الهند
- ٢٢ - عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى ، لابن العربى ط الصاوى
- ط مطابع الشعب
- ط حجازى
- ط الحلبي
- ط الميمنية
- ط الصاوى
- ط الحلبي
- ط (١٣٥٣)
- ط المعارف
- ط الهند
- ط الهند
- ط الهند
- ط السعادة
- ط السنة المحمدية
- ط محمود توفيق
- ط الهند

- ٢٣ — زهر الربى شرح المجتبي للسيوطى ط اليمينية
٢٤ — مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه ، للسيوطى ط الأولى
٢٥ — مقدمة فتح البارى ، لابن حجر ط المنيرية
٢٦ — مفتاح السنة ، للشيخ عبد العزيز الخولى ط العربية
٢٧ — حجة الله البالغة ، للدهلوى ط الأولى
٢٨ — تذكرة الحفاظ ، للذهبي ط الهند
٢٩ — البداية والنهاية ، لابن كثير ط الاستقامة
٣٠ — وفيات الأعيان ، لابن خلكان ط الوطن
٣١ — جامع الأصول ، لابن الأثير الجزرى ط السنة المحمدية
٣٢ — شرح ألفية العراقي للسخاوى ط الهند
٣٣ — علوم الحديث لابن الصلاح بتعليق العراقى ط العلوية بحلب
٣٤ — الباعث الحثيث ، لابن كثير ط حجازى
٣٥ — تدريب الراوى للسيوطى ط الأولى
٣٦ — علوم الحديث للحاكم ط دار الكتب المصرية
٣٧ — نخبة الفكر وشرحها ، لابن حجر ط الاستقامة
٣٨ — توجيه النظر إلى علوم الأثر ، للجزائرى ط الجمالية
٣٩ — الآداب الشرعية لابن مفلح ط المنار
٤٠ — مقدمة تفسير القرطبي ط دار الكتاب المصرية
٤١ — شروط الأئمة الخمسة والستة ط القدسى
٤٢ — زاد المعاد فى هدى خير العباد ، لابن القيم ط الحلبي
٤٣ — التعقبات على الموضوعات للسيوطى ط الهند
٤٤ — إرشاد الفحول إلى علم الأصول ، للشوكانى ط صبيح
٤٥ — تهذيب التهذيب ، لابن حجر ط الهند
٤٦ — ضحى الإسلام ، ٢٠١ ط لجنة التأليف والترجمة

فهرس الكتاب

صفحة	الموضوع
٣	خطبة الكتاب
٥	مقدمة في تعريف الحديث والسنة
٦	منزلة الأحاديث والسنن من الدين
٨	أمثلة من بيان السنة للقرآن
٩	استقلال السنة بالتشريع
١٠	حجية السنة ، وأدلتها
١٣	حديث عرض السنة على القرآن موضوع
١٤	عناية الصحابة بالأحاديث والسنن
١٦	لم نهى النبي عن كتابة غير القرآن ؟
١٨	كتابة الحديث بعد وفاة النبي
١٩	متى بدأ تدوين الحديث تدوينا عاما ؟
٢٠	الرحلة للعلم في الإسلام
٢٢	الاطوار التي مر بها تدوين الحديث
٢٤	أشهر المؤلفين في القرن الثالث
٢٦	أشهر المؤلفين في القرن الرابع
٢٨	أشهر الكتّيب المؤلفه بعد القرن الرابع
٣٢	مناهج المحدثين في التأليف
٣٥	عناية المحدثين بالنقد والدراية
	شروط الرواية في الإسلام . الإسلام - التكليف ، العدالة ، الفرق
٣٧	بين عدل الرواية والشهادة ، الضبط
٣٩	كفاية شروط الرواية للاطمئنان والثقة
٤٠	عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون ، وفقه الأحاديث

صفحة	الموضوع
٤٢	الرواية باللفظ ، والرواية بالمعنى
٤٥	الإمام مالك - نسبه - مدرسة الحجاز
٤٦	منحاه في الفقه ، منحاه في الرواية
٤٨	تقدير الأئمة له ، اعترازه بالعلم ، وإنصافه للعلماء
٥٠	من أخلاق مالك - محنته
٥٢	الموطأ ، ومنهج الإمام في تأليفه
٥٤	رجال الموطأ . رواياته ، عدد أحاديثه
	كل ما في الموطأ من المراسيل والبلاغات ونحوهما فهو موصول
٥٨	إلا أربعة أحاديث
٥٩	منزلة الموطأ بين كتب الحديث
٦١	شروح الموطأ
٦٣	نماذج من الموطأ
٧٠	الإمام أحمد بن حنبل - نسبه - ارتحاله - روايته
٧٢	صفاته الخلقية والخلقية
٧٣	تقدير العلماء له - منحاه في الرواية
٧٤	منحاه في الاجتهاد ، الرد على من قال : إنه ليس بفقيه
٧٥	محنة الإمام أحمد
٧٧	المسند - غزارة مادته - درجة أحاديثه
٨٠	ثلاثيات الإمام أحمد - الزيادات على المسند
٨٣	تنازع العلماء في وجود « الموضوع » في المسند
٨٤	من أين دخلت بعض الموضوعات في المسند ؟
٨٦	ترتيب المسند قديماً ، وحديثاً ، وشروحه
٩٣	نماذج من المسند (٣٠ حديثاً)
١٠١	الحديث في الأندلس الإسلامية
١٠٣	الإمام بقى بن مخلد ، أخلاقه ، علمه وفقهه

صفحة	الموضوع
١٠٥	مؤلفاته — المسند الكبير — منزلته
١٠٧	الإمام البخارى ، نسبه ، نشأته ، ارتحاله
١٠٩	ما حدث بينه وبين شيخه الذهلي
١١٢	حفظ نادر ، واختبار يسفر عن نجاح باهر
١١٤	البخارى مثال للنقد العف الزيه
١١٦	مؤلفات البخارى — الجامع الصحيح
١١٧	البخارى أول من ألف في الصحيح
١١٨	منهج البخارى في صحيحه ، آراء العلماء ومناقشتها
١٢١	البخارى حافظ وفقه مجتهد
١٢٢	تراجم الصحيح — فقه البخارى في تراجمه
١٢٥	تكراره للأحاديث واختصاره لها
١٢٨	الأحاديث المعلقة في صحيح البخارى
١٣٢	الرد على ابن حزم في طعنه في حديث بالانقطاع
١٣٣	ثلاثيات البخارى — مثال لها
١٣٤	تحقيق الحق في الأحاديث المنتقدة على البخارى
١٣٦	رد الحافظ ابن حجر إجمالا وتفصيلا
١٤١	الرجال الذين انتقدوا من رواة الصحيح
١٤٢	رد الحافظ ابن حجر بكلام نفيس
١٤٧	أمثلة لانتقاد الرجال والجواب عنه
١٥٠	أمثلة للأحاديث المنتقدة والجواب عنها
١٥٢	عدد أحاديث الجامع الصحيح
١٥٥	شروح الجامع الصحيح
١٦١	مختصرات الجامع الصحيح
١٦٣	نماذج من صحيح البخارى (٣٤ حديثا)
١٧٣	الإمام مسلم ، حياته ، ارتحاله

صفحة	الموضوع
١٧٤	شيوخه ، تلاميذه ، حفظه ، ثناء الأئمة عليه
١٧٥	مؤلفات مسلم
١٧٦	صحيح مسلم - ثمرة حياة مباركة
١٧٧	منهج مسلم في صحيحه ، وسماحته في البحث
١٨٠	خصائص صحيح مسلم
١٨٢	تراجم الصحيح من عمل الشراح
١٨٤	عدة أحاديث صحيح مسلم
١٨٥	رجال مسلم الذين انتقدوا ، ورد ابن الصلاح
١٨٧	تحقيق الحق في الأحاديث المنتقدة على الصحيح
١٩٠	هل استوعب الصحيح الصحيحان ؟
١٩٣	هل أحاديث الصحيحين تفيد القطع واليقين ؟
١٩٨	شروح صحيح مسلم - حاجته إلى شرح مبسوط
٢٠٤	نماذج من صحيح مسلم (٢٧ حديثاً)
٢١٦	الإمام أبو داود - نسبه - نشأته
٢١٧	شيوخه - تلاميذه
٢١٨	أخلاقه وسمته - علمه وثناء الأئمة عليه
٢١٩	مثال لا عتازه بكرامة العلم والعلماء
٢٢٠	مؤلفاته
٢٢١	سنن أبي داود في الميزان
٢٢٢	منهجه في تأليف كتابه
٢٢٤	آراء الخطابي ، والغزالي ، وابن القيم في السنن
٢٢٦	الأحاديث المنتقدة على السنن
٢٢٧	عدة سنن أبي داود
٢٢٨	شروح السنن - مختصراتها
٢٣٢	نماذج من سنن أبي داود (٢٤ حديثاً)

صفحة	الموضوع
٢٣٩	الإمام الترمذى — نسبه — نشأته
٢٤٠	شيوخه — تلامذته — حفظه — تقدير العلماء له
٢٤١	تجاهل ابن حزم للترمذى والرد عليه
٢٤٢	فقهه وتبحره فى العلم بالمذاهب
٢٤٣	مؤلفاته — جامع الترمذى
٢٤٤	منهج الترمذى فى تأليف جامعه
٢٤٦	خصائص جامع الترمذى
٢٤٧	حديث ثلاثى الإسناد للترمذى
٢٤٨	قول الترمذى : « حديث حسن صحيح »
٢٥٠	قول الترمذى : « حسن غريب »
٢٥١	ما انتقد على الجامع من أحاديث
٢٥٢	شروحه — مختصراته
٢٥٣	نماذج من سنن الترمذى
٢٦٠	الإمام النسائى — نسبه — نشأته — رديه بالتشيع
٢٦٣	أخلاقه — منهجه فى الرواية — فقهه
٢٦٥	منهجه فى كتابيه : السنن الكبرى والصغرى
٢٦٩	شروح السنن
٢٧٠	نماذج من السنن الصغرى « المنجتي »
٢٧٧	الإمام ابن ماجه : نسبه — ارتحاله — روايته
٢٧٩	سنن ابن ماجه فى الميزان
٨٣	الأحاديث المنتقدة على السنن
٨٥	شروح السنن
٧٦	نماذج من سنن ابن ماجه
٩٣	الطبرى — مثال مشرف للعلماء

صفحة	الموضوع
٢٩٤	محنة وابتلاء
٢٩٥	مؤلفاته : التفسير — تهذيب الآثار
٢٩٧	ابن المديني ، الدارمي ، ابن شيبه ، ابن خزيمة
٣٠٠	الطحاوي ، مؤلفاته ، البزار محمد بن رجاء
٣٠٣	منهج المؤلفين في القرن الرابع وما بعده
٣٠٤	قاسم ابن أصبغ ، ابن السكن
٣٠٦	ابن حبان البستي ، علمه بالفلسفة والطب ، موقف النقاد منه
٣٠٩	الحافظ ضياء الدين المقدسي
٣١٠	التأليف على العلل وأشهر المؤلفين فيها
٣١١	الخلال — ابن أبي حاتم الرازي
٣١٣	الدارقطني — موسوعة علم — نفي تشيعه
٣١٦	نقد السنن للدارقطني
٣١٨	الطبراني — حياته — مؤلفاته — معاجمه
٣٢٠	البيهقي — علمه — مؤلفاته — منهجه في سننه
٣٢٣	التأليف على المستدركات ومعناها
٣٢٤	الحاكم ، حياته ، وارتحاله ، كثرة شيوخه
٣٢٦	تشيع الحاكم — آثار تشيعه
٣٢٧	المستدرک في الميزان
٣٣٢	أبو ذر الهروي — علمه — مؤلفاته
٣٣٣	أبو عوانة ، ابن الأخرم ، الطوسي ، الماسرجسي ،
٣٣٩	الإسماعيلي ، ابن أبي ذهل ، الجوزقي ، ابن مردويه
٣٤٠	أبو نعيم — منزلته ، مؤلفاته ، نقد كتاب الحلية
٣٤٤	الإمام الخطابي ، علمه وفتنه ، مؤلفاته
٣٤٥	مراجع الكتاب الأصلية
٣٤٧	فهرس الكتاب